جمهورية السودان

تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015

تولت السلطات الوطنية المختصة إعداد هذا التقرير تمهيداً لعقد المنتدى العالمي للتربية (إنشون، جمهورية كوريا، 19-22 أيار/مايو 2015). وقُدّم التقرير تلبيةً للدعوة التي وجهتها اليونسكو إلى الدول الأعضاء من أجل تقييم التقدم المحرز منذ عام 2000 نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وإن الأفكار والآراء المذكورة في هذه الوثيقة تخص المؤلفين ولا تلزم المنظمة بشيء. كما أن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمناً عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ويمكن الإحالة إلى هذا البحث بذكر العنوان التالي: " تقرير الاستعراض الوطني للتعليم للجميع بحلول عام 2015 : **جمهورية السودان**". وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على عنوان البريد الإلكتروني التالي: efa2015reviews@unesco.org

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التربية والتعليم

التقرير الوطني

لتقييم أهداف التعليم للجميع في الفترة من 2000-2015م رؤية السودان ما بعد 2015م

الخرطوم

يونيو 2014م

تقديم

إن الإستثمار في الطفولة يمثل هدفاً قومياً فضلاً عن كونه أساس التقدم الإقتصادي والإجتماعي ، وتحقيق التنمية البشرية والسلام والإستقرار وقد بذلت وزارة التربية والتعليم والشركاء في جمهورية السودان جهوداً حثيثة أظهرت الإنجازات التي إنعكست على أداء هذه الفترة (2000-2013م) رغم شح الموارد وإنتشار النزاعات في بعض المناطق.

بين أيديكم التقرير الوطني لتقييم أهداف التعليم للجميع في الفترة المحدده رغم الجهود التي بذلت من خلال الدعم السياسي القوي والذي ترجم في الإستراتيجية الربع قرنية (2007-2031م) وتطبيق بعض المبادرات الخاصة والدعم المجتمعي القوي خاصة في المناطق الريفية.

تضمن هذا التقرير ستة اقسام رئيسية ركزت على مدى تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع متناولاً الواقع والمعوقات والتحديات ثم مابعد 2015م.

المحتوى

الموضـــــــــــــــــوع	الصفحـــة
تقديم	3
الملخص التنفيذى	13
1__1 المقدمة	17
1-2: السياق العام للخلفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية	19
1-2-1 الموقع والمساحة	19
1-2-2 الخصائص الديمغرافية للسكان	19
1-2-3 الخلفية الاقتصادية والمؤشرات	20
1-3 أهداف التعليم العام، السياسات التربوية وأولويات السياسة التعليمية	20
1-3-1 أهداف التعليم العام	20
1-3-2 السياسات التربوية	20
1-3-3 أولويات السياسة التعليمية	20
1-3-4 الخطط والأستراتيجيات التى اعدت لتطوير التعليم العام	22
1-3-5 هيكل نظام التعليم العام فى السودان	22
1-3-6 التقويم الدراسى	24
1-3 7- التشريعات والقوانين الخاصة بتعميم التعليم الاساسى:	24
1-3-8: الشراكات مع الوزارات ذات الصلة وشركاء التنمية الوطنيين والعالميين	25
1-2: الاتجاهات في تطوير التعليم في السياق الوطني لخطة التعليم للجميع حتى عام 2015 م	29
1-2 1- هياكل وسياسات البرامج الوطنية للتعليم للجميع	29
1-2-2أهداف خطة التعليم للجميع فى السياق الوطنى	29
1-2-3 الأهداف الوطنية الخاصة بدعم خطة التعليم للجميع	30
2-2 الوضع العام لأهداف التعليم للجميع والتحديات منذ 2000م	30
2-3 تحديات تحقيق أهداف التعليم للجميع وإستراتيجياته	31
2-3-1: الفقر	31
أهم العوامل التى تسهم فى استمرار الفقر فى السودان	31
إستراتيجية الحد من الفقر (2009-2016): العناصر والركائز الأساسية	32

2-3-2 إعادة دمج النازحين داخلياً وغيرهم من السكان المشردين	32
2 3--3 تنمية الموارد البشرية:	32
2-3-4 تشجيع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل من خلال	32
توفير مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي من أجل تحسين الأوضاع المعيشية	33
2-3-5 العمل على الحد من ارتفاع معدلات التسرب	37
3-1 تقييم أهداف التعليم للجميع (2000-2015م) – التقدم المحرز. العقبات -الفجوات – التحديات	37
3-1-1 الهدف الاول: الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	37
التقدم المحرز نحو الهدف والعقبات والعوائق والتحديات	37
3-1-2: تعميم مرحلة التعليم الاساسى	38
3-1-3: مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة	45
التقدم المحرز نحو الهدف (العقبات والعوائق والتحديات)	45
التحصيل الدراسى لمرحلة التعليم الاساسى	45
3-1-4: القرائية للكبار	48
التقدم المحرز نحو الهدف، العقبات، العوائق والتحديات	48
أهم ملامح خطة تسريع محو الاميه (2014-1015) بالتعاون مع منظمة اليونسكو	49
3-1-5: المساواة في فرص التعليم ومؤشر التعادل في القرائية لدى الجنسين	49
التقدم المحرز نحو الهدف، العقبات ،العوائق والتحديات	49
3-1-6: نوعية التعليم	51
تدريب المعلمين	51
البيئة المدرسية	52
4-1 كيفية تنفيذ إستراتيجيات التعليم للجميع ال 12 ومدي فاعليتها	57
4-1-1: التمويل	57
التمويل الحكومى	57
التمويل على المستوى الولائى (دراسة الحالة)	58
تعزيز الشراكات وتقوية الجهد الشعبي في دعم التعليم	59
4-1-2 تعبئة الالتزام السياسي	59
4-1-3.مشروع تحسين البيئة المدرسية 2012-2013م	60
4-1-4. تعزيز الشراكات مع المانحين	60

النتائج التي حققها المشروع	60
مشروع الشراكة العالمية: تقوية وإنعاش تعليم الأساس -مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع	60
مشروع دعم استقرار تلاميذ مرحلة الأساس بالتعليم والممول من الاتحاد الأوربي	60
2-4 هياكل وسياسات برامج التعليم للجميع الوطنية في إطار السياسات الإستراتيجية ربع القرنية	61
الإستراتيجية المرحلية من (2007-2016)	61
2 ـ سياسات التنمية المستدامة	62
سياسات السكان	62
سياسات وزارة المالية	62
3-4: المباديء والمرتكزات لخطة التعليم للجميع 2002-2015 م	65
4-4: الاتساق بين الالتزامات الوطنية وأهداف التعليم للجميع وخطة تطوير التعليم بالوطن العربى:	66
1-5 المجالات التي شهدت توافق بين أهداف التعليم للجميع والتوجهات الوطنية	69
أولاً: في مجال تعليم أبناء الرحل	69
ثانياً: في مجال التربية الخاصة (الأطفال ذوالحاجات الخاصة)	70
ثالثاً: في مجال تعليم الأطفال خارج المدرسة (التعليم البديل) محو الأمية وتعليم الكبار:	72
رابعاً: في مجال تعزيز المجالس التربوية وصديقات المدرسة:	72
خامساً: في مجال التعليم الالكتروني	72
سادساً: في مجال تطوير التعليم القرآني والدراسات الإسلامية	73
سابعاً: التعليم الأساس (البنات والفتيات)	73
ثامناً: وحدة طوارئ التعليم –التدخل السريع في وقت الأزمات	73
2-5 مساهمة إطار التعليم للجميع في تطوير التعليم بالبلاد	73
3-5 العوامل المؤثرة في تنفيذ أهداف التعليم للجميع	74
1-6 أهم الدروس المستفادة فيما يتعلق بالتعليم للجميع منذ 2000	77
الأولويات والإستراتيجيات	77
2-6 التحديات ومقترحات الحلول	78
معالجة قضية نوعية التعليم من أهداف التعليم للجميع	78
الهدف الأول: الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة	78
الهدف الثاني: تعميم التعليم الابتدائي	79
الهدف الثالث: تلبية حاجات التعليم لدى النشء والكبار	79

الهدف الرابع: محو الأمية وتوفير بيئات التعلم	79
الهدف الخامس: التكافؤ والمساواة بين الجنسين	80
الهدف السادس: تحسين نوعية التعليم	80
المجتمع المدني	81
تطبيق اللامركزية	81
اعتماد أهداف محددة لزيادة الالتحاق بالتعليم	81
مواجهة مسألة عمالة الأطفال	81
التقدم المحرز في تمويل التعليم للجميع	82
استراتيجيات الجهات المانحة إزاء التعليم	82
العمل من أجل تحقيق التعليم للجميع	82
دور الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف	83
6-4 ملخص أهم النتائج	83
المراجع والمصادر	86
الدراسات والتقارير	88

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	جدول (2-1) معدل البقاء لتلاميذ مرحلة التعليم الأساس حتى الصف الخامس	33
2	جدول (3-1) التلاميذ المستفيدين من التعليم غير الحكومي في مرحلة التعليم الأساس	40
3	جدول (3-2) نسبة الانتقال للصف الأول ثانوي للفترة (2001-2011م)	41
4	جدول (3-3) نسبة التلاميذ المستفيدين من التعليم غير الحكومي في مرحلة التعليم الثانوي للفترة من 2001-2015 م	42
5	جدول رقم (3-4) تطور التعليم الثانوي (أكاديمي وفني) في الفترة من 2001 2011-م	43
6	جدول رقم (3-5) إحصائيات القبول لدرجة البكالوريوس للجامعات الحكومية والتعليم الأهلي حسب الجنس في الفترة من 2004-2007 م	44
7	جدول رقم (3-6) التحصيل الدراسي لتلاميذ الصف الرابع فى عام 2003 م	45
8	جدول رقم (3-7) نسبة النجاح في المواد الدراسية للجنسين الأعوام من 2008 إلى 2013م لشهادة التعليم الأساسي	46
9	جدول رقم (3-8) مقارنة إعداد الجالسين والناجحين لتلاميذ مرحلة التعليم الأساس للأعوام 2001-2013م	46
10	جدول رقم (3-9) أعداد الفصول والدارسين والمعلمين للعام 2012 في مراكز تعليم الكبار واليافعين	48
11	جدول (3-10) إحصائية ونسبة النجاح فى شهادة الأساس -تعليم الكبارحسب النوع في الفترة من 2010-2013م	49
12	جدول (3-11) تطور أعداد المدارس والمعلمين والمعلمات في الفترة من 2001-2013م	51
13	جدول (4-1) الإنفاق على قطاع التعليم كنسبة من الإنفاق العام ومن الناتج المحلى الإجمالي للأعوام 2003-2010 م بملايين الجنيهات	57
14	جدول رقم (4-2) نسبة ميزانية التعليم من الميزانية العامة للولاية حسب بنود الصرف للعام 2006 م (ولايتي الخرطوم والنيل الأزرق)	59-58
15	جدول رقم (5-1) تطور استيعاب تعليم أبناء الرحل	69
16	جدول رقم (5-2) عدد المؤسسات والمعلمين والتلاميذ الملتحقين بالتربية الخاصة للأعوام (2001__2011م)	71

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العام

التعليم للجميع

اللجنة الفنية

أ-	لجنة صياغة التقرير النهائى	
1.	د. السر الشيخ أحمد	وكيل وزارة التربية والتعليم رئيساً
2.	د. إبراهيم سليمان الدسيس	خبير تربوى عضواً
3	د.محمد البشير عبدالهادى	رئيس لجنة التربية –اللجنة الوطنيه لليونسكو عضواً
4.	د.ابتسام محمد حسن	مديرعام الاداره العامة للتخطيط التربوى – رئيس الفريق الفني -عضواً
5.	أ.خالد الأمين المشرف	مدير إدارة الاحصاء التربوى عضواً
6.	أ.موسى حسين عمر	اختصاصى إحصاء -EMIS عضواً
7.	أ. عمر العبيد محمد	فني الإدارة العامة للتدريب والتأهيل التربوى-عضو
8.	أ. عاطفة عبدالله محمدبدري	الادارة العامة للتخطيط التربوى – المنسق الوطنى للتعليم للجميع -عضواً ومقرراً
ب.	اللجان الفرعية: لجنة مراجعة ومتابعة تنفيذ التقرير، لجنة التربية – اللجنة الوطنيه لليونسكو ملحق (1) اللجنة العليا واللجنة الفنية : ملحق رقم (2) لجنة الطباعة والكوادر المساعده	

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

ينعم السودان بموقع متميز في القارة الإفريقية، حيث تبلغ مساحته 1.8 مليون (كلم 2) وقد حباه الله بموارد طبيعية وأخري متجددة. يوجد به 42.61 % من السكان دون الخامسة عشر منهم مليونا طفل خارج المدرسة ممن هم في سن التعليم يمثلون تحدياً كبيراً في جهود السودان الدؤوبة للإيفاء بالتزاماته نحو أهداف التعليم للجميع.

لقد شهد السودان نمواً إقتصادياً مطرداً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة إلا أن تداعيات الانفصال قد أثرت سلباً على المستوى الاقتصادى والاجتماعى نتيجة لفقدان 50 % من الإيرادات القومية وانخفاض الناتج المحلى الاجمالى. أضف إلى ذلك استمرار الصراعات في بعض المناطق والحصار الاقتصادي غير المبرر مما نتج عنه تحد آخر يعوق التنمية والخدمات الاجتماعية وأهمها التعليم المنوط به إحداث التنمية وبناء السلام.

بالرغم من هذا فقد ظل السودان ساعياً لتوفير التعليم للجميع في مراحله الأولي ويشير التقرير الذي بين أيدينا لما صدر من تشريعات ووضع من هياكل وسياسات، وإعداد لبرامج واستراتيجيات لتمكين السودان من الإيفاء بالتزاماته الوطنية والدولية.

واجه السودان جملة من التحديات في سبيل بلوغ أهداف التعليم للجميع أهمها الفقر فقد بلغت معدلات الفقر 46.5 % بسبب الصراعات الداخلية والمديونية الخارجية، والعقوبات الاقتصادية. ونتج عن ذلك ضعف في كفاءة وكفاية وجودة النظام التعليمي.ولهذا وضع السودان استراتيجية للحد من وطأة الفقر للفترة من 2009-2016م.

لقد حقق السودان جهداً مقدراً نحو بلوغ أهداف التعليم للجميع في ظل السياق المشار إليه إذ ازداد معدل الاستيعاب الظاهرى لمرحلة التعليم قبل المدرسى فى الفترة من (2001-2013) من 18.3 % الى 39.9 % للجنسين كما ازداد معدل القبول الظاهرى فى مرحلة التعليم الأساسي الفترة من (2001-2014م) من 74 % الى 82.8 % و توجد زيادة واضحة فى الاستيعاب الظاهرى فى الفترة (2001-2013) (2014-2015) إسقاطات من 57.5 % الى 73.0 %.

في مجال مهارات الحياة والتعليم مدى الحياة أجريت دراسات لقياس التحصيل ووضعت مناهج للفلاحة والتغذية المدرسية وللقرائية وتم التوسع في التعليم الحر.

وفي مجال القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين فى فرص التعليم لمرحلتى الأساس والثانوى بحلول عام 2015 م وتحقيق المساواة بحلول عام 2015 م، فقد تحسن مؤشر تعادل الجنسين من 0.86 الى 0.91 للفترة من (2001-2013م).

أنشأ السودان أكاديمية مهنية لاستمرارية تدريب معلم التعليم العام وتطوير أدائه تحت إشراف وزارة التربية والتعليم. وقد بلغ معدل التدريب 63.5 % لمرحلة الأساس.وأعدت الوثيقة العامة للمناهج التي تمثل الإطار الأساسي لبناء المناهج الجديدة.

في مجال تنفيذ إستراتيجيات التعليم للجميع ارتفع مستوي الإنفاق الحكومي علي التعليم من الإنفاق العام من 9.7 % عام 2003م إلي 12.9 % في عام 2013م.

وتتمثل الاستراتيجيات الخاصة بالتعليم النوعي في (تعليم أبناء الرحل و تطوير التعليم فى دارفور 2012-2015م و إصلاح سياسات التعليم الثانوى وخطته 2012-2021م) و استراتيجية التسريع بتعليم البنات خاصة فى المناطق النائية والمتأثرة بالحرب لعام2004 م2010-م.

هناك عدة مجالات شهدت توافقاً بين أهداف التعليم للجميع والتوجهات الوطنية تمثلت في تعليم أولاد الرحل، وذوي الحاجات الخاصة وتوفير تعليم بديل للأطفال خارج المدرسة، وإشراك المجتمعات المحلية في قضايا التعليم.

لقد أسهم إطار التعليم للجميع في زيادة الطلب الاجتماعي علي التعليم وتحريك المجتمع المحلي.

هناك عدة عوامل مؤثرة في تنفيذ التعليم للجميع أهمها التخطيط الجيد القائم علي بيانات ومعلومات موثوقة وحديثة تمكن من تشخيص السياق الوطني وتنبثق منها خطط تتسم بالواقعية، وتلبي حاجات الفئات المختلفة للسكان.

أبرز الدروس المستفادة تتمثل في:

- زيادة اهتمام الدولة والمجتمع والقطاع الخاص بالتعليم.

ومن التحديات :

- توفير التمويل في سياق عدم الاستقرار والفقر والمديونية والحصار.

ومن النتائج التي برزت:

- عدم كفاية التمويل، حالت دون بلوغ أهداف التعليم للجميع، وفقاً للفترة المحددة بنهاية العام 2015م.
- نتج عن شح التمويل تدني في مستويات التحصيل الدراسي، وفي كفايات المعلمين وبيئة التعلم، وتفاوت في فرص التعليم.

يستشرف السودان آفاق ما بعد 2015م بإعطاء الأولوية القصوي للتعليم للجميع وذلك بتجديد الإلتزام وإيجاد آلية للرصد والمتابعة وتفعيل القوانين الخاصة بالأحقية والمجانية، وبناء قدرات الأطر الإدارية والفنية والإيفاء بالإلتزامات كافة، وتوفير التمويل.

القسم الأول
السياق العام

1_1 المقدمة

السودان من بين الدول ال155 التي شاركت في مؤتمر جومتيان حول التعليم للجميع في سبتمبر 1990. وقد صدر بيان رئاسي مؤكداً الإلتزام بمقرراته. كما أكد السودان التزامه بالعمل علي تبني وتنفيذ أهداف واستراتيجيات منتدي داكار لعام 2000م وذلك انطلاقاً من قناعته بدور التعليم في إحداث التنمية و والتخفيف من حدة الفقر وبناء السلام العادل وتحقيق الغاية من الوجود.

يعرض هذا التقرير التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف التعليم للجميع، معدداً الانجازات والتحديات التي حالت دون بلوغ الأهداف بالصورة المرجوة ومبيناً رؤية السودان لما بعد 2015م.

القسم الأول من هذا التقرير يعطي نبذة موجزة عن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للسودان واصفاً الخصائص الرئيسة للسكان والبنية الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية. كما يتناول القسم أهداف التعليم العام وأولويات السياسة التعليمية من إتاحة فرص تعليم أساسي جيد النوعية للجميع، ومنصف ومتوازن وملائم، معدداً الخطط والأستراتيجيات التى أعدت لتطوير التعليم العام والتشريعات والقوانين الخاصة بتعميم التعليم الأساسى والمؤكدة لأحقيته وإلزاميته ومجانيته. ويشير القسم أيضاً إلي الشراكات مع الوزارات ذات الصلة (الصحة والتعليم العالي والمالية والرعاية الاجتماعية والعمل) وشركاء التنمية الوطنيين والعالميين (اليونسكو واليونسيف والبنك الدولي والاتحاد الاوربي والمجلس البريطاني والسفارة الفرنسية).

شكّل محور القسم الثاني للتقرير واقع التعليم وأهم التحديات الأساسية منذ 2000م وحتى 2015م ، حيث تم تعيين المنسق الوطني وكون المنتدى التربوي وفروعه بالولايات وإعداد و نشر الخطة الوطنية للتعليم للجميع (2001/2015م) في عام 2003 م وقد اتسقت أهدافها مع الأهداف العالمية للتعليم للجميع. وتواصلت مشاركة السودان فى نشاطات الحملة العالمية لإسبوع التعليم للجميع. و فى عام 2014 م اختير السودان رئيساً للائتلاف الوطنى لقيادة التحالف فى المنطقة العربية.أشير في هذا القسم من التقرير للتحديات التي حالت دون بلوغ الأهداف بالصورة المرجوة والمتمثلة في إرتفاع معدلات الفقر (46.5 %، 2012م) بسبب إستمرار الصراعات الأهلية والمديونية الخارجية والعقوبات الاقتصادية. كان تأثير ذلك واضحاً علي التعليم في ضعف كفاءته وجودته وتغطيته. وقد أعدت استراتيجية لتخفيض حدة الفقر (2009-2016م).

تناول القسم الثالث تقييم التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف التعليم للجميع (2000-2015م) حيث ارتفع معدل الاستيعاب الظاهرى لمرحلة التعليم قبل المدرسى من 18.3 % في عام 2001 إلي 39.9 % عام 2013م للجنسين. ازداد معدل القبول الظاهرى للتعليم الأساسي فى الفترة من (2001-2014م) من 74 % الى 82.8 % كما ازداد معدل الاستيعاب الظاهري من 57.5 % الى 73.0 % لنفس الفترة. ازداد معدل الاستيعاب الظاهرى للتعليم الثانوي فى الفترة من (2001-2013م) من 24.1% إلى 37.1% للجنسين. يلاحظ التدهور الواضح في التعليم الفني حيث يمثل 3,3 % في العام 2011م من مجموع طلاب التعليم الثانوي.

وفي مجال مهارات الحياة والتعليم مدى الحياة فقد أجريت دراسات لقياس التحصيل لتلاميذ الصف الرابع،واشارت الدراسة لتدني مستوي التحصيل في المدارس المختلطة. ووضعت مناهج للفلاحة والتغذية المدرسية وللقرائية (يلاحظ تحسن ملحوظ في القرائية للفئة العمرية 15-24 عاماً (61 % وفقاً لنتائج التعداد السكاني الخامس). وتم التوسع في التعليم الحرفي حيث بلغ عدد المعاهد التابعة لوزارة التعليم العام 28 مركزاً منتشرة فى ولايات السودان المختلفة يستفيد منها 4280 تلميذاً وتلميذة فى التخصصات المختلفة بنسبة 0.6 % من جملة التلاميذ المستفيدين من المرحلة الثانوية.

وبالنسبة للتفاوت بين الجنسين فى فرص التعليم لمرحلتى الاساس والثانوى بحلول عام 2015 م وتحقيق المساواة بحلول عام 2015 م، فقد تحسن مؤشر تعادل الجنسين لمرحلة الأساس من 0.86 الى 0.91 للفترة من (2001-2013م). وبالنسبة للمرحلة الثانوية فقد بلغ مؤشر التعادل في الاستيعاب 0.98 لصاح الذكور في العام 2013م.

ولتحسين نوعية التعليم أنشئت أكاديمية مهنية لاستمرارية تدريب معلم التعليم العام وتطوير أدائه تحت إشراف وزارة التربية والتعليم. وقد بلغ معدل التدريب 63.5 % لمرحلة الأساس.و أعدت الوثيقة العامة للمناهج التي تمثل الإطار الأساس لبناء المناهج الجديدة. وقد بذل جهد مقدر في تحسين بيئة التعليم والتعلم.

عرض القسم الرابع كيفية تنفيذ إستراتيجيات التعليم للجميع من خلال تعبئة الالتزام السياسى القوى لصالح التعليم للجميع، ووضع خطط وطنية، وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساس.

نتيجة لتلك الجهود ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من الانفاق العام إلي 12.9 % في عام2010م. وقد أقيمت عدة مؤتمرات قومية لتعبئة الالتزام السياسي. وتم أيضاً تنفيذ مشروعات لتدريب المعلمين وإجلاس التلاميذ وتوفير معامل المواد العلمية. و في إطار اتفاقية السلام الشامل في 2005م تم تأسيس صندوقي المانحين لحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان عقب مؤتمر المانحين ،(أوسلو في أبريل 2005م لدعم تنفيذ الإتفاقية) .إلتزم المانحون بتقديم 813 مليون دولار من خلال الصندوق بنهاية عام 2010م. وقد وفر صندوق دعم المانحين مبلغ 75 مليون دولار لفترة 4 سنوات لعشرولايات مختارة.

عرض في القسم الخامس من التقرير المجالات التي شهدت توافقاً بين أهداف التعليم للجميع و التوجهات الوطنية، ومساهمة في إطار التعليم للجميع لتطوير التعليم، والعوامل الموثرة في تنفيذ أهدافه.

إن مشروعات التعليم الأساس والقرآني، و تعليم الرحل، والتعليم الالكتروني، وتعليم ذوي الحاجات الخاصة، وتوفير تعليم بديل للأطفال خارج المدرسة، وإشراك المجتمعات المحلية في قضايا التعليم، وإنشاء وحدة طواريء للتدخل السريع عند الأزمات ،هذه كلها شواهد علي التوافق بين أهداف التعليم للجميع و التوجهات الوطنية.

لقد أسهم إطار التعليم للجميع في زيادة الطلب الإجتماعي علي التعليم، وتحريك المجتمع المحلي، حيث قامت عدة منظمات وطنية فاعلة، تبنت قضايا الدعم والمساندة لتحقيق أهداف التعليم للجميع وخاطبت متخذي السياسات من خلال المؤتمرات واللقاءات والندوات. وكانت نتيجة هذا الحراك أن أحدث وعياً عاماً لدي المواطنين بأهمية التعليم ودوره في التنمية وبناء السلام.

تمثلت العوامل المؤثرة في تنفيذ التعليم للجميع في التخطيط الجيد القائم علي بيانات ومعلومات موثوقه ، و في التمويل الكافي لإنفاذ الخطط والبرامج.وفي وجود الأطر الإدارية والفنية المقتدرة والإعلام الكافي بالخطة وتنوير قطاعات المجتمع كافة بها، وانفعالهم بها، وإشراكهم في تنفيذها، وذلك منذ بدأ الإعداد للخطة.

أختتم التقرير بإبراز ما توصل إليه من النتائج والرؤية المستقبلية وبأهم الدروس المستفادة.

تمثلت الدروس المستفادة في تنامي الاهتمام بالتعليم من قبل الدولة، والقطاع الخاص، وفي زيادة الطلب الاجتماعي، وفي ضرورة السعي لإيجاد مصادر إضافية للتمويل، وفي التركيز على التعليم الفنى والحرفى وربطه بسوق العمل.

توصل التقرير إلي أن تكلفة التعليم مازالت العائق الأكبر في إلتحاق الأطفال به والإستمرار فيه، وأن الفوارق مازالت موجودة جغرافياً وجندرياً. يوجد تدني في بيئة التعليم والتعلم وكفايات المعلمين مما أدي إلي إنخفاض مستوي التحصيل.

يستشرف السودان آفاق ما بعد 2015م بإعطاء الأولوية القصوي للتعليم للجميع، وذلك بتجديد الإلتزام، وإيجاد آلية للرصد والمتابعة وتفعيل القوانين الخاصة بالأحقية والمجانية، وبناء قدرات الأطر الإدارية والفنية، والإيفاء بالإلتزامات كافة وتوفير التمويل.

2-1 : السياق العام الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

1-2-1 الموقع والمساحة :

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي لوسط افريقيا بين خطي عرض (8.45 درجة و 23.8- درجة شمال خط الإستواء) ، وخطي طول 22درجة الى 38,24 درجة شرق خط جرينتش.

يجاور السودان سبع دول هي : مصر ، ليبيا من ناحية الشمال، تشاد ، جمهورية افريقيا الوسطى من ناحية الغرب ، جمهورية جنوب السودان من ناحية الجنوب ، أثيوبيا وأريتريا من ناحية الشرق ويفصل البحر الاحمر السودان عن المملكة العربية السعودية . تبلغ مساحة السودان 1.8 مليون كيلومتراً مربعاً ثانى اكبر دولة مساحة فى افريقيا بعد الجزائر.

شكل (1-1) خريطة جمهورية السودان

2-2-1 الخصائص الديمغرافية للسكان:

يبلغ تعداد السكان 36 مليون نسمة (إحصائية السكان 2013م) ويبلغ معدل النمو السنوى 2,8 % وفقاً للاسقاطات السنوية التى يقوم بها الجهاز القومى للاحصاء السكانى والمعتمدة على اخر تعداد سكانى لعام 2008 م.

من أهم المؤشرات التى وردت فى نتائج التعداد السكانى لعام 2008 م هى أن الأطفال تحت سن 15 سنة يمثلون 42.61 % من جملة السكان ، كما يمثل السكان فى الفئة العمرية (5-24)سنة نسبة 47.4 % ، ويمثل نسبة سكان الحضر 29.8 % ، بينما متوسط توقع الحياة عند الميلاد 57.1 سنة. بلغ معدل الخصوبة الكلية حوالى 3،9 . ويلاحظ ارتفاع نسبة الإعالة حيث تبلغ 85,8 % بينما متوسط حجم الاسرة 5.6

فرد. (السودان فى أرقام (2007-2011) :ص6)

يمتاز السودان بالتنوع الثقافي والعرقي والديني، حيث تتعدد فيه القبائل واللغات، واللهجات المحلية، واللغة العربية هي اللغة التى يتحدث بها غالبية أهل السودان، ونصت اتفاقية السلام والدستورالانتقالى لسنة 2005 م على أن اللغة الانجليزية هى ايضاً لغة التعامل فى التعليم العالى ودواوين الدولة. هذا وقد أدّى اتساع الرقعة الجغرافية إلى تبني الدولة النظام الفدرالي باعتباره الصيغة المثلى لحكم السودان .ووفقاً لدستورجمهورية السودان الانتقالى لعام 2005 م فقد تم فصل السودان الى دولتين فى 9 يناير عام2011 م وهما جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان . قسمت جمهورية السودان الى 18 ولاية في كل ولاية حكومة برئاسة الوالي وعضوية عدد من الوزراء بالاضافة الى المجلس التشريعى الولائى،وتقسم كل ولاية الى عدد من المحليات .

ووفقاً للمرسوم الجمهورى رقم (29) لسنة 2012م ، فقد حدد اختصاص الحكومة الإتحادية في التخطيط والتنسيق والتدريب والعلاقات الخارجية و التقويم والامتحانات بينما تضطلع الولايات بالعمل التنفيذي ، إضافة إلى دور الولايات في المشاركة في التخطيط القومي من خلال القنوات المختلفة والمجالس القومية.

1-2-3 الخلفية الاقتصادية والمؤشرات :

1- البنية الاقتصادية :

بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي 8,7 % فى عام 2005م نتيجة لدخول البترول فى هيكل الانتاج مع الزيادة فى انتاجه وارتفاع اسعاره العالمية، وتطورت اسهاماته فى الناتج المحلى الاجمالى لتصل الى 11 %.كما بلغ معدل التضخم لنفس العام 10,6 % .جمهورية السودان بلد زراعى حيث يسهم القطاع الزراعي بنسبة 44,5 % فى الناتج المحلي الإجمالي لعام2005م . كما يسهم القطاع الصناعي بنسبة 25,4 % في نفس الفترة مقارنة بمساهمة القطاع الخدمي حيث يسهم بنسبة 30,1 %.

حافظ الاقتصاد السودانى على تحقيق معدلات نمو موجبة خلال الفترة من (2008-2011) حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادى 4,3 % .

انعكست بعض تداعيات الانفصال سلباً على المستوى الاقتصادى والاجتماعى للسودان حيث فقد السودان 50 % من الايرادات القومية نتيجة لفقدان البترول وانخفاض الناتج المحلى الاجمالى بما يعادل مساهمة البترول فى القطاع الصناعى وتدهور قيمة الجنيه السودانى وارتفاع معدلات التضخم.

- بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي 2,48 % فى عام 2011م. هذا وقد ساهم القطاع الزراعي بنسبة 34,8 % من الناتج المحلي الاجمالى لعام2011م ، كما ساهم القطاع الصناعي بنسبة 20,4 % في نفس الفترة مقارنة بمساهمة القطاع الخدمي حيث انه يسهم بنسبة 45,5 % (العرض الاقتصادى -2011 ص43).

1-3 اهداف التعليم العام ،السياسات التربوية وأولويات السياسة التعليمية :

1-3-1 أهداف التعليم العام:

يهدف التعليم العام كما جاء فى قانون تخطيط التعليم العام وتنظيمه لسنة 2001 م لتحقيق الاغراض الاتية:-

1. ترسيخ العقيده والأخلاق الدينية فى النشء، وتركيز القيم الإجتماعية المؤسسة على دوافع العمل الصالح والتقوى.
2. بناء العناصر الصالحة لمجتمع الإستقلال والتوكل على الله والإعتماد على الذات، وذلك بإشاعة الطموح .

3. تقوية روح الجماعة والولاء للوطن وتنمية الاستعداد للتعاون وبث ثقافة السلام ومراعاة التنوع الثقافى.
4. رياضة عقول النشء، وتثقيفهم بالعلوم والخبرات وتدريبهم على امعان التفكير والتدبير واحسان المعاملة.
5. تشجيع الابداع وتنمية القدرات والمهارات، وذلك باتاحة فرص التدريب والتوظيف الأمثل للأمكانات والتحقيق الناجح للتنمية الشاملة.
6. تنمية الوعى البيئى لدى الناشئة، واعدادهم لتنمية البيئة والحفاظ عليها.

1-3-2 السياسات التربوية :

تتمثل السياسات التربوية في :-

- الالتزام بمبدأ إتاحة فرص التعليم للجميع ومبدأ المساواة بين الجنسين وبلوغ التوازن الجغرافي في المدخلات التعليمية .
- إقرار مبدأ قومية المناهج والمراجعة المستمرة لها وتطويرها أهدافاً ومحتوى ووسائل وإشرافاً لتمكنها من الاستجابة لحاجات الدارس، والمجتمع، ومواكبة المستجدات العالمية وبلوغ مجتمع التميز.
- جعل التعليم الثانوى مرحلة ثقافية عامة تمكن الدارس من التعامل مع الحياة واكتشاف مواهبه وقدراته وتوجيه ميوله وتنفيذ طموحه.
- تمهين التعليم واستكمال تدريب المعلمين لتعزيز قدراتهم المهنية وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ورفع معنوياتهم ولتحقيق دافعيتهم .
- تطوير نظم الإدارة التعليمية بحيث تحقق التخصص وتتميز بالشفافية والقدرة على الاستجابة وإتاحة المشاركة.
- توفير بيئة مدرسية مادية وبشرية وصحية وسليمة ملائمة ومتوازنة الموارد تساعد على التميز في التعليم وتمكن جميع الدارسين من تحقيق نتائج ملموسة وبلوغ المستويات المطلوبة.
- تسخير التكنولوجيا الجديدة في مجال المعلومات والاتصال في المجال التربوي.
- إقرار مبدأ المشاركة في تمويل التعليم باعتباره استثماراً بشرياً مضمون العائد الاقتصادي والاجتماعي للفرد والمجتمع والعمل على ابتكار مصادر جديدة للتمويل ، من خلال البحوث والدراسات.
- تطوير معايير التقويم والقياس التربوي لتغطية جوانب النظام التعليمي كافة بشقيه النظامي وغير النظامي.
- تبنى مبدأ المشاركة فى تمويل التعليم بين الحكومة الاتحادية، والحكومات الولائية، والمحليات من جهة، ومؤسسات المجتمع المدنى والجمعيات والقطاع الخاص من جهة اخرى .

1-3-3 أولويات السياسة التعليمية :

1/ إتاحة فرص تعليم أساسي جيد النوعية ومتميز للجميع يراعي مبدأ التوازن في المدخلات التعليمية.

2/ توفير أطر إدارية تستجيب لمقتضيات الحكم الفدرالي وتؤمن بيئة تعليمية ملائمة ومتوازنة تحقق جودة وفعالية النظام التربوي من خلال تعبئة وترشيد الموارد.

3/ الاستخدام الأمثل للتقانة لبناء قدرات بشرية ومؤسسية فاعلة.

4/ توفير تعليم ثانوى متطور، يمكن الدارس من الاطلاع الواسع وبناء ثقافة راسخة تحدد ميوله

واتجاهاته وقدراته فكرياً بحيث يكون متسلحاً بالإيمان والمعرفة التي تساعده فى المساهمة الفاعلة فى مجتمعه.

5/ تمثل الدعم السياسى والالتزام القوى الرسمى بالتعليم باعتباره أولوية قصوى فى سياسات الدولة. وقد انعكس ذلك الالتزام جلياً فى الخطاب السياسى، وفى التشريع، وفى الدستور. وكان لتجديد السيد رئيس الجمهورية الالتزام بتوفير التعليم الاساسى لكل الفئات وزيادة ميزانية التعليم العام فى خطابه بمناسبة الاحتفال العالمى باسبوع التعليم للجميع 2005 م، أثر كبير فى ذلك بالاضافة الى تنفيذ توصيات المؤتمر القومى للتعليم عام 2012 م والذى هدف الى مناقشة قضايا التعليم والخروج بتوصيات ملزمة التنفيذ تم ترجمتها فى خطة وزارة التربية والتعليم لاعوام الخطة الخمسية 2012 – 2016 م.

1-3-4 الخطط والإستراتيجيات التى أُعدت لتطوير التعليم العام:

1. خطة التعليم للجميع بحلول عام 2015 م والتى أعدت عام 2003م .
2. الإستراتيجية ربع القرنية (2007 200-2031)
3. الخطة الخمسية الاولي من الاستراتيجية (2007-2011م)
4. الخطة الخمسية الثانية من الاستراتيجية (2012- 2016 م)
5. الاستراتيجيات الخاصة بالتعليم النوعى، وهي تعليم أبناء الرحل 2012-2016م، التربية الخاصة 2012-2016م ، الاطفال خارج المدرسة 2009-2016 م.
6. استراتيجية تطوير التعليم فى دارفور 2012-2015م .
7. استراتيجية إصلاح سياسات التعليم الثانوى وخطته 2012-2015-2021).
8. استراتيجية التسريع بتعليم البنات خاصة فى المناطق النائية المتأثرة بالحرب لعام2004 م- 2010 م.
9. السياسة القومية للسكان
10. سياسة تمكين المرأة
11. تقييم منتصف الأمد للتعليم للجميع (2000-2006)
12. تقييم الخطة الخمسية االثانية 2007(2011-) للتعليم للجميع.
13. البرنامج الرئيس لقطاع التعليم 2005م والذى تم اعداده بالتعاون مع منظمة اليونسكوعام 2004م .
14. مشروعات البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان (JAM) حتى 2010م (قطاع التعليم) 2005 م.

1-3-5 هيكل نظام التعليم العام فى السودان:

يهدف النظام التعليمى فى السودان إلى إعداد الناشئة للمشاركة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مستقبلاً ، وقد رُوعى فيه إطالة العمر الإنتاجى للمواطن، وخفض تكلفة التعليم العام، بجعل سن القبول فى التعليم الاساسى السادسة من العمروتقليص سنوات الدراسة الى إحدى عشر سنه بدلاً عن أثنتى عشر سنه وتعويض العام بزيادة أيام الدراسة إلي 210 يوماً بدلاً عن 180 يوماً. يتكون الهيكل التعليمى من الآتى كما هو مبين في (شكل رقم 1) أدناه:

(أ) مرحلة التعليم الأساسي: وتشمل:

1. **مرحلة التعليم قبل المدرسي:** (الخلاوي ورياض الأطفال) وتبدأ الدراسة بها في سن الرابعة ومدتها سنتان.

2. **مرحلة التعليم الأساسي:** ومدتها ثمانى سنوات متصلة تستهدف الاطفال فى سن (6-13) سنة ، وتبدأ الدراسة بها في سن السادسة. يجلس بعدها التلميذ لامتحان شهادة مرحلة التعليم الاساسى ،التي تؤهله للالتحاق بالمرحلة الثانوية، أوالتدريب المهنى والمعاهد الحرفية ومعاهد الصناعات القومية، أو سوق العمل.

(ب) المرحلة الثانوية :

وتشتمل على نوعين من التعليم :

التعليم الثانوى الاكاديمى : (ثلاث سنوات) تؤهل الطالب للجلوس لامتحان الشهادة الثانوية والمنافسة للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا بشقيها الأكاديمي والتقني حيث حدث تطور في المحتوى يتيح فرصاً أوسع للجالسين لإمتحان الشهادة الثانوية الأكاديمية.

التعليم الثانوى الفني : مداه ثلاث سنوات تؤهل الطالب للجلوس لامتحان الشهادة الثانوية والمنافسة للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا، ويشتمل على أربع أنواع: تجاري ، صناعي ، زراعي ونسوي. وتجدر الإشارة هنا إلى وجود أنواع من المدارس والمعاهد الحكومية موازية للسلم التعليمى النظامى الرسمى بالسودان تعمل وفقاً للضوابط التربوية العامة لتحقيق أهدافها ومن أنواع هذه المؤسسات:

(أ) المعاهد الدينية (ب) المعاهد الحرفية

(ج) معاهد الصناعات القومية (د) مراكز التدريب المهني

علماً بأن بعض هذه المؤسسات لا تتبع لوزارة التعليم العام (كمراكز التدريب المهنى التى تتبع لوزارة العمل وتنمية الموارد البشرية). تتاح الفرصة للطلاب المتفوقين فيها للالتحاق ببعض الكليات الجامعية والمعاهد العليا حسب تخصصاتهم . كما تجدر الإشارة إلى أن معاهد تدريب المعلمين السابقة قد تم تحويلها إلى كليات تربية تتبع للجامعات لتمنح خريجيها بكالوريوس التربية الخاص بمرحلة التعليم الأساسى .

شكل (1-2) النظام التعليمي للتعليم العام

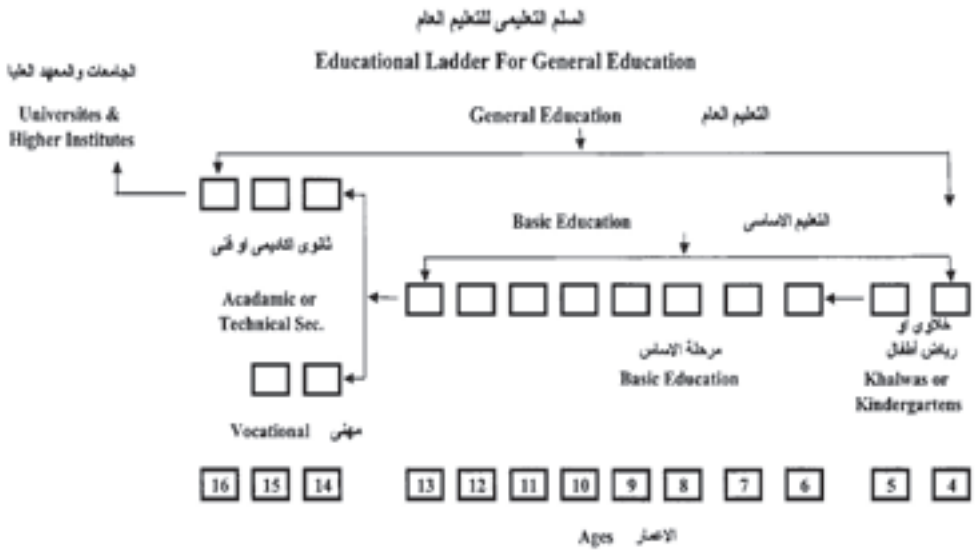

نص قانون تخطيط التعليم العام وتنظيمه لسنة 2001 م على أن إعداد المناهج الدراسية وتطويرها من اختصاصات سلطة التعليم الاتحادية، وهى التى تقوم بتحديد المدة والخطة الدراسية لكل صف ومرحلة وتحديد

المواد الدراسية بالاضافة إلى وضع الاسس والمعايير للتقويم التربوى وكل ما يتعلق بالشهادة الثانوية ورسم سياسات التدريب والاختصاص فى المجالات المختلفة.

أعطى القانون الولايات سلطة تحديد بداية ونهاية التقويم المدرسى على الوجه الذى يتناسب وظروف الولاية بالإضافة للإشراف المباشر على شهادة مرحلة التعليم الأساسى مع مراعاة الظروف الخاصة بكل ولاية .

1-3-6 التقويم الدراسى:

وضع المنهج الدراسى على أساس إن فترة العام المدرسى النموذجية هى (210) يوماً ، ولكن بعد تطبيق المنهج فقد اتضح وجود صعوبة فى بعض الولايات فى الإلتزام بالماده المذكورة حيث تراوحت بين (170-190) يوماً، كما ورد فى فى تقارير الملتقيات التنسيقية لوزراء التربية والمديرين العامين للتعليم بالولايات لعام 2013م.وتوجد في بعض الولايات فترات مختلفة لبداية ونهاية العام الدراسي وفقاً لخصوصية وطبيعة وظروف كل منطقة وحركة الفئات السكانية المختلفة.تعقد كل ولاية إمتحان الأساس في زمن يتوافق وتنسيقها الداخلي وبالنسبة لإمتحانات الشهادة السودانية فيتم إعدادها وتحديد الزمن بواسطة الوزارة الإتحادية.

1-3 7- التشريعات والقوانين الخاصة بتعميم التعليم الاساسى:

1. فى العام 1994م جاء قانون الحكم الاتحادى والذى آلت بموجبه مسؤولية التعليم الأساسى للمحليات.
2. وجاء دستور السودان لسنة 1998 مخولاً المزيد من السلطات للولايات دعماً للامركزية ،ذلك فى الإشراف على شؤون المدارس والطلاب والمعلمين وإنشاء مرافق التعليم العام والإشراف المباشر على شهادة التعليم الإساسى .
3. صدر قانون تخطيط التعليم العام وتنظيمه لسنة 2001 م والذى الغى بموجبه قانون تنظيم التعليم العام لسنة 1992 م الذى نص على حق التعليم الأساسى كما فى المادة(13) «يكون لكل طفل سودانى يبلغ السادسة من عمره الحق فى ان يتلقى تعليمه فى مرحلة الاساس » وقد أنشىء بموجب القانون مجلس قومى للتعليم العام؛ يضطلع برسم السياسة العامة للتربية ويستقطب دعما للتعليم من خارج الميزانية المخصصة له إلا أنه لم يتم تفعيله حتّى الآن ربما نتيجة لطبيعة تكوينه حيث يمثل متخذي القرار في أعلي مستوياتهم وعلي نطاق القطر، ولكثرة مهامهم وأعبائهم وصعوبة لقائهم.
4. أكد دستورجمهورية السودان الانتقالى لسنة 2005 م المادة (22) على أن إدارات المدارس الابتدائية و الثانوية وادارات التعليم بكل ولاية من اختصاصات الولاية .
5. نص دستور جمهورية السودان الانتقالى لسنة 2005 المادة (13-1 أ) على كفالة الدولة لمجانية التعليم و لزاميته فى مرحلة التعليم الأساسى و برامج محو الامية
6. وتنفيذاً لسياسة الالزامية التى نص عليها الدستور وتفعيلا للسياسات القائمة، فقد شرعت وزارة التعليم العام فى الإجراءات الكفيلة بتنفيذ السياسة حيث صدر قرار وزارى بتكوين لجنة مراجعة القوانين التى تحكم العملية التربوية عام 2005 م لتتماشى مع نصوص الدستور وإتفاقية السلام.
7. بعض الولايات أصدرت قانون تعميم وإلزامية التعليم خاصة فى الولايات الشمالية.
8. هنالك منشورات تصدر من الولايات إلى المدارس بمنع العقاب البدنى للتلاميذ داخل المدارس.

1-3-8 : الشراكات مع الوزارات ذات الصلة وشركاء التنمية الوطنيين والعالميين:

درجت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ أهداف التعليم للجميع واهداف التنمية للألفية الثالثة بالتكامل فى تنفيذ هذه الأهداف مع الجهات ذات الصلة من الوزارات مثل :

-3وزارة التعليم العالى فى التنسيق للقبول للجامعات والمعاهد العاليا للطلاب، بالاضافة إلى أن الجامعات تقوم بإعداد وتأهيل المعلمين وإجراء البحوث التربوية فى تطوير العملية التعليمية للتعليم العام

4. وزارة الصحة حيث توجد مذكرة تفاهم بين وزارة التربية والتعليم العام ووزارة الصحة الاتحادية فى مجال الصحة المدرسية، والصحة الاولية بالاضافة إلى برامج مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز).

5. تعاون تام مع المجلس القومى للطفولة ووزارة الرعايا الاجتماعية ووزارة الداخلية فى توفير حق التعليم لاحداث وحماية الطفل بناء على قانون حقوق الطفل لعام 2010. وبعض البرامج مثل مكافحة العقاب البدنى ، مكافحة العادات الضارة مثل ختان إلاناث ،.

6. خطة مشتركة مع وزارة العمل لمعالجة عمالة الأطفال من خلال التعليم وهو مشروع مشترك بين وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية.

7. توجد اتفاقية تعاون مع وزارة الأتصالات فى مجال مشروع الاستفادة من التعليم الإلكترونى لتوفير استخدامه وتطبيقه فى تدريس المناهج وتطوير قواعد البيانات للمعلومات التربوية.

8. وهنالك بعض الصناديق الوطنيه التى تنفذ فى الولايات، والتى من أهدافها دعم التعليم فى المنطقة مثل صندوق إعمار الشرق (25 CDFمليون دولار – تعليم – تنمية مجتمع - صحة – ماء ، دعم التعليم – 3 سنوات –15 مليون دولار – تشييد مدارس،معاهد تدريب معلمين وتوفير الإجلاس فى تلك المناطق.

9. وجود استراتيجية عمل مشتركة بين المركز القومى لاحصاء السكان حيث إنه هو المسؤول مباشرة عن توفير المعلومات السكانية بالاضافة الى المجلس القومى للاسكان وهو المنسق الوطنى لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية للألفية.

10. تعاون تام مع وزارة المالية والاقتصاد الوطنى من خلال مكاتبها المختلفة مثل تنفيذ الاستراتيجية القومية للحد من الفقر بالاضافة إلى تمويل مشاريع التنمية ، والتعاون الدولى لتحقيق الإتفاقات مع الشركاء الاقليميين والعالميين كالبنك الدولى، و بنك التنمية الافريقى،وبنك التنمية الاسلامى بجده، و منظمة جايكا ودعمها للتعليم الفنى، و جمهورية الصين.

11. برنامج مشترك مع منظمة اليونسيف فى مجال التعليم الاساس فى مجالات دعم السياسات على المستوى الوطنى ، دعم زيادة الالتحاق للاطفال فى الولايات بتوفير المدخلات الأساسية، مثل: الكتب المدرسية ،الاجلاس، تدريب المعلمين ، التدخل السريع فى حالة الأزمات والكوارث الطبيعية أو بسبب الحروب.

12. تعاون مع منظمة اليونسكو فى مجال بناء القدرات الوطنية فى المجالات المختلفة ولكن أهمها بناء القدرات فى مجال التخطيط التربوى مع المعهد الدولى للتخطيط التربوى.

13. مشروع تقوية تعليم الأساس" "GPEمع البنك الدولى 75 مليون دولار 4 سنوات – 10 ولايات مختارة)بوزارة المالية بين حكومة السودان وصندوق دعم المانحين) .

14. مشروع دعم إستقرار التلاميذ بالتعليم مع الاتحاد الاوربى تقدر الميزانية 12 مليون يوروبتمويل من الأتحاد الأوربى (كسلا –البحر الأحمر- القضارف – النيل الأزرق – جنوب كردفان) ويهدف إلى دعم نظام المعلومات التربوية ، و هياكل قطاع التعليم بالاضافة إلى البناء المؤسسي بمعدل 2إلي 3 مليون يورو لكل ولاية.
15. هنالك تعاون فى مجال تجويد تدريب المعلمين وتعزيز اللغات فى النظام التعليمي حيث توجد عدة مشروعات مثل تطوير تدريس اللغة الفرنسية، مع السفارة الفرنسية وتدريب مدربي اللغة الانجليزية مع المركز الثقافى البريطانى .

رغم وجود الكثيرمن التعاون فى مجال التعليم إلا أنه لم يتم الاستفادة القصوى من ذلك ويرجع ذلك الى :

1. احكام التنسيق بين الاطراف المعنية خاصة فى مرحلة التنفيذ .
2. ضعف التنفيذ للمشروعات خاصة التى تتم بواسطة تمويل اجنبى حيث لايوجد تدريب للكادر الوطنى اثناء فترة المشروع.
3. قلة التدفقات المالية فى وقتها بالاضافة الى صعوبة تطبيق الاجراءات الخاصة بالجهة المانحة مما يؤدى الى تاخير فى التنفيذ حسب الخطة .

القسم الثاني
واقع التعليم وأهم التحديات الأساسية
منذ 2000 إلى عام 2015 م

2-1 : الاتجاهات فى تطوير التعليم في السياق الوطنى لخطة التعليم للجميع حتى عام 2015 م

2-1 1- هياكل وسياسات البرامج الوطنية للتعليم للجميع :

1. تم تعيين المنسق الوطنى والامانة العامة للتعليم للجميع وفق القرار الوزارى رقم (1) لسنة 2002م ، وقد تم إعادة هيكلة البنية المؤسسية للتعليم للجميع حيث تم تعيين منسق وطنى خلفاً للمنسق السابق للأعوام 2006 م ، 2009 ،2012م.
2. وعملاً بأحكام المواد(13،15،30) من قانون تخطيط التعليم العام وتنظيمه لعام 2001م تم تكوين المنتدى التربوى للتعليم للجميع، وفق القرار الوزارى رقم (2) لسنة 2002 م .وهنالك مقترح باعادة تشكيله؛ ليشمل قاعدة أعرض من أصحاب المصلحة ومتخذى القرار بالأضافة إلى فئات من المجتمع المدنى.
3. تم نشر الخطة الوطنية للتعليم للجميع (2001/2015م) فى عام 2003 م.
4. صدر منشور إلى الولايات منذ عام 2003 م وحتى الآن بضرورة تكوين المنتديات التربوية على مستوى الولاية والمحليات.وكانت الاستجابات قوية ولكن تفعيل المنتديات يحتاج الى المزيد من الجهد والتمويل.
5. تتم مشاركة السودان فى نشاطات الحملة العالمية لأسبوع التعليم للجميع، وذلك بتنظيم نشاطات مختلفة يشترك فيها كل من منظمات المجتمع المدنى، ومنظمات الامم المتحده، والمنظمات الاجنبية. ويستهدف متخذى القرار فى البرلمان والمجالات ذات الصلة، ومنذ عام 2003 م يتم مشاركة رئاسة الجمهورية فى فعاليات هذا النشاط فقد حظى فى عام 2005م بمشاركة السيد رئيس الجمهورية فى فعاليات ختام الاسبوع وجدد الالتزام ووجه بضرورة قيام صندوق دعم التعليم وزيادة نسبة التمويل المخصص للتعليم بدءاً من عام 2006 م وما زالت هذه التوجيهات قيد المتابعة والتنفيذ وقد ترجم أخيراً كاحدى التوصيات القوية لمؤتمر التعليم القومى لعام 2012م.
6. فى عام 2014 م أختير السودان رئيساً للائتلاف الوطنى لقيادة التحالف فى المنطقة العربية.

2-1-2أهداف خطة التعليم للجميع فى السياق الوطنى :

1. توسيع وتحسين الرعاية والتعليم الشاملين فى مرحلة الطفولة المبكرة وبتركيز على الأطفال الأكثر عرضة للمخاطر والأشد حرماناً، وهم فى السياق الوطنى يمثلون اطفال الرحل، والأطفال ذوى الإعاقة والاطفال المتأثرين بالحروب والكوارث الطبيعية للوصول الى 35 % بحلول عام 2007 م والى 50 % بحلول عام 2011م والى 75 % بحلول عام 2015م.
2. ضمان توفير مجانية واكمال تعليم اساسى لجميع الاطفال فى الفئة العمرية (6-13) سنة وبتركيز خاص على البنات والاطفال فى الظروف الصعبة بحيث يتم قبول 90 % من الأطفال عمر ست سنوات بحلول عام 2007 م وصولاً الى 100 % بحلول عام 2015 م. تهدف معدلات الاستيعاب للوصول الى 72.5 % والى فوق ال 82.4 % بحلول عام 2011م والى 95 % بحلول عام 2015 م.
3. إتاحة فرص الانتفاع العادل من برامج المهارات الحياتية الاساسية من خلال مؤسسات التعليم غير النظامى .

4. تحقيق تحسين بنسبة 25 % فى مستويات محوالامية بحلول عام 2007 م، ولاسيما لصالح النساء ،وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الاساسى والتعليم المستمر لجميع الكبار وذلك بالوصول الى 64.8 % بحلول عام 2007 م والارتقاء بمستويات القرائية لدى الكبار بحيث تزيد معدلاتها بنسبة 50 % من مستوياتها الحالية بحلول عام 2015م.
5. القضاء على اوجه التفاوت بين الجنسين فى فرص التعليم لمرحلتى الاساس والثانوى بحلول عام 2005 م وتحقيق المساواة بحلول عام 2015 م.
6. تحسين جميع جوانب نوعية التعليم وضمان التميز للجميع بحيث يمكن تحقيق نتائج معترف بها وقابلة للقياس وبخاصة فى مجال تعليم القراءة والحساب والمهارات الاساسية فى الحياة، وذلك باجراء البحوث والدراسات فى مجال التحصيل والعمل على ترقية بيئة التعليم والتعلم وتطوير اساليب القياس.

2-1-3 الاهداف الوطنية الخاصة بدعم خطة التعليم للجميع:

تطوير المناهج بحيث تحقق التوازن فى شخصية المتعلم وتعزز انتماءه الوطنى والدينى، وتكسبه مهارات التعلم الذاتى، وشتى أنماط التفكير ،وتؤهله للمشاركة والتفاعل الايجابى مع بيئته والمجتمع من حوله.

تطوير برامج التعليم للجميع، لتسهم فى تحقيق التنمية البشرية وثقافة السلام والتخفيف من حدة الفقر.

تطوير نظم فى مجال إدارة شؤون التعليم للجميع، وتدبيره، تتميز بالمرونه والشفافية والقدرة على الاستجابة وإتاحة المشاركة وخاضعة للمساءلة.

التوسع فى التعليم الثانوى وتطويره ليستوعب جميع الناجحين من مرحلة التعليم الاساسى مع الارتفاع بنسبة المواد الفنية الى 60 % فى سياق منهج المرحلة الثانوية.

2-2 الوضع العام لأهداف التعليم للجميع والتحديات منذ 2000م :

قسمت اهداف التعليم للجميع حسب الخطط الخمسية وهى كل من 2002-2007م والخمسية 2007-2011م والخمسية التالية 2012-2016م ومن خلال تقييم موقف التنفيذ عكس وجود تحديات اساسية حالت دون تحقيق اهداف التعليم للجميع منذ عام 2002 م والتى من أهمها :

1. الاختلال فى التوازن وتكافؤ فرص التعليم بين الولايات .
2. الارتقاء بجودة مستويات التعليم في مراحله المختلفة.
3. بيئة التعليم والتعلم وما تتطلبه من تنمية وتطوير لكل مكوناته المادية والبشرية.
4. تمهين وتدريب المعلمين وما يتطلبة من نقلة نوعية وتحديث طرق التدريس لتستجيب لحاجيات الفئات المختلفة .
5. الانفاق على التعليم واستقطاب الدعم المحلى والأجنبي.
6. إعادة بناء ما دمرته الحرب من مدارس، وتوفير الخدمات المدنية بالنسبة للعاملين فى مجال التعليم بالاضافة الى تعزيز التأهيل النفسى الاجتماعي للتلاميذ، والمعلمين فى النظام التعليمى لتحقيق مبدأ الرفاه.
7. تطوير التعليم الثانوى وربط مخرجاته بسوق العمل وتنمية التعليم الفنى والحرفى .

2-3 تحديات تحقيق أهداف التعليم للجميع وإستراتيجياته :

من أهم التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التعليم للجميع :

2-3-1 : الفقر :

طبقاً للمسح الوطني الأسري الأساسي الذي أُجري في عام 2009 م للسودان ، تبين أن 46.5 % من الأسر، أي قرابة 14.4 مليون شخص، ممن يقطنون شمال السودان يعيشون تحت خط الفقر. ويتباين مستوى الفقر بشدة حسب الولاية أو المنطقة، وحسب مصدر الدخل، والفوارق بين الجنسين، ودرجة تعليم رب الأسرة. فمعدلات الفقر ترتفع بدرجة ملموسة بين سكان المناطق الريفية، حيث تعيش 57.6 في المائة من الأسر تحت مستوى خط الفقر في مقابل 26.5 % فقط من سكان المناطق الحضرية. وتبلغ نسبة الفقراء من سكان الريف إلى إجمالي تعداد السكان نحو 75 %. ويبلغ مستوى الفقر أقصاه فيما بين الأسر التي تعيش على الزراعة. ويهبط معدل الفقر إلى أدنى مستوياته في منطقة الخرطوم، وتليها المنطقة الشمالية. وتأتي المنطقتان الشرقية والوسطى في المرتبة الثالثة، في حين تُعد منطقتا دارفور وكردفان الأشد فقراً، ويصل معدل الفقر إلى أقصاه في شمال دارفور. أما على مستوى العدد القليل من الأسر التي تعولها النساء 17.3 % فإن حالات الفقر تسجل انخفاضا هامشياً ضئيلاً عن المتوسط (44.2 %) مقارنة بالأسر التي يعولها الرجال، حيث تبلغ النسبة 47.15 %. وترتبط درجة خطر الوقوع في براثن الفقر ارتباطاً شديداً بمستوى تعليم عائل الأسرة الأساسي. فالأسر التي لم ينل عائلها الرئيسي حظاً من التعليم تشكل 60 في المائة من إجمالي الأسر الفقيرة، في مقابل 9 في المائة فقط بين الأسر التي تلقى عائلها الرئيسي تعليماً جامعياً عالياً.

ويُقدَر عدد من يعانون الحرمان الغذائي من سكان السودان بنحو 13 مليون شخص، أي بنسبة 31.5 %من سكان المنطقة. وهؤلاء هم الذين يقل استهلاكهم من الطاقة الغذائية عن الحد الأدنى المطلوب لمتوسط استهلاك الفرد من الطاقة الغذائية، وهو المحدد في السودان بنحو 1751 سعراً حرارياً. وتختلف درجة الحرمان الغذائي من منطقة إلى أخرى، حيث تقدر بنحو 44 في المائة في ولاية البحر الأحمر، و 15 % في ولايتي الجزيرة ونهر النيل. ويتجلى الفقر الغذائي في نقص الوزن السائد بين أطفال السودان. وقد أظهر المسح الذي تم إجراؤه في عام 2006 أن 29.6 % من الأطفال دون سن الخامسة في السودان يعانون من نقص الوزن، بينما بلغت نسبة من يعانون نقصاً حاداً في الوزن 7.2 %. وهناك تباين كبير فيما بين الولايات فيما يتعلق بانتشار نقص الوزن، حيث تتراوح النسبة من 21.7 في المائة بولاية الخرطوم إلى 38.1 % في غرب دارفور(استراتيجية الحد من الفقر ،2009)

أهم العوامل التى تسهم فى استمرار الفقر فى السودان :

1. استمرار الصراعات الأهلية في السودان.
2. تمركز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام في المناطق الحضرية.
3. ضعف الجهود المبذولة للحد من الفقر.
4. ضعف نسبة الموارد العامة المخصصة للتنمية الزراعية والتنمية البشرية.
5. تأثير المديونية الخارجية والعقوبات الاقتصادية الدولية.
6. تأثير التغير المناخي على الإنتاجية الزراعية والحيوانية في نطاق السافنا الفقيرة .
7. ارتفاع معدلات الأمية بين الأسر خاصة فى المناطق الريفية والنائية وتمركزها فى بعض المجتمعات مثل مجتمع الرحل رغم مساهمته فى الاقتصاد الوطنى للسودان.

إستراتيجية الحد من الفقر (2009-2016) : العناصر والركائز الأساسية :

تتمحور إستراتيجية الحد من الفقر حول أربع ركائز عريضة تمثل أبرز التحديات الإستراتيجية التي تواجه التنمية في السودان وهذه الركائز الأربع هي:

تدعيم نظم الحكم الرشيد (good governance) والقدرات المؤسسية للقطاع العام :

تشمل العناصر ذات الأولوية القدرة على حفظ السلام والأمن والوحدة الوطنية. ومن خلال الالتزام القوي بحل الصراعات الداخلية، والصراعات فيما بين المناطق بطريقة سلمية فيها سيادة القانون وحقوق الإنسان، ومحاربة الفساد، وتحقيق لا مركزية الحكم، والإدارة الفاعلة للمالية العامة، لتقديم احتياجات السكان الاساسية والإنمائية اجتماعياً واقتصادياً لتطبيق اللامركزية خاصة فى مجال التعليم والمشاريع التنموية الاخرى.

2-3-2 إعادة دمج النازحين داخلياً وغيرهم من السكان المشردين:

تُعد إعادة دمج المشردين في بلد عانى من الصراعات أمراً بالغ الأهمية لإيجاد تسوية سلمية مستدامة للصراع. وتتراوح تقديرات أعداد النازحين داخلياً ما بين مليوني شخص وخمسة ملايين، مع تركزهم بوجه خاص في منطقة دارفور، ووجود الكثيرين منهم في ولاية الخرطوم ومنطقة شرق السودان. كما أن السودان يؤوي أكثر من 200 ألف شخص من اللاجئين أو طالبي اللجوء من البلدان المجاورة، ويتركز أكثرهم في شرق السودان. وتعاني منطقتا دارفور وشرق السودان من كثرة أعداد الفقراء من سكانهما. وقد قامت الحكومة بصياغة نهجها فيما يتعلق بعملية إعادة دمج النازحين داخلياً واللاجئين في عدد من وثائق الإستراتيجيات والسياسات، ومن بينها اتفاق السلام الشامل، والدستور المؤقت، واتفاقية السلام بشرق السودان، ووثيقة السياسة الوطنية الخاصة بالنازحين داخلياً، وإستراتيجية دارفور لتحقيق السلام الشامل والأمن والتنمية. وتحدد وثيقة السياسة الوطنية حقوق النازحين داخلياً ومبادئ التعاطي مع مشكلاتهم الفريدة من نوعها ومسؤوليات الدولة عن مساندتهم طوال الوقت، منذ نزوحهم وحتى إعادة دمجهم.

2 3--3 تنمية الموارد البشرية:

تتسم المؤشرات الاجتماعية للسودان بالضعف مقارنةً بغيره من البلدان التي تشترك معه في مستوى الدخل، إذ يأتي السودان في المرتبة رقم 154 من بين 169 بلداً على مؤشر التنمية البشرية لعام 2010، في حين يأتي تصنيفه من حيث الدخل في المرتبة رقم 134. فما يعانيه الفقراء من نقاط ضعف كرأسمال بشري من حيث إمتلاكهم المهارات، والمعرفة، والمعلومات، والصحة، يعوق قدرتهم على الاستفادة مما قد يتيحه النمو الاقتصادي أمامهم من فرص.

ومن شأن الاستثمار في التنمية البشرية، من خلال التعليم وتنمية المهارات وتحسين خدمات الرعاية الصحية، تقليص فجوة انعدام المساواة بين الولايات والمناطق فيما يتعلق بنواتج التنمية البشرية .

2-3-4 تشجيع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل من خلال :

تمكين النساء .

بلوغ الغايات التعليمية للأهداف الإنمائية للألفية

بلوغ الغايات الصحية للأهداف الإنمائية للألفية

توفير مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي من أجل تحسين الأوضاع المعيشية

من خلال الاستثمار فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق العديد من فرص العمل بعد انفصال الجنوب، واعتماد السودان على موارده الذاتيه من الزراعة ومواردها، مما يستدعى ترتيب الأولويات ورفع مستوى التعليم لدى المواطنيين، ورفع مهاراتهم لمواجهة الحياة ورفع مستوى المعيشة لديهم.

5-3-2 العمل علي الحد من ارتفاع معدلات التسرب :

جدول رقم (2-1)

معدل البقاء لتلاميذ مرحلة التعليم الاساسى حتى الصف الخامس

العام	ذكور	اناث	الجنسين
2006	% 69.6	% 64	% 67
2009	% 80.3	% 79.7	% 78.9

.المصدر: النتائج الأولية لمسح الأسرة الصحي 2006 م ،التقرير العالمى2005 م.الإحصاءات التربوية . وزارة التربية والتعليم 2006،2009م

1. لا تتوفر الاحصاءات الخاصة بمعدلات التسرب والإعادة ومعدل البقاء حتى الصف الخامس، ولكن يمكن الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث التى تمت فى ذلك فقد بلغ معدل البقاء لعام 2006م 67 % مقارنة مع 78.9 % لعام 2009 م . ويمكن ملاحظة أن هنالك تحسن واضح لنفس الفترة حيث بلغ متوسط الترفيع للجنسين حتى الصف الخامس80.9 % بينما بلغ متوسط الاعادة 6.9 % للجنسين لعام 2006 م . ويلاحظ ارتفاع نسبة التسرب للجنسين التى بلغت 12.3 % وكانت اقصاها فى الصف الخامس 10.3 % وادناها فى الصف الثانى 8.3 %. تتباين هذه النسب بين الذكور والاناث فقد بلغت نسبة التسرب بين الذكور 10.2 % بينما تنخفض بين الاناث 14.7% يرجع ذلك لعدم وجود الاستقرار الأمنى فى بعض المناطق فى السودان وعزوف بعض التلاميذ عن الاستمرار فى المدرسة، والرغبة فى العمل الهامشى خصوصاً فى المناطق الريفية والطرفية لارتفاع مستوى الفقر خاصة فى المناطق الريفيه مقارنة مع عام 2009 م حيث بلغ متوسط الترفيع 91 % للجنسين وانخفض معدل نسبة الاعادة 4.4 %، 4.6 % للتسرب ويرجع للجهود لتى بذلت فى الخمس سنوات (الخطة الخمسية 2007-2011م).

2. وللتقليل من التسرب بين التلاميذ فقد قامت وزارة التعليم العام بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمى (WFP) بتوفير وجبة افطار، ودعم للداخليات فى المناطق الريفية وللفئات الأقل حظاً مثل مدارس البنات فى بعض المناطق خاصة فى الفترة من(2001-2006) بالاضافة إلى إن الولايات تسهم بواسطة مشروع التغذية المدرسية لتوفير وجبة الإفطار وأيضاً يساهم المجتمع المدني وبعض المؤسسات بتقديم الدعم مثل ديوان الزكاة بالإضافة إلى توفير الزى المدرسي للفتيات. في الفترة من (2007-2011م) أحجم برنامج الغذاء العالمي عن مساهمته في دعم المدارس الريفية، واستبدل ببرنامج الطوارئ لتقديم الدعم الغذائي فقط في المناطق المتأثرة بالحرب مما دفع بالوزارة الاتحادية الى وضع إستراتيجية البرنامج الوطني للغذاء (2012-2016م) ونلاحظ أيضاً فى بعض الولايات

التي تعانى من الفقر نتيجة لطبيعة المنطقة استخدمت اسلوب تقديم دعم عينى يأخذه التلاميذ إلى أسرهم مما شجع كثيراً في استمراريتهم فى المدارس، والى دعم الداخليات تحت شعار « الغذاء من اجل التعليم « المطبق فى ولاية البحر الاحمر من شرق السودان.

القسم الثالث
تقييم أهداف التعليم للجميع
(2000-2015م)

3-1 تقييم أهداف التعليم للجميع (2000-2015م) – التقدم المحرز -الفجوات – العقبات - التحديات

3-1-1 الهدف الأول :الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة :

توسيع وتحسين الرعاية والتعليم الشاملين فى مرحلة الطفولة المبكرة وبتركيز على الأطفال الأكثر عرضة للمخاطر والأشد حرماناً، وهم فى السياق الوطنى يمثلون اطفال الرحل، والأطفال ذوى الحاجات الخاصة والأطفال المتأثرين بالحروب والكوارث الطبيعية للوصول الى 35 % بحلول عام 2007 م والى 50 % بحلول عام 2011م والى 75 % بحلول عام 2015م.

التقدم المحرز نحو الهدف (العقبات - العوائق – التحديات) :

بدأت مؤسسات التعليم قبل المدرسى (الخلوة ، ورياض الاطفال) كجزء من التعليم الخاص.ثم صدر القرار رقم (1799) لسنة 1990م من مجلس الوزراء بجعل التعليم قبل المدرسى مرحلة اساسية، وجزءاً من السلم التعليمى،كما جاء فى قانون التعليم لعام 2001م . رغم ذلك إلا أن هذه المرحلة لم تجد الاهتمام الكافى، إلاّ فى الخطة الخمسية الأولى والثانية من الإستراتيجية ربع القرنية (2007-2031)م وقد انعكس ذلك فى الاستيعاب لهذه المرحلة كما هو واضح فى الشكل ادناه.

شكل (3-1)

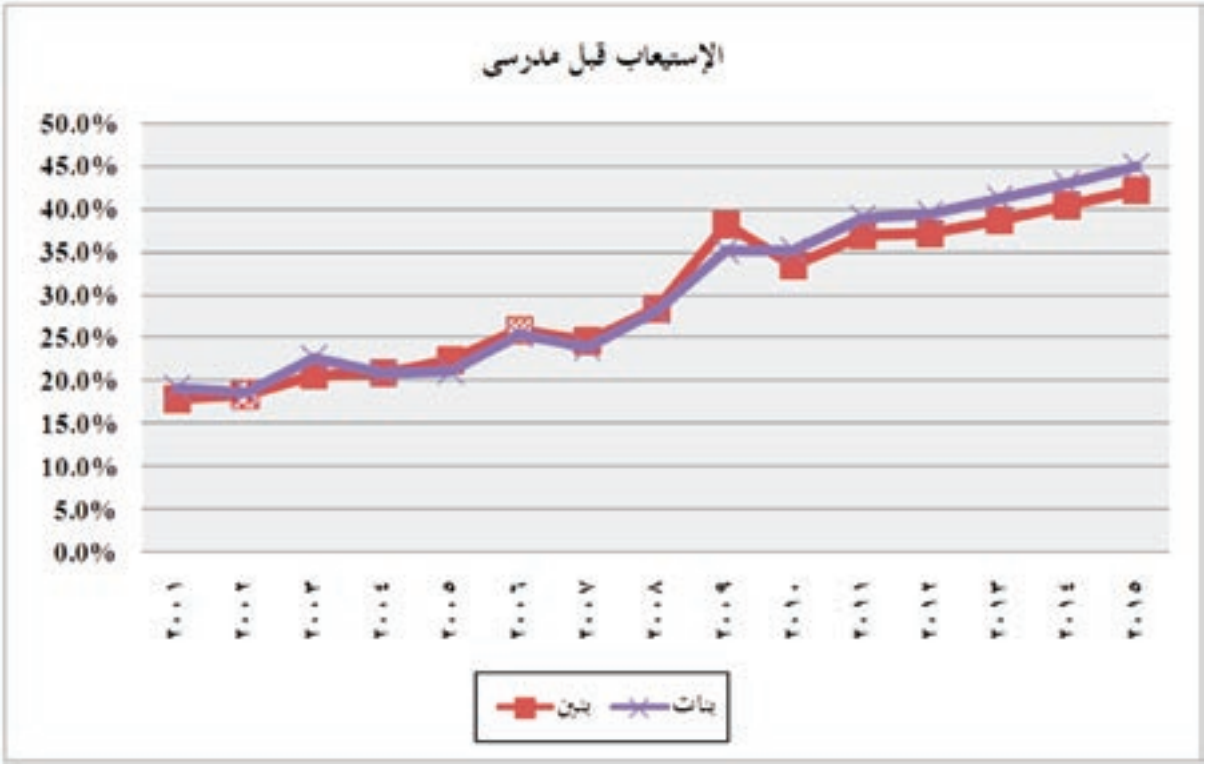

التوسع :

- بلغ معدل النمو السنوى للاستيعاب بمرحلة التعليم قبل المدرسى فى الفترة (2001-2014)م 7 % للجنسين ، 6.9 % للذكور ، 7.1 % الاناث .
- ازداد معدل الاستيعاب الظاهرى لمرحلة التعليم قبل المدرسى فى الفترة من (2001-2013م) من 18.3 % الى 39.9 % للجنسين ، مقارنة بمعدل إستيعاب الذكور فقد بلغ 17.8 % الى 42.2 % ، امـــــا الإناث فقـد

بلـــغ 18.9 الى 45 % لنفس الفترة..(اسقاطات السكان للتعداد الخامس 2008م)(اسقاطات التعداد السكانى لعام 1993م)

- ما زالت هنالك فجوة بين الاستيعاب والهدف الخاص بالخطة للوصول الى نسبة 50 % حيث توجد فجوه 10،1 %مما يعنى ان هنالك حاجة ماسة لبذل الكثير من الجهد وزيادة المؤسسات الحكومية خاصة بالمناطق الريفيه.
- معظم مؤسسات التعليم قبل المدرسى تقع مسئوليتها على التعليم الخاص ولكن تحت اشراف وتوجيهات وزارات التربية والتعليم الولائية. فقد بلغت نسبة التلاميذ المستفيدين من التعليم غير الحكومى فى رياض الاطفال والخلاوى 90 % عام 2001 م وقد تدنت هذه النسبة الى 42 % فقط عام 2011 م بزيادة الاستيعاب الحكومى بنسبة 58 % .

مما يدل على أن هناك جهداً مقدراً فى تحقيق السياسة المعلنة بضرورة الحاق روضة بكل مدرسة فى مرحلة التعليم الاساسى إنفاذاً لتوجيهات رئاسة الجمهورية مما شجع على انتشار الرياض الحكومية .

- يواجه التعليم قبل المدرسى العديد من المشكلات مثل تأهيل معلمى هذه المرحلة بالاضافة الى عدم تكملة إداراته وهياكله بالولايات على مستوى المحليات.
- تكمن صعوبة حساب المؤشرات الخاصة بالمعدل الصافى فى الإستيعاب والقبول لعدم توفر البيانات الخاصة بذلك. ويعزى السبب لتوجه الدولة فى البداية نحو التوسع فى التعليم الأساسي النظامى وترك أمر التعليم قبل المدرسى للمجتمع المدنى والقطاع الخاص، بالرغم من إعتباره مرحلة من مراحل التعليم النظامى منذ عام 1990م بناء على القرار الوزارى رقم (1799) لعام 1990م. .

تتلخص الايجابيات لهذه المرحلة فى الآتى:

1. فى مجال التشريعات فقد حدد القانون تخطيط التعليم لعام 2001 م بأن التعليم قبل المدرسى يعتبر مرحلة من الهيكل التعليمى فى السودان بالإضافة إلى وجود توجيه بضرورة وجود روضة بالقرب من مدارس الأساس مما ساعد في انتشارها خاصة في المناطق الريفية.
2. قيام القطاع الخاص بدور اساسى ولكنه يتمركز فى المدن.
3. تطوير المدارس القرآنية (الخلاوى) بأدخال مادتى اللغة العربية ومادة الرياضيات فى مناهجها خصوصاً فى مرحلة التعليم الاساسى خاصة فى المناطق الريفيه.
4. انشاء المركز القومى لتطوير تنمية الطفولة المبكرة ليهتم بتطوير طرق التدريس ورفع قدرات المعلمين .
5. تم تصميم منهج قومى لهذه المرحلة وتدريب المعلمين بذلك.
6. إعطاء أولوية في التعيين لخريجي الكليات المتخصصة في هذا المجال.

3-1-2 : تعميم مرحلة التعليم الأساس

الاهداف المرحلية:

- ضمان توفير مجانية وإكمال تعليم أساسي لجميع الأطفال في الفئة العمرية (6-13) سنة، وبتركيز خاص على البنات والاطفال فى الظروف الصعبة بحيث يتم قبول 90 % من الأطفال عمر ست سنوات بحلول عام 2007 م وصولاً الى معدلات إستيعاب 72.5 % بحلول عام 2011 م والى فوق ال 82.4 % بحلول عام 2015م .
- رفع نسبة الاستيعاب فى التعليم الخاص الى 10 % من جملة المستوعبين فى التعليم بمرحلة التعليم الاساسى بحلول عام 2007 م.
- خفض معدلات الاعادة والتسرب الى النصف ليرتفع معدل الكفاءة الى 70 % بحلول عام 2007م والى 85 % بحلول عام 2011 م وما فوق بحلول عام 2015م.

التقدم المحرز نحو الهدف والعقبات والعوائق والتحديات :

التقدم المحرز نحو الهدف :

1. تطور القبول للصف الأول أساس:

شكل (3-2)

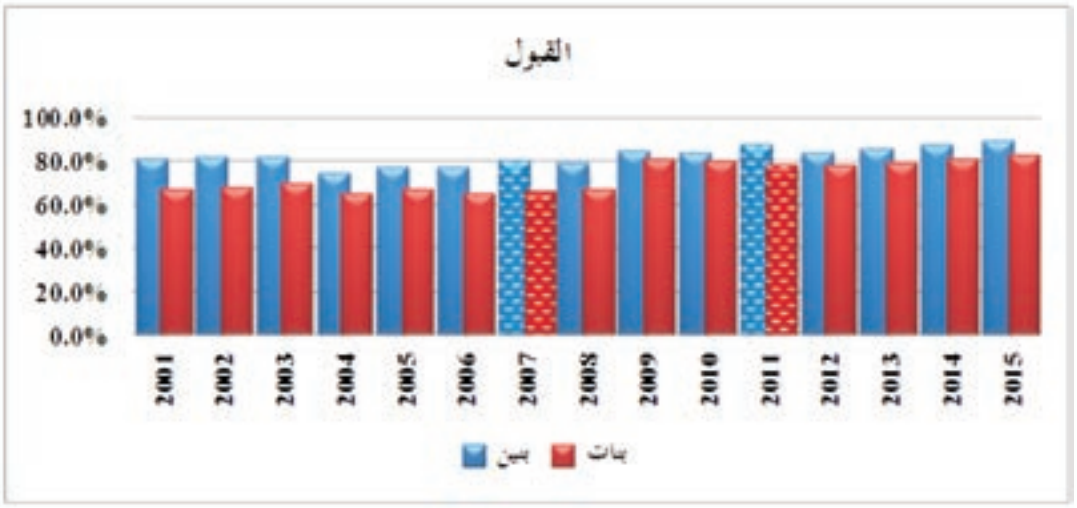

- بلغ معدل النمو السنوى للقبول فى الصف الاول فى الفترة من العام الدراسى 2000 م - 2014 م (3.3 %) للجنسين ، (2.6 %) للذكور، (4 %) للاناث مما يشير إلى إستمرار الفجوة بين الجنسين لبعض الوقت رغم تزايد معدلات النمو لصالح الاناث.
- ازداد معدل القبول الظاهرى فى الفترة من (2001-2014م) من 74 % الى 82.8 % للجنسين مقارنة بالزيادة فى معدل القبول للذكور من 81.3 % الى 86 % بينما بلغ معدل الزيادة فى البنات من 66.8 % الى 79.5 % لنفس الفترة .
- رغم التوسع فى القبول إلا أنه دون الطموح، والذى يهدف الى الوصول الى 100 % بحلول عام 2015م توجد فجوه بنسبة 17.2 % ويرجع ذلك لاتساع رقعة البلاد وعجز بعض المحليات عن الوفاء باحتياجات التعليم الاساسى؛ نتيجة لضعف الموارد وظهور النزاعات فى بعض المناطق بالاضافة لبعض العوامل الاجتماعية والتعليمية فى المناطق الريفية والنائية.

2ـ التوسع فى الإستيعاب فى مرحلة التعليم الأساس:

شكل (٣-٣)

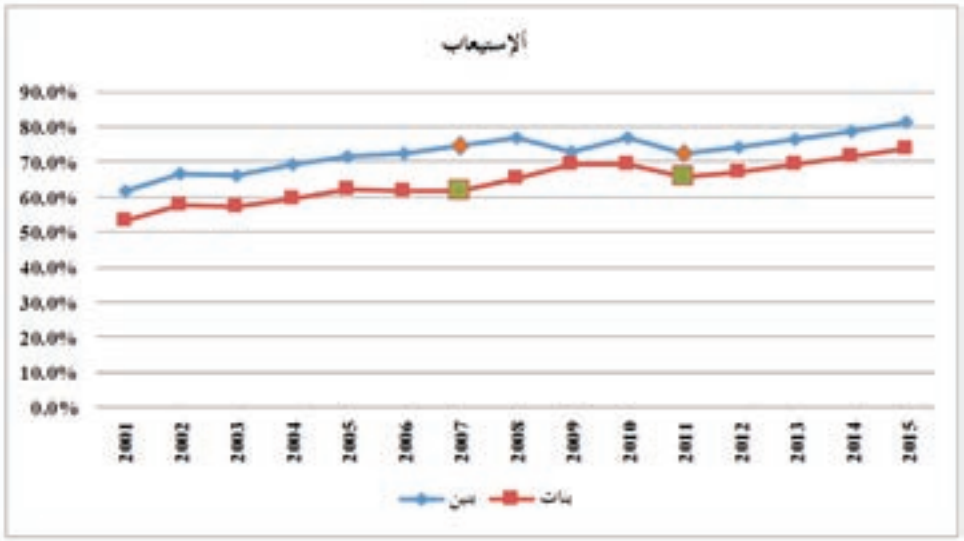

1. توجد زيادة واضحة فى الاستيعاب الظاهرى فى الفترة (2001-2013) (2014-2015) إسقاطات من 57.5 % الى 73.0 % للجنسين. كما ازدات نسبة الاستيعاب الظاهرى للاناث من 53.3 % الى 69.2 % مقارنة بمعدل الإستيعاب الظاهرى للذكور من 61.6 % الى 76.5 % لنفس الفترة .
2. صعوبة حساب مؤشر صافى إلاستيعاب أوالقبول لعدم توفر البيانات التربوية بالاعمار نتيجة لعدم وجود شهادات الميلاد لمعظم التلاميذ خاصة فى المناطق الريفية، وعدم وجود قاعدة معلومات على مستوى المدرسة المتمثلة فى وجود السجل التراكمى بالمدرسة.

جدول (3-1) التلاميذ المستفيدين من التعليم غير الحكومى فى مرحلة التعليم الاساسى للفترة من 2001-2015 م

العام الدراسي	اعداد التلاميذ المستوعبين بكل التعليم الاساسى			اعداد التلاميذ المستوعبين بالتعليم غير الحكومى			نسبة المستوعبين بالتعليم غير الحكومى %		
	ذكور	إناث	الجنسان	ذكور	إناث	الجنسان	ذكور	إناث	الجنسان
2001	1,804,796	1,509,485	3,314,281	72،302	58,272	130,574	4.0%	3.9%	3.9%
2006	2,265,271	1,928,668	4،193,939	92،161	76,981	169,142	4.1%	4.0%	4.0%
2007	2,324,974	1,912,933	4،237,907	104,517	89,502	194,019	4.5%	4.7%	4.6%
2011	2,596,642	2,235,831	52,791	166,905	53,484	106,275	2.0%	2.6%	2.2%

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، كتب الاحصاء التربوى لاعوام 2001-2011 م

بدراسة الجدول رقم (3-1) أعلاه يلاحظ الاتى:

- ما زال بلوغ الهدف بضرورة التوسع فى التعليم الخاص للوصول الى 10 % بحلول عام 2015 م بعيداً، رغم انتشار المدارس الخاصة فى مرحلة التعليم الأساسي، فقد بلغت نسبة المستفيدين 4 % للجنسين لعام 2006 م مقارنة بـ 3.9 % عام 2001 م ، وهى منتشره فقط فى المناطق الحضرية من مميزات التعليم الخاص، أنه يوفر بيئة تعلم أفضل للتلاميذ مقارنة بالتعليم الحكومى، ولديه المقدره لجذب عناصر تربوية متميزة فى التعليم بالاضافة الى ادخال تعليم اللغات فى بعض الرياض المنتشرة فى المدن الكبيره.
- رغم التوسع فى التعليم غير الحكومى ، يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فى التعليم ألاساسى مفضلاً الاستثمار فى التعليم الثانوى الاكاديمى. أضف إلى زيادة رغبة أولياء أمور التلاميذ فى حصول ابنائهم على تعليم جيد النوعية، غير متوفر فى معظم المدارس الحكومية خصوصاً فى المدن الكبيرة.
- والجدير بالذكر ان الاستثمار فى التعليم يعطى فائدة مادية فى المستويات العليا بينما تقل الفائدة فى مراحل التعليم الأدنى.

3ـ التوسع فى التعليم الثانوى :

الاهداف المرحلية:

1. التوسع فى التعليم الثانوى وتطويره ليستوعب جميع الناجحين من مرحلة التعليم الأساسي.
2. الارتفاع بنسبة المواد الفنية إلى 60 % فى سياق منهج المرحلة الثانوية.

تطور الاستيعاب :

- بلغ معدل النمو السنوى للاستيعاب الظاهرى فى مرحلة التعليم الثانوى فى الفترة من العام الدراس2001-2013 م (5.1 %) للذكور، (3.8 %) للاناث، (4.4 %) للجنسين.
- ازداد معدل الإستيعاب الظاهرى فى الفترة من (2001-2013) من 24.1% الى 37.1 % للجنسين. كما ازدادت نسبة الاستيعاب الظاهرى للذكور من 22.7 % الى 37.5 % مقارنة بمعدل الاستيعاب الظاهرى للإناث من 25.7 % الى 36.6 %.

شكل (3-4) الاستيعاب بالمرحلة الثانوية

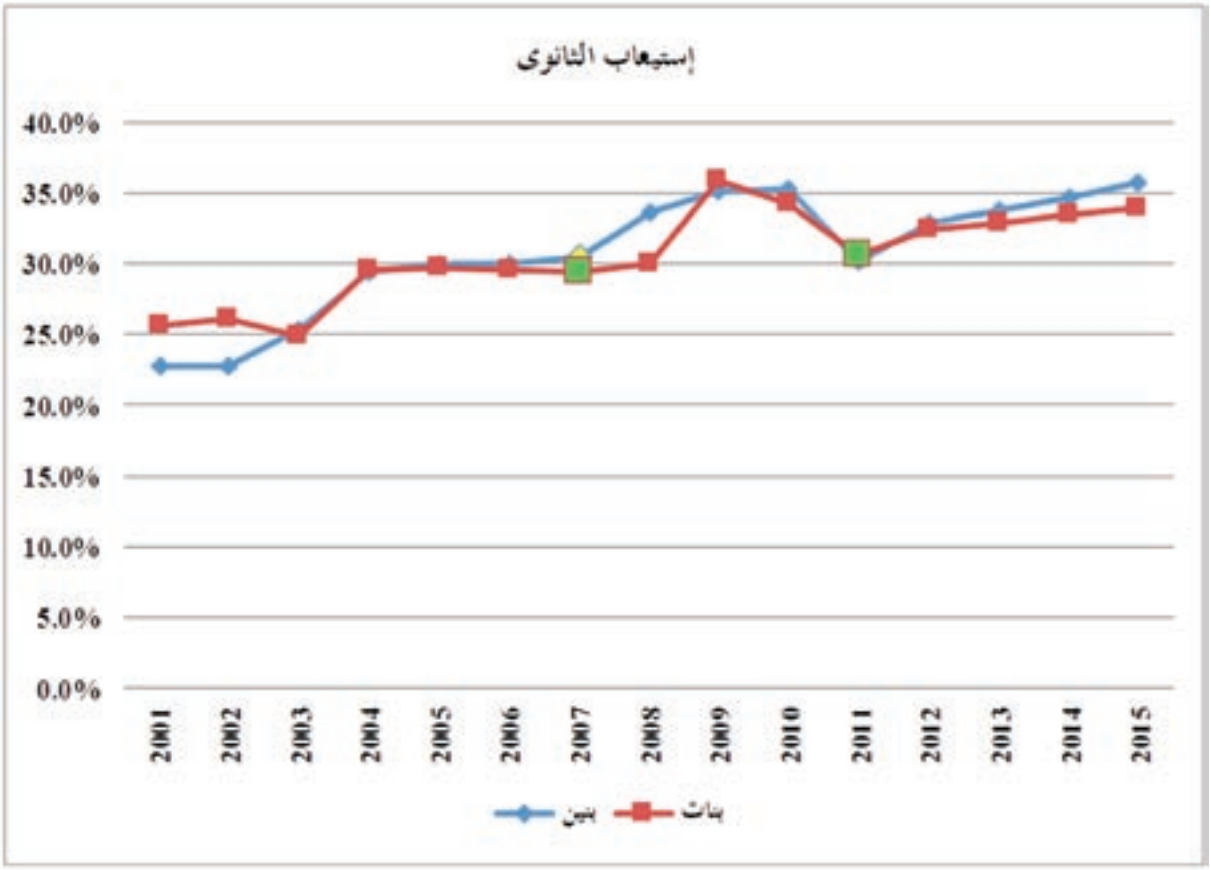

المصدر : وزارة التربية والتعليم ،كتب الاحصاء التربوى للفترة من 2001-2011م.توجد تقديرات للعامين 2014و2015م.

جدول (3-2) نسبة الانتقال للصف الاول ثانوى للفترة (2001-2011م)

العام	الصف الثامن			الأول الثانوى			نسبة الانتقال للصف الاول ثانوى		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور%	اناث%	الجنسان %
2001	169592	148829	318421	81045	79039	160084	47.8	53.0	50.3
2011	174416	197301	371717	136541	132403	268944	78.3	67.1	72.4

تطور نسبة الانتقال للمرحلة الثانوية :

بدراسة الجدول (3-2) ادناه والذى يوضح نسبة الانتقال الى مرحلة التعليم الثانوي خلال الفترة من 2001م إلى 2011 م يلاحظ الاتى:

- تتراوح نسبة الانتقال الى المرحلة الثانوية من 50.3 % الى 72.4 % للجنسين فى الفترة من 2001-2011 م مقارنة بين البنين من 47.8 % الى 78.3 % والبنات 53.3 % الى 67.1 % فى نفس الفترة.
- ويرجع ذلك إلى وجود إمتحان شهادة مرحلة التعليم الاساسى بنهاية الصف الثامن بالاضافة إلى عدم قبول كل الناجحين بالمرحلة الثانوية رغم وجود سياسة معلنة بضرورة قبولهم جميعاً وإذا وجدت تتدخل عوامل أخرى مثل بعد المدرسة عن سكن الطالب، وعدم توفر الداخليات للتلاميذ فى المناطق الريفية والنائية بالاضافة إلى وجود أسباب أخرى تؤدى إلى عدم تشجيع بعض التلاميذ للاستمرار فى التعليم مثل بعد المدرسة الثانوية من أماكن سكن التلاميذ، وعدم وجود الداخليات خاصة فى المناطق الريفية . مما دفع بالدولة الى التفكير فى الرجوع لانشاء الداخليات فى بعض الأماكن من السودان كما فى السابق.
- بلغت نسبة التلاميذ المستفيدين من التعليم غير الحكومى لعام 2001 م 20.5 % للجنسين مقارنة 4.2% لعام 2011م ويرجع ذلك لانتشار المدارس النموذجية التى تبنتها وزارات التربية الاتحادية والولائية خاصة فى المناطق الحضرية.

جدول (3-3) نسبة التلاميذ المستفيدين من التعليم غير الحكومى فى مرحلة التعليم الثانوى للفترة من 2001-2015 م

العام الدراسي	اعداد التلاميذ المستوعبين بكل التعليم الاساسى			اعداد التلاميذ المستوعبين بالتعليم غير الحكومى			نسبة المستوعبين بالتعليم غير الحكومى %		
	ذكور	إناث	الجنسان	ذكور	إناث	الجنسان	ذكور	إناث	الجنسان
2001	223,087	237,515	460,602	40,967	53,541	94,508	% 18.4	% 22.5	% 20.5
2006	300,036	296,362	596,398	48,599	45,912	48,599	% 16.2	% 15.5	% 15.8
2007	316,162	301,477	617,639	46,929	49,864	96,793	% 14.8	% 16.5	% 15.7
2011	349,752	329,724	679,476	15,630	13,127	28,757	% 4.5	% 4.0	% 4.2

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، كتب الاحصاء التربوى لاعوام 2001 2011- م

4.التعليم الفنى :

يعتبر القسم الثانى من مرحلة التعليم الثانوى، ويلاحظ أنّ هنالك تدهور واضح فى نسبة التلاميذ المستفيدين من التعليم الفنى، حيث تراوحت النسبة بين 6.7 % لعام 2001م مقارنة بعام 2011م حيث وصلت نسبة المستفيدين 3.3 %.

يعانى التعليم الفنى الكثير من المشاكل منها تدنى البيئة المدرسية وعدم توفر التمويل اللازم لتسيير المدرسة خاصة الورش، والجانب العملى خاصة فى المدارس الصناعية والزراعية بالاضافة إلى ضعف فى المهارات الاساسية لدى المعلمين ومحدودية ارتباط هذه المؤسسات بسوق العمل والقطاع الخاص.

جدول رقم (3-4) تطور التعليم الثانوي (أكاديمي وفني) في الفترة من 2001 2011-م

العام	تلاميذ أكاديمى	تلاميذ فنى	سبة تلاميذ أكاديمى	نسبة تلاميذ فنى
2001	429718	30884	% 93.3	% 6.7
2002	446762	30412	% 93.6	% 6.4
2003	476476	22887	% 95.4	% 4.6
2004	573097	22365	% 96.2	% 3.8
2005	589526	26233	% 95.7	% 4.3
2006	552270	44128	% 92.6	% 7.4
2007	587371	30268	% 95.1	% 4.9
2008	630655	29507	% 95.5	% 4.5
2009	709104	27205	% 96.3	% 3.7
2010	722795	31193	% 95.9	% 4.1
2011	657303	22173	% 96.7	% 3.3

شكل (3-5) نسبة التعليم الاكاديمى والتعليم الفنى للفترة من 2001-2011م

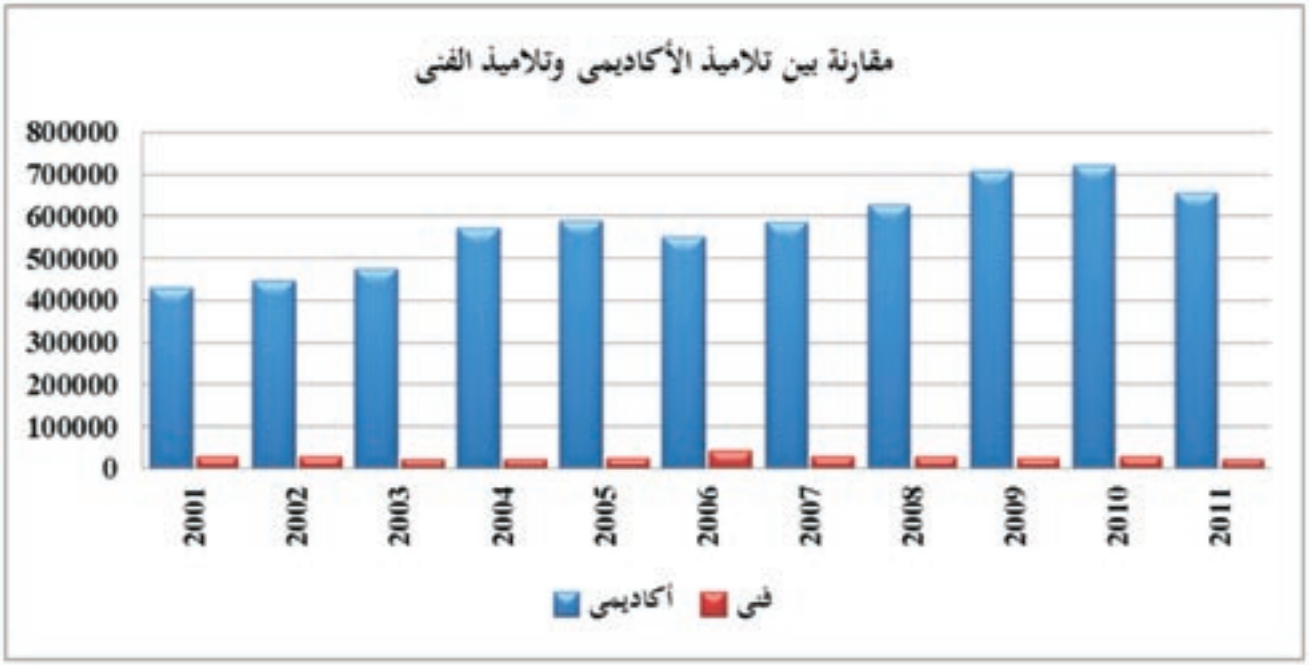

هنالك بعض السمات السالبة التى يمكن استخلاصها فى الفترات السابقة منها :

- غياب المفهوم الكلي للتعليم الفني عن العقلية المجتمعية.
- عدم اهتمام السياسات الكلية للدولة بهذا النوع من التعليم.
- عدم وضوح الرؤية في تحديد حاجات سوق العمل كماً ونوعاً.

من خلال متابعات مجلس الوزراء لترقية وتطوير التعليم الفني عبر العديد من القرارات. اصدار قرار بقيام المجلس القومي للتعليم الفني والتقني عام 2005م، والذى يهدف إلى الآتي:

1/ تنمية القدرات البشرية وتلبية احتياجات البلاد من الكفاءات الفنية والتقنية المؤهلة والمدربة لإحداث التنمية والنهضة الشاملة، ومعالجة مشكلة البطالة والعطالة كظاهرة سالبة تؤثر على واقع ومستقبل السودان وأصبحت في كثير من الأحيان وقوداً للصراعات والإنفلات الأمني في إرجاء البلاد.

2/ تحقيق الهُويّة الفنية والتقنية التي تقوم برسم السياسات والإستراتيجيات وحارس لها بالمؤسسات المعنية، وربط مخرجاتها بإحتياجات سوق العمل المحلي والعالمي.

وفي مقدمة أولويات المجلس القومي للتعليم الفني والتقني بناء مشروع لمسار مستقبل التعليم الفني والتقني متطور يمثل الهوية الفنية والتقنية، ويسعى لإشراك كل المهتمين وذوي الخبرة والصلة وفعاليات المجتمع في هذا المشروع.

5.التوسع في مجال التعليم العام والعالي :

شهدت ثورة التعليم العالى تطوراً ملموساً فى الفترة الاخيرة ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الاحصاءات المتوفره ، بلغ عدد الطلاب المستوعبين للعام 2009 – 2010 م من حملة البكالاريوس (117983) الذكور (60449) والإناث (57534) . اما حملة الدبلوم (46927) الذكور (26240) والإناث (20687) .

أنشئت العديد من الجامعات والمعاهد العليا القومية والولائية من خلال ثورة التعليم العالى، والتى بدأت منذ التسعينات من القرن السابق، وقد ركز القبول للجامعات بإعطاء فرص أكبر لصالح الفتيات كما هو واضح من الجدول ادناه .

جدول رقم (3-5)

احصائيات القبول لدرجة البكالوريوس للجامعات الحكومية والتعليم الأهلى حسب الجنس فى الفترة من 2004-2007 م

الاستيعاب	2004	2005	2006	2007
اناث	48991	42979	46913	47086
ذكور	42885	41932	46961	46957
المجموع	91876	84911	93874	94043
نسبة الاناث	% 53.3	% 50.6	% 49.9	% 50.1
نسبة الذكور	% 46.7	% 49.4	% 50.1	% 49.9

المصدر : كتاب الاحصاء التربوى 2007 – 2008

3-1-3 : مهارات الحياة والتعلم مدى الحياة :

إتاحة فرص الانتفاع العادل من برامج المهارات الحياتيه الأساسية من خلال مؤسسات التعليم غير النظامى .

التقدم المحرز نحو الهدف(العقبات والعوائق والتحديات) :

اولاً : مهارات التواصل والتحصيل الدراسى :

1. دراسة قياس التحصيل الدراسى (دراسة حالة):

جدول رقم (3-6)

التحصيل الدراسى لتلاميذ الصف الرابع فى عام 2003 م فى مواد اللغة العربية والرياضيات والمهارات الحياتيه

المادة الدراسية	المناطق	مدارس البنين	مدارس البنات	مدارس المختلطة
		الوسط الحسابى	الوسط الحسابى	الوسط الحسابى
اللغة العربية	الحضر	39,95	46,14	23,14
	الريف	32,64	41,34	26,96
الرياضيات	الحضر	26,39	27,07	16,23
	الريف	22,22	26,31	18,58
المهارات الحياتية	الحضر	49,39	49,15	33,52
	الريف	42,30	48,25	38,11

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية لمتابعة قياس التحصيل ،وزارة التربية والتعليم 2003 م

الجدول رقم (3-6) يوضح الاتى:

- دلت نتائج الدراسة الميدانية لمتابعة تحصيل تلميذ الصف الرابع بمرحلة التعليم الأساسى فى السودان فى عام(2003م) فى الإختبارات الخاصة باللغة العربية والرياضيات والمهارات الحياتية الآتى:

1. مدارس البنين بالمناطق الحضرية تسجل الأفضلية فى متوسطات التحصيل فقط فى مادة المهارات الحياتية بينما مدارس البنات فى مادتى اللغة العربية والحساب.
2. أظهرت الدراسة وجود فروق فى متوسط التحصيل بالنسبة للبنات فى مادة اللغة العربية بينما لم تظهر اى فروق فى مادتى الرياضيات والمهارات الحياتيه.
3. دلت الدراسة على وجود علاقة عكسية قوية بين التحصيل الدراسى وعمر التلميذ، علماً بأن السن الرسمية للاطفال فى هذا الصف (9) سنوات مع ملاحظة أن النظام التعليمى فى السودان ما زال يعطى الأولوية للأطفال فى العمر الأكبر خوفاً من ضياع فرصتهم فى الإلتحاق بالتعليم .هنالك حاجة إلى ضرورة قيام دراسة فى هذا المجال.
4. بدراسة نفس الجدول نلاحظ هنالك ضعف فى التحصيل الدراسى بين المدارس المختلطة.

نتائج الاختبارات للمواد الدراسية فى المواد الاساسية لمرحلة التعليم الاساسى (2008-2013)م:

جدول رقم (3-7)

نسبة النجاح فى المواد الدراسية للجنسين الأعوام من 2008 الى 2013م لشهادة التعليم الأساسي

العام / المادة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القرآن الكريم	% 84.2	% 81.5	% 84.9	% 84.6	% 94.6	% 94.7
الفقة والعقيدة	% 85.6	% 70.3	% 80.5	% 83.2	% 92.7	% 90.9
التربية المسيحية	% 83.4	% 78.5	% 69.6	% 81.9	% 84	% 80.2
اللغة العربية	% 63.2	% 74	% 75.9	% 71.2	% 84.5	% 87.1
اللغة الانجليزية	% 29.8	% 33.5	% 37.9	% 29.9	% 45.3	% 49.7
الرياضيات	% 24.4	% 9.27	% 35.6	% 29.4	% 45.5	% 49.4

المصدر :وزارة التربية والتعليم ، تقارير نتائج الامتحانات لاعوام (2008-2013)،الخرطوم .

بدراسة الجدول رقم (3-7) نلاحظ التحسن الواضح فى كل من اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات فى الفترة من (2008-2013) م ويرجع ذلك إلى الجهد المبذول من وزارة التربية والتعليم الاتحادية والولائية لتدريب المعلمين خاصة على اللغة الانجليزية بالإضافة إلى الإهتمام بتدريب المعلمين الجدد قبل نزولهم للعمل فى المدارس، وأيضاً إلى مساهمة المراكز المختصة مثل المعهد القومى للغات (سلتى) والمركز الثقافى البريطانى.

3.التحصيل الدراسى لمرحلة التعليم الاساسي:

جدول رقم (3-8)

مقارنة اعداد الجالسين والناجحين لتلاميذ مرحلة التعليم الاساسي للأعوام 2001-2013م

الاعوام	الجالسون	الناجحون	نسبة النجاح
2001	239,486	175,521	% 73.3
2013	428,897	325,462	% 75.9

المصدر:وزارة التربية والتعليم،تحليل نتائج شهادة مرحلة التعليم الاساسى ،2001،2013 م.

بدراسة الجدول أعلاه يلاحظ الآتى:

1/ بلغ عدد الناجحين فى إمتحان شهادة مرحلة التعليم الاساسي لعام 2013 م (325،462) للجنسين من جملة عدد الجالسين الكلى، وهو (428،897) بنسبة نجاح 75.9% للعام 2013 م مقارنة مع نتيجة عام 2001 م اذ بلغ عدد الناجحين 175،521 للجنسين من جملة الجالسين 239،486 بنسبة نجاح 73.3 % ،ويمكن ملاحظة تقارب فى نسب الناجحين بالرغم من طول الفترة؛ ويرجع ذلك لعدم وجود الإستقرار الأمنى فى بعض مناطق السودان،الذى أثر مباشرة فى تحصيل وإنتظام التلاميذ خلال العام الدراسى بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل تدنى البيئة المدرسية وعدم توفر المعلم المدرب مما يستدعى ضرورة تطوير نظام للقياس والإمتحانات

بالإضافة الى إشراك المجتمع فى هموم التعليم وطرح قضاياه للحوار، وإستخدام وسائل الاعلام الجماهيرية كافّة.

2/ **ضعف التحصيل الدراسى** : ويتلخص فى قلة عدد الساعات المطلوبة مقارنة مع وقت التدريس الفعلي ، تدل الدراسات والبحوث على تغيب المعلمين، والتدريب أثناء الخدمة، والحروب وعدم إستقرار العام الدراسي والنزاعات المسلحة، كلها عوامل يمكن أن تقلل من الوقت المتاح للتلاميذ للانتفاع من العملية التعليمية، و يقلل تدهور المباني واكتظاظ الفصول الدراسية و ظروف التعليم غير المرضية من إستفادة التلاميذ بالتعليم.

ثانياً : الثقافة الغذائية والفلاحة المدرسية :

هو تدريب تشرف عليه مراكز التغذية والفلاحة فى الولايات، ويتم تدريب المرشدات ومعلمى مرحلة التعليم الاساسي بالإضافة الى ربات البيوت على التربية الغذائية السليمة، وإيجاد فرص وبدائل لتحسين دخل الأسرة من خلال ما توفره لهم بيئاتهم من إمكانيات. ومن أهم اهدافه زيادة الوعى الغذائى والصحى وكيفية التعامل مع البيئة من خلال النشاطات المختلفة مثل الفلاحة واقامة الحدائق المدرسية. وتكمن أهمية هذا النوع من التدريب فى أنه يستهدف البنات المتسربات من المدرسة، أو اللائى لم يلتحقن بالتعليم بالإضافة إلى أمهات التلاميذ اللّائي يتم تدريبهن على الطرق الغذائية والصحية السليمة، حيث تتم الإستفادة القصوى من المواد الغذائية المتوفرة وضمان التغذية السليمة للأطفال خاصة فى المناطق الريفية بالإضافة إلى تحسين مستوى الدخل لهذه الاسر من خلال برامج التصنيع الغذائى، والإستفادة من الخضروات والفاكهة الموسمية فى معرفة تقنية الإحتفاظ بها. وكذلك مساعدة الأمهات على ضرورة إدخال الوجبات المحسنه فى إعدادها لتلاميذ مرحلة التعليم الأساس.

يعانى هذا النوع من التدريب كثيراً من المشاكل، مثل: ضعف التمويل المركزى والولائى، بالاضافة الى عدم وجود سياسة واضحة بالتوسع فيه، رغم وجود مناهج خاصة بذلك تحت إشراف خبراء داخل وخارج السودان .

-تم دعم تعليم البنات بتطبيق بعض المبادرات مثل أندية الفتيات لإمتلاك المهارات الأساسية من خلال تدريب الفتيات علي مهارت الطبخ والانتاج مما يشجعهن على الإستمرار فى التعليم.

ثالثاً : التعليم الحرفى:

هو تعليم مهنى يستوعب خريجي مرحلة التعليم الأساسي وهو يهدف إلى إعداد عمال مهرة للانخراط المباشر فى سوق العمل؛ لممارسة حرف فى ورش ومصانع القطاع العام، أوالخاص بتزويدهم بقدر من الثقافة العامة بالإضافة إلى تطوير الصناعات البيئية والقومية كصناعة الجلود والنسيج.

تستمر الفترة الدراسية لمدة عامين أوثلاثة أعوام. يتلقى فيها التلميذ أصول الصناعات بالاضافة إلى التربية الدينية واللغة العربية. ينال بعدها شهادة المعاهد الحرفية فى التخصصات الأتيه: سيارات، كهرباء، مجارى، توضيب ولحام، تبريد وتكييف ، صرف ، سجاد واكليم ونسيج.

تحتوى المناهج وفق التخصصات الدراسية على الأتى: 9 % ثقافة عامة و 21 % ثقافة مهنية و 70 % تطبيقات عملية.

لماذا لا تتوفر البيانات الخاصة بالمعاهد الملحقة بالوزارات الأخرى . بلغ عدد المعاهد التابعة لوزارة التعليم العام 28 مركزاً منتشرة فى ولايات السودان المختلفة يستفيد منها 4280 تلميذاً وتلميذة فى التخصصات المختلفة بنسبة 0.6 % من جملة التلاميذ المستفيدين من المرحلة الثانوية.

تحتاج هذه المعاهد الى اعادة النظر فى سياستها التعليمية من حيث المناهج وتدريب المعلم بالاضافة الى تحسين البيئة التعليمية وربط هذه المراكز بسوق العمل .

3-1-4 : القرائية للكبار:

تحقيق تحسين بنسبة 25 % فى مستويات محوالأمية بحلول عام 2007 م، ولاسيما لصالح النساء ،وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الاساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار، وذلك بالوصول إلى 64.8 % بحلول عام 2007 م والارتقاء بمستويات القرائية لدى الكبار بحيث تزيد معدلاتها بنسبة 50 % من مستوياتها الحالية بحلول عام 2015م.

التقدم المحرز نحو الهدف،العقبات ،العوائق والتحديات :

1. بلغت نسبة الذين يقرأون ويكتبون من السكان عمر (15 سنه فأكثر) فى جمهورية السودان لعام 2008 م ، 50.2 % للجنسين.
2. اما نسبة القرائية بين السكان عمر (15-24) سنة للجنسين 61 % ،نسبة الاناث 56 % و الذكور 66 % على التوالى لعام 2008 م.

جدول رقم (3-9)

أعداد الفصول والدارسين والمعلمين للعام 2012 م

فى مراكز تعليم الكبار واليافعين

البيان	المراكز / الفصول	الدارسين		المجموع	المعلمين / رواد
		دارسين	دارسات		
تعليم الكبار ومحو الامية (فئات عمرية مختلفة)	10681	96209	270083	366292	10712
تعليم اليافعين الفئة العمرية(9-14) سنة	1184	36745	65705	102450	1423

المصدر: وزارة التعليم العام،كتاب الاحصاء التربوى السنوى 2012 ،الخرطوم

بدراسة الجدول رقم (3-9) أعلاه يلاحظ الأتى:

- تعتبر الامانة العامة للمجلس القومى لمحو الامية وتعليم الكبار الجهة الرسمية ، وتوجد إدارات لمحو الأمية فى كل ولاية ومحلية فى السودان .
- بلغ أعداد المستفيدين من برامج محو الأمية الأبجدية 366292 دارس ودارسة لعام 2012م ينتسبون إلى فصول دارسيه بلغ عددها 10681 فصلاً يقوم بالتدريس فيها 10712 مرشداً . ويتم الإستفادة الان من توظيف أفراد الخدمة الوطنية بعد نيلهم تدريباً لتعليم الكبار.
- يعانى النظام التعليمى من كثرة الأطفال خارج المدرسة فقد أنشئ برنامج التعليم البديل ، أو المضغوط لتأهيل اليافعين، وهو نوع من التعليم المرن و يستهدف الأطفال عمر (9-14) سنة، تمثل البنات نسبة 60 % من المستفيدين ، بلغ عدد المستفيدين 102450 يافعاً ويافعة ، منهم 36745 يافعاً و 65705 يافعة بلغ مؤشر تعادل الجنسين 1.8 لصالح الفتيات. بلغ عدد المراكز 1184 مركز ويعمل فيها 1423مرشداً ومرشده.
- هنالك نسبة معتبرة من الذين يستطيعون اكمال مرحلة التعليم الأساس والجلوس لإمتحان شهادة تعليم الأساس والجدول ادناه تكشف تزايداً فى أعداد الجالسين لشهادة تعليم الأساس لعام 2010م 7،439- مقارنة 9،004 فى عام 2013م .

جدول (3-10) إحصائية ونسبة النجاح فى شهادة الاساس - تعليم الكبار حسب النوع
فى الفترة من 2010-2013م

البيان		جالسون	ناجحون	نسبة النجاح
2010	بنات	3461	2122	% 61.3
	بنين	3978	2424	% 60.9
2012	بنات	4095	2715	% 66.3
	بنين	4587	2980	% 65
2013	بنات	4323	2476	% 57.3
	بنين	4681	2748	% 58.7

المصدر: وزارة التربية والتعليم ،تحليل نتائج شهادة مرحلة التعليم الأساس (2010-2013م)

تعانى هذه المراكز الكثير من بعض المشاكل، فهى تقع فى بيئات فقيرة لايستطيع المجتمع المحلى تمويلها ودعمها بالإضافة إلى وجود مشكلة هيكلية بهذا النوع من التعليم.

أهم ملامح خطة تسريع محو الاميه (2014-1015) بالتعاون مع منظمة اليونسكو :

تهدف الخطة إلى :

1. زيادة فرص الحصول علي التعليم غير النظامى، والجودة فى التعليم من خلال توفير الاماكن ، والمرافق الكافية للمعلمين والامدادات التعليمية .
2. تحسين نوعية التعليم بترقية بيئة التعلم والمعلمين.
3. تعزيز نظام التعليم غير لنظامى بتوفير المناهج وتوفير المعلم وتدريبه، وتحسين مستوى التدريب والتخطيط.

الاهداف الكمية لهذا المشروع :

1. متوقع محوالأمية ل 79.4 % من المستهدفين للجنسين والمقدر عددهم بمليون منهم 482,528 ذكور ،و 517,472 اناث .
2. بلغ عدد الأطفال المستهدفين خارج المدرسة 450,000 للجنسين منهم 270,000 من الذكور ، و 180,000 من الإناث .
3. إستراتيجية تسريع تنفيذ الخطة من خلال :

تطبيق البرنامج البديل للأطفال والشباب خارج المدرسة.وبرنامج محو الامية

3-1-5 : المساواة في فرص التعليم ومؤشر التعادل في القرائية لدى الجنسين :

القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين فى فرص التعليم لمرحلتى الاساس والثانوى بحلول عام 2015 م ، وتحقيق المساواة بحلول عام 2015 م.

التقدم المحرز نحو الهدف،العقبات ،العوائق والتحديات تعادل الجنسين فى

تعادل الجنسين في القبول لمرحلة التعليم الاساس:

تسعى وزارة التربية والتعليم لتوفير فرص متساوية لجميع الاطفال للقبول بالصف الأول أساس، ويمكن ملاحظة أن هنالك تقدماً فى سد الفجوه للفترة من (2001-2013م) حيث تراوح 0.82 الى 0.93 لصالح الذكور ويتفاوت هذا

المعدل فى المناطق الريفية والنائية ، مثل: تعليم أبناء الرحل حيث يصل إلى 0.6 لصالح الذكور.

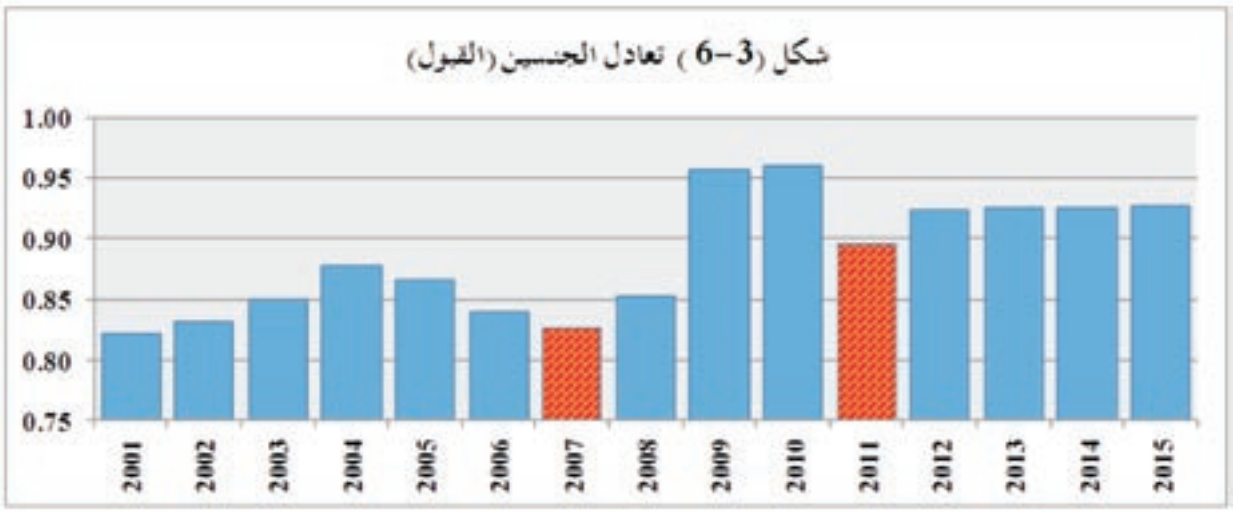

هنالك زيادة واضحة لتعادل الجنسين فى الإستيعاب لمرحلة التعليم الأساسى فى الفترة من (2001-2013م) حيث تراوح من 0.86 الى 0.91 لصالح الذكور .

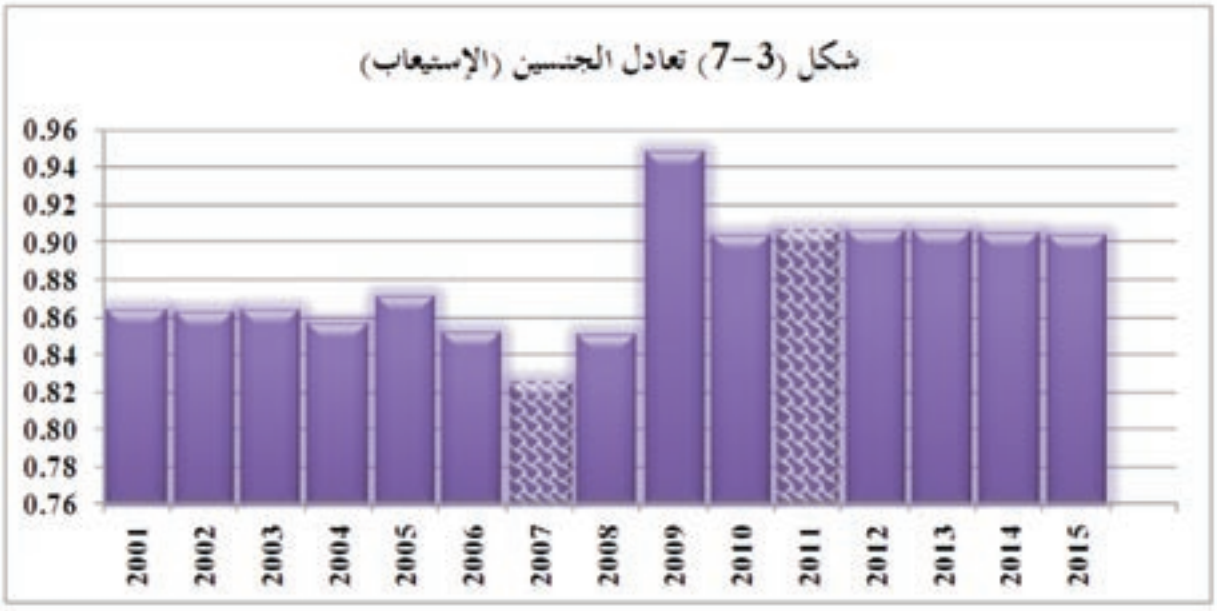

نلاحظ تقارب مؤشر تعادل الجنسين للمرحلة الثانوية خلال هذه الفترة أيضاً كما هو مبين في شكل (3-8) أدناه حيث بلغ 0.98 في عام 2013م.

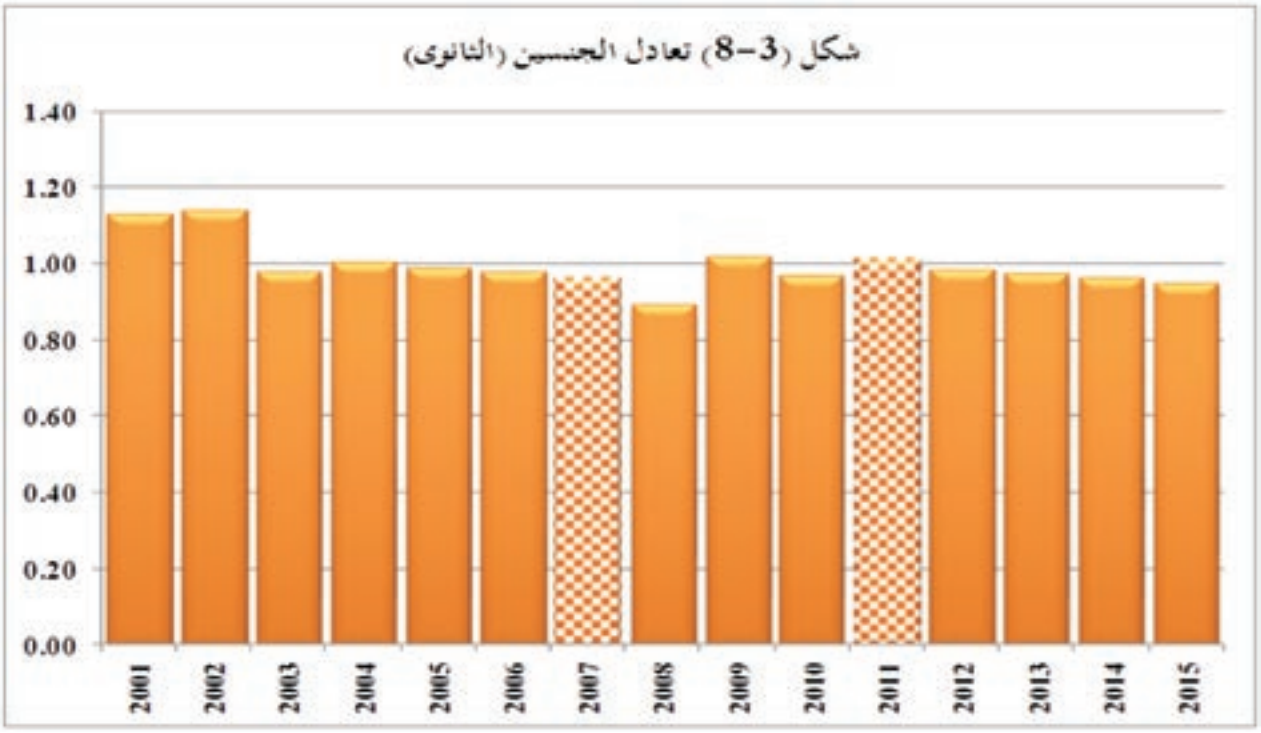

3-1-6 :نوعية التعليم :

- تحسين جميع جوانب نوعية التعليم وضمان التميز للجميع، بحيث يمكن تحقيق نتائج معترف بها وقابلة للقياس، وبخاصة فى مجال تعليم القراءة والحساب والمهارات الأساسية فى الحياة، وذلك بإجراء البحوث والدراسات فى مجال التحصيل، والعمل على ترقية بيئة التعليم وتطوير أساليب القياس.

تدريب المعلمين :

1. إنشاء أكاديمية مهنية لإستمرارية تدريب معلم التعليم العام، وتطوير أدائه تحت إشراف وزارة التربية والتعليم.
2. إصدار قانون المجلس القومي للمهن التربوية والتعليمية، ليكون مسؤولاً عن تمهين وظيفة التعليم ومنح الترخيص لممارسة المهنة (رخصة المعلم).

جدول (3-11) تطور أعداد المدارس والمعلمين والمعلمات فى الفترة من 2001-2013م

العام	المدارس	اعداد المعلمين						اعداد المعلمين	% التدريب للجنسان
		مدرب			غير مدرب				
		ذكور	اناث	الجنسان	ذكور	اناث	الجنسان		
2001	11,825	39,800	45,013	84,813	17,538	31,643	49,181	133,994	63.3
2013	17,586	33,413	59,800	93,213	18,276	35,220	53,496	146,709	63.5

المصدر: وزارة التربية والتعليم ،كتب الاحصاء التربوى للأعوام 2001-2013

بدراسة الجدول أعلاه يلاحظ الاتى:

بلغت نسبة المعلمين المدربين لعام 2013م (63.5%) للجنسين من مجموع المعلمين العاملين بمرحلة التعليم الأساسي والبالغ عددهم 146,709 معلماً ومعلمة ، كما بلغت نسبة تدريب المعلمات 64.2 % مقارنة 35.8 % نسبة تدريب المعلمين من المجموع الكلى من المعلمين المدربين والبالغ عددهم 93,800 معلم ومعلمة ، علماً بأن الإناث يمثلن 64.8 % من مجموع معلمى مرحلة التعليم الأساسي. تتعدد أنواع التدريب اثناء الخدمة بالنسبة للمعلمين، اذ تتراوح بين كورسات قصيرة لا تزيد فترتها عن أسبوعيين إلى ستة أشهر فى العلوم التربوية وطرق التدريس.

بالرغم من الزيادة فى نسبة التدريب في عام 2001 م التي بلغت نسبة 9 % ،بمعدل نمو سنوى بنسبة 1.2 % سنوياً إلا أنه لم يتحقق الهدف المرجو للوصول اليه وهو 80 % فى تدريب المعلمين، مما أثر فى وجود عجز مقداره 16.5 % من تحقيق الهدف المنشود؛ ويرجع ذلك لعدم توفر التمويل اللازم بالإضافة إلى التركيز على الدورات التدريبية القصيرة كأولوية، وصعوبة تطبيق السياسة التربوية بتأهيل المعلم تأهيلاً جامعياً خلال الفترة السابقة.

تمت الاستفاده من الجامعة المفتوحة لتأهيل المعلمين أثناء الخدمة حيث بلغت أعداد المستهدفين 150000 معلم ومعلمة بالإضافة إلى تكوين مدربين على مستوى الولايات مستفيدين من مبادرة اليونسكو فى تكوين المدربين، وقد تم تطبيق تدريب المدربين للعمل مستقبلاً فى معاهد إعداد المعلمين، والتى أدت دوراً بارزاً فى تدريب المعلمين الجدد خاصة خلال العامين 2012 و2013م حيث تم تعيين 23889 معلماً ومعلمة تم تدريبهم على تحليل المحتوى والتركيز على طرق التدريس لفترة (120) ساعة مستفيدين من العطلة الصيفية للمدارس.

البيئة المدرسية :

1.الإجلاس :

تعكس الأشكال أدناه نسبة إجلاس التلاميذ للمرحلتين بالولايات ، حيث تسعى الخطة الخمسية (2012م – 2016م) إلى توفير الإجلاس بنسبة 100% للمرحلتين وقد انعكس ذلك في جهود بعض الولايات التي حققت نسبة مقدرة سعياً لتحقيق المطلوب. بلغت نسبة الجالسين بمرحلة التعليم الأساس 627 % لعام 2012م ، نلاحظ تدنى نسبة مؤشر غير الجالسين في بعض الولايات إلى أقل من 40% وهى:ولايات دارفور ، وجنوب كردفان. وتبذل وزارة التربية والتعليم الاتحادية مع الوزارات الولائية والجهات ذات الصلة جهوداً مقدرة لمعالجة هذه المشكلة من خلال تصنيع المقاعد والاستفادة من الورش المتوفرة فى بعض المدارس الصناعية بالولايات وتوفير الدعم المقدم من نسبة 1 % من مال التنمية المخصص للولايات ، حيث نفذت المشروعات الاتية بنسب متفاوته وهى :

- تدريب وتأهيل المعلمين.
- الإجلاس.
- معامل المواد العلمية (الالكترونية، العلوم الصغيرة، الكبيرة). معامل الحاسوب

شكل (3-9) إجلاس الأساس حسب الولايات

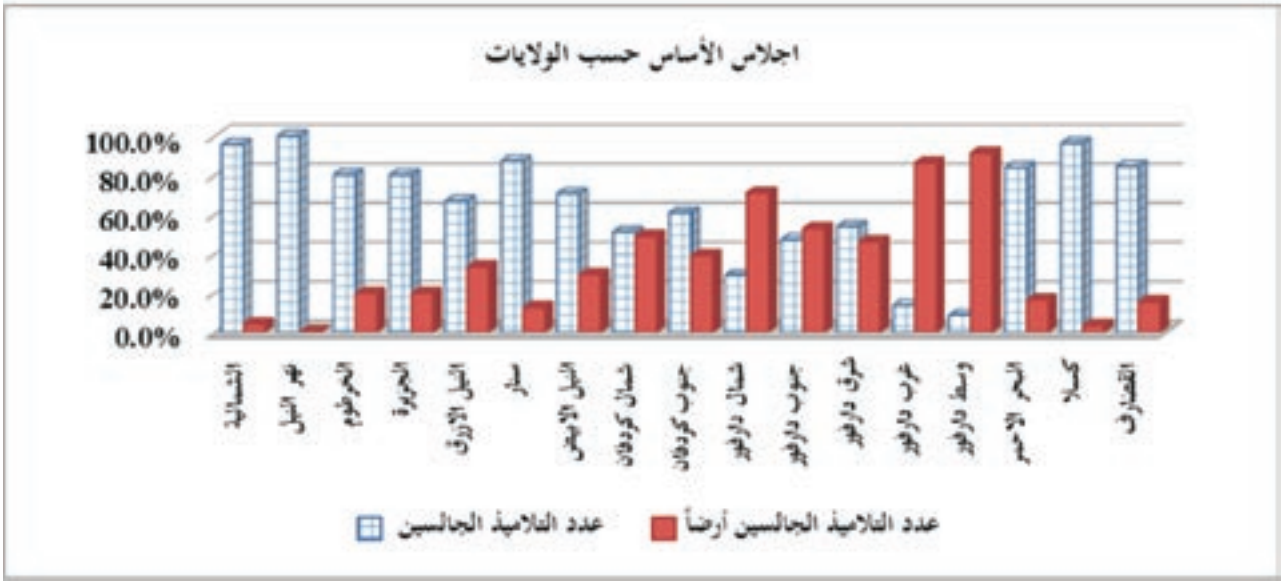

أما المرحلة الثانوية فقد بلغت نسبة الإجلاس 67,9 % للعام الدراسى 2012 م و ظهر تباين بين الولايات فى توفير المقاعد

شكل (3-10) إجلاس الثانوي حسب الولايات

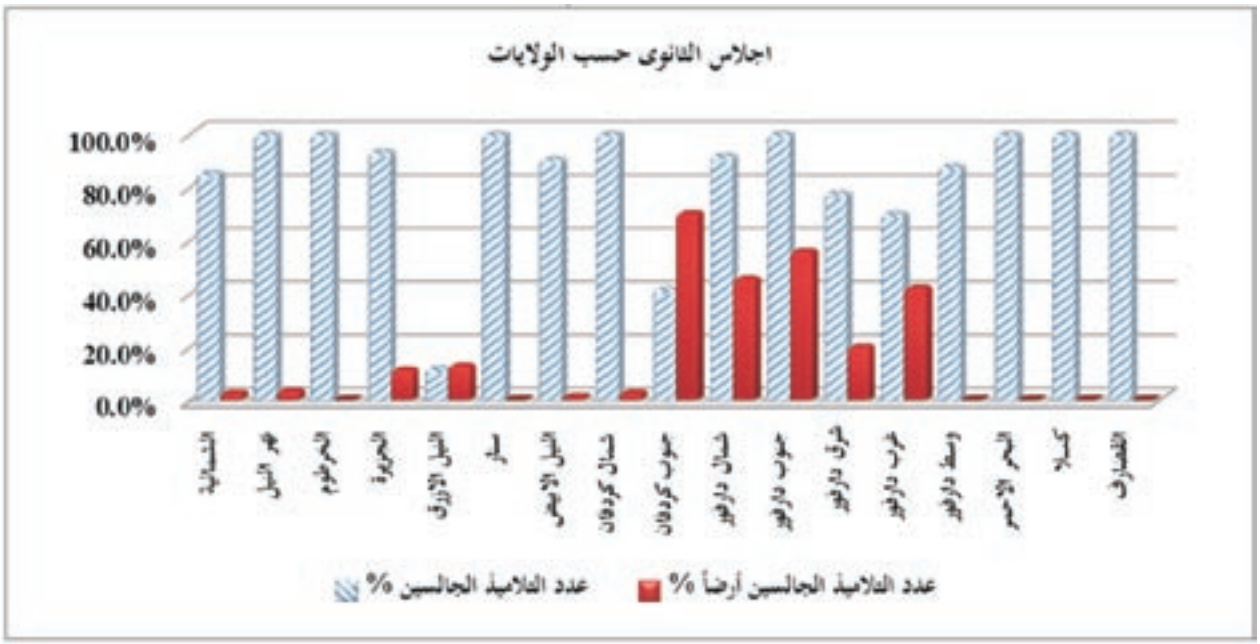

أهم المعوقات :

1. النقص والإختلال في توزيع المدخلات التعليمية البشرية منها والمادية وخاصة معدات المعامل والمكتبات؛ لتوفير بيئة تعليمية تمكن جميع الدارسين ولاسيما الفئات الأقل حظاً من بلوغ مستويات جيدة في التعليم في ظروف موارد شحيحة تتجاذبها أولويات موضوعية متعددة .
2. الارتقاء بكفاءة النظام التعليمي بتخفيض معدلات التسرب والإعادة بين التلاميذ خصوصاً في المناطق الريفية والبعيده .
3. عدم كفاية التمويل.
4. الأثر السالب لأوضاع المعلم المهنية والاجتماعية والاقتصادية الذي تسبب فيه انتقال مسئوليات التعليم الأساسي إلى المحليات التي عجزت عن الوفاء بالتزاماتها المالية.
5. ضعف نظام إدارة المعلومات التربوية أثرّ سلباً في وجود آلية واضحة لتقويم وقياس أهداف ومؤشرات الإستراتيجية.

القسم الرابع
تنفيذ إستراتيجيات التعليم للجميع

4-1 كيفية تنفيذ إستراتيجيات التعليم للجميع ال12 ومدي فاعليتها :

تعبئة الالتزام السياسى الوطنى والدولى القومى لصالح التعليم للجميع ووضع خطط وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسى.

4-1-1 : التمويل

التمويل الحكومى:

أ. التمويل على المستوى الإتحادى:

جدول (4-1)الانفاق على قطاع التعليم كنسبة من الانفاق العام ومن الناتج المحلى الإجمالى للاعوام 2003-2010 م بملايين الجنيهات

بند	2003	2007	2010
إجمالى الانفاق العام	3,872,589	9,611,218	12,000,737
إجمالى الانفاق على التعليم	376,189	1,131,725	1,547,925
نسبة إنفاق التعليم من الانفاق العام	9.71	11.78	12.90
الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية	55,733,784	119,837,266	160,646,458
نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلى الاجمالى	0.67	0.94	0.96

المصدر:رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزى للإحصاء، الرصد الإحصائى 2003-2010 م.

بدراسة الجدول (4-1) أعلاه يُلاحظ الأتى:

1. لم تتوفر بيانات خاصة بالتمويل والأنفاق على التعليم لصعوبة حصر تلك البيانات من مصادرها، نتيجة لتعدد مصادر التمويل فى ظل الحكم الفدرالى بالاضافة إلى الصعوبات التقليدية فيما يخص توفير وصحة المعلومات المتعلقة بالتمويل.
2. بلغت نسبة الانفاق على التعليم من الإنفاق العام لعام 2003 م 9.7 % ارتفع إلى 12.9 % لعام 2010م .
3. كما بلغت نسبة انفاق التعليم من الناتج المحلى الإجمالى لعام 2003 م 0.67 % مقارنة بـ0.96 لعام 2010 م
4. نتيجة للحكم الفدرالى فقد آلت مسئولية الصرف على التعليم الأساسي للمحليات، وهى تتفاوت فى مستوى مواردها، وبالتالى يتفاوت مستوى الصرف على التعليم، مما نتج عنه تفاوت فى مستوى الخدمات المتوفرة للتعليم بين المحليات والمناطق الإدارية .
5. تلجأ الحكومة المركزية إلى دعم الولايات من خلال صندوق دعم الولايات لتغطية قيمة الكتب المدرسية، وتوفير المقاعد، و تأهيل المدارس بناء على أولويات الولاية.
6. اما المشاريع الخاصة بمشاريع التنمية، مثل: مشروع تعليم أبناء الرحل وبناء ادارة نظام المعلومات و تعليم البنات و التربية الخاصة، فقد تم الإتفاق بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونسيف والاتحاد الأوربى والبنك الدولى على أن تتم تغطية نسبة 40 % من تكلفة المشروع بواسطة الحكومة كمكون محلى و60 % يمول بواسطة هذه المنظمات.

7. البيانات حول الإنفاق على التعليم غير متوفرة، إذ لا يوجد حصر لها على مستوى المحليات والمدارس مما يعوق معرفة الانفاق الحقيقى على التعليم وتشير الاحصاءات الدولية إلي أن الإنفاق على التعليم فى افريقيا جنوب الصحراء يتفاوت بين(3-5) % من الناتج الإجمالى، المحلى ولكن بيانات الإنفاق لدى جمهورية السودان هى الانفاق الحكومى الرسمى فقط من الحكومة المركزية مما يؤثر على المقارنة إذ يعطى صورة ضئيلة جداً مقارنة بالانفاق الحقيقى.

ب) التمويل على المستوى الولائى (دراسة الحالة):

جدول رقم (4-2)

نسبة ميزانية التعليم من الميزانية العامة للولاية حسب بنود الصرف للعام 2006 م

(ولايتى الخرطوم والنيل الازرق)

جدول (4-2).

البيان	البنود	ميزانية الولاية بألاف الجنيهات	ميزانية التعليم- بألاف الجنيهات	نسبة ميزانية التعليم من الولاية
متوسط الولايتين	الفصل الاول	377974.63	97481.82	25.8
	الفصل الثانى	307489.52	15830.50	5.1
	الفصل الثالث	52134.73	3148.00	6.0
	التنمية	619722.00	40169.49	6.5
	صندوق دعم الولايات	1357320.88	101268.00	7.5
	الاجمالى	2714641.76	257897.81	9.5

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية لدراسة تكلفة وتمويل التعليم 2006م. (واحد دولار = 2 جنية)

بدراسة الجدول (4-2) اعلاه :

أظهرت نتائج الدراسة الأولية لتكلفة وتمويل التعليم الأساسى فى ولايتى الخرطوم والنيل الازرق بعض النتائج ؛ فقد بلغت ميزانية التعليم الأساسي من ميزانية الولاية 9.5 % منها نسبة 37.8 % عبارة عن مرتبات وأجور للمعلمين والتى تمثل 25.8 % من اجمالى الفصل الاول مرتبات تدفعها الولاية كدعم للمحليات الفقيرة، كدعم مباشر منها، ولا يتم تمويل التعليم الأساس مباشرة من الولاية وانما يتم بواسطة المحليات.

وتجدر الاشارة هنا إلي أن ال9.5 % هذه تمثل الإنفاق على التعليم الأساسى فقط من الانفاق العام للولاية مما يعنى أن نسبة الانفاق على التعليم العام أكبر من هذه النسبة وبالتالى أكبر من معدل الانفاق الحكومى المركزى على التعليم.

أظهرت نتائج الدراسة تفاوتاً في نسبة ميزانية التعليم الأساسى من الميزانية العامة للولاية بين الولايتين فقد بلغت نسبة ميزانية التعليم الأساسى لولاية الخرطوم 8.8 % مقارنة بولاية النيل الازرق فقد بلغت نسبتها 13.2 % تمثل فى الولاية الاخيرة 40 % منها عبارة عن الفصل الاول يدفع من الولاية كدعم مباشر للمحليات لتغطية نفقات المرتبات والاجور.

ج) المتوسط العام لميزانيات المحليات المستهدفة في الدراسة :

بدراسة الجدول (4-3) أدناه يلاحظ:

1. إن (65.5 %) هى نسبة نصيب التعليم الأساس من الميزانية العامة للمحليات المستهدفة ويمثل الفصل الأول نسبة (51.7 %) عبارة عن مرتبات وأجور وهذا يمثل 79 % من الانفاق العام على التعليم الأساسي بالمحليات.

2. يمثل مال التنمية وصندوق دعم الولايات نسبة (11.1 %) من جملة الميزانية المخصصة؛وهى تخصص عادة لدعم وبناء الفصول و المباني المدرسية وشراء الكتاب المدرسي وترحيله و الذي تتحمله في السنتين الأخيرتين بناء على توجيه السيد نائب رئيس الجمهورية بتحمل الحكومة المركزية جزء من أعباء الكتاب المدرسي.
3. أما الفصل الثانى والثالث فهو ضعيف جداً مما يجعل المجتمع المدني الممثل في المجالس التربوية يتحمل العبء الأكبر للصرف على هذا البند.

جدول رقم (4-2)

نسبة ميزانية التعليم من الميزانية العامة للمحليات المستهدفة فى الدراسة حسب بنود الصرف للعام ٢٠٠٦ م (ولايتى الخرطوم والنيل الازرق)

البيان	البنود	ميزانية الولاية بالالاف الجنيهات	ميزانية التعليم بالجنيهات	نسبة ميزانية التعليم من الولاية
المتوسط العام للمحليات المستهدفة	الفصل الاول	228,840,380	118,212,377.17	51.7
	الفصل الثانى	52,493,940	5,000,077.46	2.2
	الفصل الثالث	21,600,750	1,125,503.65	0.5
	التنمية	118,058,340	23,548,286.09	10.3
	صندوق دعم الولايات	48,841,620	1,919,598.57	0.8
	الاجمالى	469,835,030	149,805,842.94	65.5

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية لدراسة تكلفة وتمويل التعليم 2006م. (واحد دولار = 2 جنية)

ج) تعزيز الشراكات وتقوية الجهد الشعبى فى دعم التعليم :

يؤدى الجهد الشعبى دوراً بارزاً فى تسيير العملية التعليمية فى المدارس؛ اذ بلغت مساهمات المجالس التربوية لنفس العام للولايتين 136,091.56 جنيهاً وهى تمثل 52.7 % من جملة الإنفاق على مرحلة التعليم الأساسى لتغطية الفصل الثانى والثالث (لتسيير المدرسة وتغطية النفقات الجارية مثل الصيانة والخدمات اليومية وتوفير وجبة الإفطار للتلاميذ وغيرها).

4-1-2 تعبئة الالتزام السياسى :

- تشمل التعبئة الالتزام السياسى والوطنى من خلال المؤتمرات القومية التى تعقدها وزارة التربية والتعليم لتقييم أهداف التعليم العام وأهم المؤتمرات هى :
- مؤتمر التعليم بعد جومتين والتزام حكومة السودان بتحقيق اهداف التعليم للجميع لعام 1990م.
- مؤتمر التعليم الثانى 2002 بعد المنتدى العالمى للتعليم للجميع والذى موجبه تم وضع خطة التعليم للجميع وتم تجديد الإلتزام مرة اخرى.

- المؤتمر الجامع للتعليم حيث ضم التعليم العالى عام 2012م حيث تم تقييم أهداف التعليم للجميع وخرج بالعديد من التوصيات الجوهرية مثل تغيير المناهج وتغيير السلم التعليمى للسودان.
- ترجمة الإلتزام فى افراد مبادرة 1 % من المكون المحلي لدعم التعليم بالولايات وتشجيع الدعم الشعبي ومساهمة المجتمع والقطاع الخاص في التعليم.
- هنالك توصية بتطبيق مبادرة تكوين صندوق دعم تطوير التعليم .

4-1-3.مشروع تحسين البيئة المدرسية 2012-2013م :-

يتميز مشروع تحسين البيئة التعليمية على مستوى المدارس بالولايات بالمتابعة فى تنفيذ توجيه رئيس الجمهورية بتخصيص 1% من الدعم المركزى شهرياً للبيئة المدرسية بالإضافة إلى متابعة الإلتزام مع وزارة المالية.

المشروعات التى نفذت بنسب متفاوتة فى الولايات هى :

1. تدريب وتأهيل المعلمين.
2. الإجلاس.
3. معامل المواد العلمية (الالكترونية، العلوم الصغيرة، الكبيرة). معامل الحاسوب

4-1-4 .تعزيز الشراكات مع المانحين :

1. في إطار إتفاقية السلام الشامل في 2005م تم تأسيس صندوقي المانحين لحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان عقب مؤتمر المانحين ،(أوسلو في أبريل 2005م) لدعم تنفيذ الإتفاقية .إلتزم المانحون بتقديم 813 مليون دولار من خلال الصندوق بنهاية عام 2010م.

يتحمل البنك الدولي مسؤولية الإدارة المالية لصندوقي المانحين عبر المشاريع المقترحة وتخضع للرقابة من قبل الحكومة ،المانحين و البنك الدولي، تشارك منظمات المجتمع، الأمم المتحدة والمجتمع المدني في الإجتماعات الدورية للمراقبة.

تسهم حكومات هولندا والمملكة المتحدة والنرويج والسويد وكندا وإيطاليا وأسبانيا وايرلندا واليونان في دعم الصندوق . عمل الصندوق علي إستقطاب مبلغ 580 مليون دولار في الفترة من 2005 2013- م بالتعاون مع حكومة السودان (60 % من المشاريع مكون محلي).

النتائج التي حققها المشروع :

1. إستيعاب 4502 ولداً و 5056 بنتاً في مدارس المشروع وتشييد معهد للتدريب بكل من البحر الأحمر وشمال كردفان.
2. تدريب 11193 معلماً من مجموع 11380 من المستهدفين أي نسبة 98 % من النسبة المستهدفة.

2 ـ مشروع الشراكة العالمية GPE:

تقوية وإنعاش تعليم الأساس -)مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع:

باشراف من البنك الدولي وتنسيق منظمة اليونسيف. مشروع تقوية تعليم الأساس" "GPE 75 مليون دولار 4 سنوات – 10 ولايات مختارة ، وزارة المالية بين حكومة السودان صندوق دعم المانحين.

3 ــ مشروع دعم إستقرار تلاميذ مرحلة الأساس بالتعليم والممول من الإتحاد الاوربى :

- يهدف المشروع الي تقليل التسرب ودعم إستقرار تلاميذ الأساس بالنظام التعليمي وزيادة الإستيعاب بتكلفة 12 مليون دولار في ولايات النيل الأزرق ، البحر الأحمر ،جنوب وشمال كردفان . كسلا –البحر الأحمر- القضارف .

- كما يهدف الى دعم دعم نظام المعلومات التربوية و هياكل قطاع التعليم بالإضافة إلى البناء المؤسسي(2مليون يورو لكل ولاية مستهدفة).
- تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن إطار قطاع تعليمي مستديم ومتكامل ومرتبط بشكل واضح بالاستراتيجيات الخاصه بالقضاء على الفقر وبالتنمية:

2-4 هياكل وسياسات برامج التعليم للجميع الوطنية في إطار السياسات الاستراتيجية ربع القرنية

1. إسهام التربية بشكل فاعل فى التنمية البشرية، وتعميق تفاعلها مع متطلبات التنمية المستدامة وتلبية حاجيات سوق العمل والإنتاج الآنية والمستقبلية.
2. فتح الجسور بين مراحل التعليم و حلقاته المختلفة من جانب ، وبينها و بين برامج التعليم غير النظامى، لإكساب النظام التعليمي المرونة اللاّزمة.
3. تأكيد الدور التربوى لمؤسسات المجتمع والأسرة ومسئوليتها فى تطوير العملية التربوية، وإشراك الأسرة وأولياء الأمور والمؤسسات والجمعيات المؤثرة فى البيئة المدرسية.
4. إعتماد فلسفة التربية مبدأ البحث والتطوير والتدريب فى جميع مؤسسات وهياكل التربية والتعليم.
5. تشجيع الدولة ومؤسسات التعليم، وقطاعات المجتمع وتنظيماته، على إنشاء مؤسسات التعليم قبل المدرسى من دور حضانة ورياض أطفال.
6. وضع الخطط التى تتضمن تغيير دور المعلم فى العملية التعليمية والتعلمية
7. التركيز على أهمية تكامل دور كليات التربية ووزارات التربية فى وضع الكفايات والبرامج النظرية والتطبيقية اللاّزمة لإعداد وتدريب المعلمين.
8. تبنى مبدأ المشاركة فى تمويل التعليم بين الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية والمحليات من جهة ومؤسسات المجتمع المدنى والجمعيات والقطاع الخاص من جهة أخري.

2-الاستراتيجية المرحلية من (2007-2016)

1. مقابلة الاحتياجات الأساسية للتنمية الإنسانية بالتوسع الافقى والرأسى في التعليم والخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب والمحافظة على البيئة.
2. الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الدولية والاقليمية.
3. التركيز علي التعليم الفني وتحديث مناهجه وبنياته الاساسية.
4. إعادة تخطيط القوى البشرية والاستفادة القصوى من الخريجين وبناء القدرات ومخرجات التعليم وفقا لمتطلبات سوق العمل.
5. إرساء البنية الأساسية المتطورة لتقانة المعلومات والاتصالات وبأولوية للجامعات والمعاهد العليا والمدارس ومؤسسات التعليم العام والعالى.
6. تحقيق شمولية التعليم العام ، و توسيع فرص القبول في التعليم الثانوي لمقابلة مخرجات مرحلة الأساس.
7. تعميم وترقية التعليم قبل المدرسي وتعليم الاساس ومعالجة الخلل في تكافؤ الفرص بين النوع في الولايات .
8. تحقيق حصول الجميع على تعليم الأساس بحلول عام 2015م

3- سياسات التنمية المستدامة :

• سياسات السكان

تهدف السياسة السكانية إلي :

- رفع مستوى الوعي حول أهمية دمج أهداف السياسة السكانية وبرنامجها التنفيذى والديناميكية السكانية فى التخطيط للتنمية. وهي مشاركة ديناميكية فاعلة مادامت التنمية تهدف إلى مساعدة الجمهور على الإنتقال من حالة التخلف والركود إلى حالة التقدم والحركة بوتيرة أسرع من وتيرة التطور المادي ، كي تحقق له مستوى حياة أفضل بالمفهوم الإقتصادي والإجتماعي.
- رفع الوعي كذلك بأهمية المشاركة فى الديناميكية السكانية فى عمليات التخطيط التنموي فى جميع المجالات وذلك لأن التنمية عملية تحتاج إلى عنصر أو مجموعة عناصر مهمتها حفز الجمهور على المشاركة في أنشطتها وبرامجها.
- توصيل القضايا والمفاهيم السكانية إلى الفئات والمجموعات المستهدفة.
- من الأهمية بمكان إيجاد فهم ومواقف إيجابية ومساندة تجاه القضايا السكانية.
- وضع البرامج الإعلامية المستندة على خصائص أساسيات العملية الإتصالية والتى تتمثل فى محتوى الرسالة الإعلامية السكانية لمخاطبة المجموعات السكانية المستهدفة، target groups وتحديد المطلوب من الرسالة الإعلامية وإختيار الوسيلة الإعلامية المناسبة لكل فئة أو مجموعة وفى النهاية قياس أثر الرسالة على هذه الفئات Impact (رجع الصدى).
- ترسيخ مبدأ الثقة المتبادلة بين السلطة والجمهور من خلال التأكيد علي سرية البيانات وإيضاح الغاية من إستخدامها.
- تعزيز مفهوم المواطنة القائمة علي مبدأي الحقوق والواجبات.
- إعتماد وسائل الإعلام الرسمية كمصادر موثوقة للمعلومات.
- ترسيخ عادة الإدلاء بالبيانات والمشاركة في العمليات المتعلقة بالقضايا السكانية لتصبح أنماطاً سلوكية ثابتة لدي الجمهور، بإعتبارها من مستلزمات التخطيط التنموي.

سياسات وزارة المالية :

بيانات التعليم العام تقيم البرنامج الثلاثى 2012 . 2014 والسياسات المطلوبة والإجراءت المطلوبة لتحقيق الأهداف:

- تطوير المناهج أهدافا ومحتوى وطرق تدرس وتقويماً لتواكب المستجدات العامة
- إتاحة فرص التعليم سعياً نحو تحقيق التوازن في فرصه بين الولايات والفئات ومن ثم تعميمه وإلتزاميته .
- التوسع في تحسين وإعداد وتدريب المعلمين لتلبية إحتياجات التعليم للجميع والألفية التنموية .
- تمهين التعليم والعناية بالمعلم إختيارا وإعدادا وتأهيلا وتدريبا وتحسينا لوضعه، والإرتقاء بتدريب العاملين بالتعليم العام . تعيّن في إتخاذ القرار السليم
- ضمان التنسيق الفاعل والرصد والمتابعة والتقويم للبرامج .
- بناء الخبرات لتقوية النظام الإداري في النظام التعليمي .

التوجيهات الرئاسية المرصودة لوزارة المالية فيما يتعلق بالتعليم

البند (8) القرار رقم (20) بتاريخ 17/يناير /2013م والخاص بإجازة إستراتيجية التعليم التقنى والتقانى (2012.2013م)والذى يوجه بأن توفر وزارة المالية التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات التعليم التقاني.

وهذا القرار يقع في إطار السياسات الكلية لغايات الإستراتيجية ربع القرنية (2007.2013) حول سياسات توطيد المعلوماتية وتشجيع إستخدام التقانة .

تفعيل قرار تشييد وتكوين دور الحضانة ورياض الأطفال في مؤسسات الدولة فقد نزل التوجيه للعمل به في كل ولايات السودان، والمتابعة مستمرة للتنفيذ.

3- تأمين التزام المجتمع المدنى ومشاركته في صياغة استراتيجيات تطوير التعليم وفى تنفيذها ومتابعتها

4- تطوير نظم لتسيير وإدارة التعليم من شأنها أن تلبى الاحتياجات وتؤمن مشاركة الجميع وتكون قابلة للتقييم

5- تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية والتقلبات وإدارة البرامج التعليمية بطرائق تكفل تعزيز التفاهم والسلام والتسامح وتساعد على درء العنف والنزاعات.

وحدة طوارئ التعليم –التدخل السريع فى وقت الازمات :

تم انشاء وحدة الطوارئ، وقد تم تفعيلها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدنى والمنظمات العالمية، والأجنبيه مما ساعد فى التدخل السريع اثناء ازمة السيول والأمطار التى تأثرت بها البلاد في العام 2012م. الإهتمام بتعليم الأطفال في الظروف الخاصة.

النازحين ،العائدين واطفال اللاجئين :

يوفر السودان التعليم لقطاع كبير من هذه الفئات كما يعتبردولة مضيفة لعدد كبير من هذة الفئات ولفترات طويلة.

6- تنفيذ استراتيجيات متكاملة تطبق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم تنطوي على الإقرار بضرورة تغيير المواقف والقيم والممارسات.

الأهتمام بتعليم البنات والفتيات :

اهتمت الدَّولة بتعليم البنات منذ زمن بعيد ونتيجة لتباين المناطق الجغرافية والثقافية فقد استند برامج تعليم البنات على أساس الدراسات والبحوث التى حددت الاسباب التى حالت دون التحاق البنات بالمدارس فى بعض المناطق منذ القرن الماضى (دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر فى تعليم البنات وبعض الدراسات) بالتعاون مع منظمة اليونسيف وتم عقد مائدة مستديرة لتعليم البنات عام 1990 م حددت فيها المجالات التى يجب البدء بها مثل التوسع فى التعليم الأساسى بالتركيز على الفتيات. التركيز على التوعية بأهمية تعليم البنات مستفيدين من الاعلام الشعبى والحملات القومية لطرق الأبواب لتسجيل الاطفال فى سن التعليم وذلك بمشاركة كل فعاليات المجتمع وكذلك إيجاد البدائل فى توفير فرص التعليم للفتيات خارج المدرسة مثل تعليم وتأهيل اليافعين . وتأمين مصادر التمويل.

وقد ترجم هذا العمل فى إستراتيجية تسريع تعليم البنات لعام 2009-2014 م. والتى أهتمت بتنفيذ برامج التوعية فى تسجيل الأطفال فى يوم القيد الوطنى لتشجيع الاباء لإرسال أولادهم الى المدرسة خصوصاً البنات، وتوفير الزى المدرسى، ووجبة إفطار بالتركيز على المناطق الريفية والنائية بالاضافة إلى إنشاء بعض البرامج الخاصة بترفيع المهارات الأساسية من خلال تبنى مبادرة نادى الفتيات.

7- التنفيذ العاجل لبرامج ومبادرات تعليمية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة المكتسبة البشرى / الإيدز:

توجد استراتيجية مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرى للفترة من 2012-2016م

وقد تم تدريب المعلمين والمجالس التربوية بالتعاون مع منظمة اليونسيف والمنظمات الأخرى التى تعمل فى هذا المجال .

وقد تم تضمينها للقراءة الذاتية فى معينات تدريب المعلمين الجدد.

8ـ إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية واستيعابية وتتوفر لها الموارد بصورة منصفة بما يؤدى إلى الإمتياز في التعليم والتعلم وإلى تحديد واضح لمستويات التحصيل المنشودة للجميع.

9ـ تبنى وزارة التربية والتعليم استراتيجية مبادرة المدارس الصديقة للاطفال وقد طبقت بالتركيز على المناطق الريفية النائية، ومناطق النازحين والولايات التى تعانى من الحرب حيث اسست على مبدأ التشارك للأطراف المختلفة لتوفير بيئة صديقة للاطفال.

10ـ برنامج ربط المدارس بمدارس حول العالم للإستفادة من تجارب الدول مع المركز الثقافي البريطاني.

11ـ التجديدات التربوية و التجارب الرائدة فى مجال المنهج ،إنجازات المركز القومي للمناهج المتعلقة بانفاذ توصيات المؤتمر القومي للتعليم الذي انعقد في فبراير 2012م

إعداد الوثيقة العامة للمناهج التي تمثل الإطار الأساسي لبناء المناهج الجديدة.

- إعداد مصفوفات المدى والتتابع لكل مادة من المواد التي تدرس بمراحل التعليم العام.
- تحتوي أي مصفوفة من مصفوفات المدى والتتابع لأي مادة من المواد على المقررات الدراسية التي تدرس من الصف الأول وحتى الصف الثاني عشر، وعلى أهداف هذه المقررات ومفرداتها، وعلى القيم والمهارات المراد إكسابها للطلاب، وعلى الأنشطة المصاحبة للمادة والوسائل التعليمية، هذا إضافة لنواتج التعليم والتعلم وطرق التدريس والتقويم.
- تم عرض المصفوفات التي أعدتها الأقسام على محكمين من كبار الأساتذة بالتعليم العام والتعليم العالي، وبعد أن أدخلت التعديلات عليها بناء على آراء المحكمين تم عقد ورش نوعية متخصصة لكل مادة على حده، حيث شارك في هذه الورش النوعية خبراء ومختصون من التعليم العالي والتعليم العام إضافة إلى الباحثين والمختصين من المركز القومي للمناهج. خرجت هذه المصفوفات في سفر يربو عدد صفحاته على الألف صفحة.
- تمت إجازة هذه المصفوفات من قبل المجلس العلمي للمركز القومي في ديسمبر من عام 2013م .
- تمثل وثيقة المدى والتتابع الأساس لوضع المناهج الجديدة من قبل المؤلفين الذين سيتم أختيارهم من الباحثين والمختصين بالمركز إضافة لخبراء من التعليم العام والتعليم العالي.
- شارك في إعداد مصفوفات المدى والتتابع لمناهج التعليم العام 39 من الباحثين بالمركز القومي للمناهج، واشترك في تحكيمها عبر الورش النوعية التي نظمها المركز 118 خبيرا من التعليم العام والتعليم العالي.

تم تشكيل لجان التأليف حتى الصف الرابع من مرحلة الأساس وسوف تخضع الكتب المؤلفة للتحكيم في اللغة والمحتوى قبل إعتمادها من إدارة المركز.

12– تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية.

زيادة فى نسبة التدريب من عام 2001 م بلغت نسبة 9 % ،بمعدل نمو سنوى بنسبة 1.2 % سنوياً إلا أنّه لم يتحقق الهدف المرجو للوصول اليه وهى 80 % فى تدريب المعلمين مما اثر فى وجود عجز مقداره 16.5 % من تحقيق الهدف المنشود ويرجع ذلك لعدم توفر التمويل اللازم بالاضافة إلى التركيز على الدورات التدريبية القصيرة كأولوية وصعوبة تطبيق السياسة التربوية بتأهيل المعلم تأهيلاً جامعياً خلال الفترة السابقة.

1. تمّت الإستفاده من الجامعات لتأهيل المعلمين أثناء الخدمة
3. إنشاء أكاديمية مهنية لاستمرارية تدريب معلم التعليم العام وتطوير أدائه تحت إشراف وزارة التربية والتعليم.
3. إصدار قانون المجلس القومي للمهن التربوية والتعليمية ليكون مسؤولاً عن تمهين وظيفة التعليم ومنح الترخيص لممارسة المهنة (رخصة المعلم).
4. تضافر جهود الاتحادات المهنية للمعلمين من أجل تحسين الوضع المعيشي للمعلمين من خلال رفع سن العمل(المعاش) للمعلمين الى 65 سنه وزيادة العلاوات المخصصة بالنسبة للمعلمين خاصة هؤلاء العاملين فى المناطق الصعبة والنائية ، ما زال العمل مستمراً.

13 – تسخير التكنولوجيات الجديده للمعلومات والإتصال للمساعدة على تحقيق أهداف التعليم للجميع.

تم تطبيق مشروع التعليم الإلكترونى حيث بلغ متوسط عدد الفصول الالكترونيه التى فتحت 75 فصلاً بالاضافة الى تدريب 120 معلماً لنيل الرخصة السودانيه لقيادة الحاسوب . تمت الإستفادة من التعليم عن بعد والمطبق فى بعض الجامعات السودانية.

14. المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف وفى تنفيذ الإستراتيجيات في مجال التعليم للجميع وللاستراتيجيات على الصعيد القطرى والإقليمي والدّولي.

يوجد نظام متابعة الخطط والتنفيذ لهذه الإستراتيجيات من خلال إستمارات محددة تصدر من المجلس القومى للتخطيط الإستراتيجى، وفق مؤشرات التقويم والمتابعة

ويتم أيضا متابعة تنفيذ أهداف التعليم للجميع من خلال زيارات المتابعة والتقويم التى تتم من الولايات .الدراسات والبحوث مثل :

5. المسح القاعدى لتعليم الأساس لعام 2007 م
6. الدراسة التحليلية لمرحلة التعليم الثانوى 2013م
7. الدراسات الخاصة بتعليم الرحل ، البنات ، التربية الخاصة ، مسح الصحة المدرسية ، التحصيل الدراسى للمواد الأساسية للصفوف الرابع والسابع.
15. الاعتماد على الآليات القائمة لتعجيل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع.

التنسيق مع الشبكات وإئتلافات التعليم للجميع الوطنية والعالمية.

3-4 : المبادىء والمرتكزات لخطة التعليم للجميع 2002-2015 م

تشير خطة التعليم للجميع الوطنيه على الإلتزام بالمبادىء الأّتية :

1. أحقية التعليم الأساسى للجميع.
2. إتاحة فرص التعليم الجيد النوعية للجميع.
3. المساواة بين الجنسين وإحداث التوازن الجغرافى فى المدخلات التعليمية.
4. التوازن فى فرص الإنتفاع العادل بخدمات التعليم لجميع الفئات الاقل حظاً مثل الرحل والأطفال المتأثرين بالحراك القسرى نتيجة للحروب والكوارث واطفال المناطق النائية.
5. إقرار تكامل خطة التعليم للجميع فى إطار واسع مع خطط التنمية وتخفيف حدة الفقر، وأن تتناغم مع الخطة الكلية للقطاعات الأخرى.

4-4 : الإتساق بين الإلتزامات الوطنيه وأهداف التعليم للجميع

وخطة تطوير التعليم بالوطن العربى:

1. تعتبر خطة التعليم للجميع جزءاً أساسياً من الإستراتيجية ربع القرنية (2007-2031م) والخطط الخمسية لقطاع التعليم، وهى متكاملة جميعها مع خطط التنمية الوطنية، وخطة تطوير الوطن العربى.
2. يتم تنفيذ خطة الأهداف التربوية، وفقاً للميزانيات المخطط لها ضمن الميزانية العامة لوزارة التربية والتعليم الإتحادية، ووزارات التربية والتعليم فى الولايات بناء على الأولويات.

الخطط والإستراتيجيات الخاصة بالتعليم النوعى :

وتتلخص فى الاتى :

1. الاستراتيجيات الخاصة بالتعليم النوعى وهم تعليم أبناء الرحل 2012-2016، التربية الخاصة (2012-2016م) ، الاطفال خارج المدرسة 2009-2016 م.
2. استراتيجية تطوير التعليم فى دارفور(2012-2015م).
3. استراتيجية إصلاح سياسات التعليم الثانوى وخطته 2012(2015--2021م).
4. استراتيجية التّسريع بتعليم البنات خاصة فى المناطق النائية المتأثرة بالحرب لعام2004 م- 2010 م.

القسم الخامس
ملاءمة إطار التعليم للجميع

5-1 المجالات التي شهدت توافق بين أهداف التعليم للجميع و التوجهات الوطنية :

أولاً : فى مجال تعليم أبناء الرحل :

يعتبر تعليم ابناء الرحل من الضروريات الملحة حتى يمكنهم من الانصهار فى مجتمعهم والقيام بواجباتهم وزيادة انتاجهم فهم يمثلون شريحة كبيرة من المجتمع السودانى 9.1 % من مجموع السكان وفقاً لنتائج الإحصاء السكاني الخامس لعام 2008م. . أستند هذا النوع من التعليم على دراسة من المركز القومى للمناهج والبحث التربوى للجوانب الاجتماعية والصحية والإقتصادية، وقد اظهرت الدراسة أن المدرسة المتنقلة هى أنسب الحلول لتعليم أبناء هذه الفئة ، وهى مدرسة ذات أربعة فصول وذات المعلم الواحد يتم تدريبه تدريباً خاصاً يتلاءم مع هذا المجتمع فهو قائد له.

- يقوم هذا المشروع على الشراكة الفعلية بين المجتمع المدنى حيث تم التزام من المواطنين بتحفيز المعلمين بحوافز عينية ومالية مثلاً (اعطاء المعلم (10) رأس من الضأن وناقة (شايل) وجمل ركوب بالإضافة الى الإعاشة والتزامهم بنقل المدرسة عند الترحال) بينما تقوم وزارة التربية والتعليم بالولاية والمحلية بتوفير المعلم، ودفع راتبه وتدريبه، كذلك تقوم منظمة اليونسيف بتوفير الخيم ومدخلات البيئة التعليمية .

تم انشاء إدارة تعليم الرحل بقرار من رئاسة الجمهورية فى يونيومن عام 2000 م تتمثل أهدافها فى الاتى:

1. إيجاد فرص ميسورة ومتاحة لتعليم أبناء وبنات الرحل.
2. تطوير الحياة بمجتمع الرحل دون المساس بنمط حياتهم.
3. تمكين الرحل من الإلمام بالمعلومات، والأفكار اللازمة لنمو مجتمعهم إجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

يستهدف مشروع تعليم الرحل أبناء الرحل فى الفئة العمرية للتعليم. وتعتبر المدرسة المتنقلة من المبادرت التعليمية الرائدة فى هذا المجال. يعتبر هذا النوع من التعليم مثالاً للشراكة القائمة بين الدولة والمجتمع المحلى للرحل والمنظمات. ويركز على رفع نسبة الإستيعاب عامة لأبناء الرحل والتركيز على تعليم الفتيات. وينتشر الرحل فى مساحة واسعة من السودان تغطى (14) ولاية. ويعتبر تعليم أبناء الرحل من التجارب الرائدة فى مجال توفير التعليم لكل الفئات فى مناطقهم.

بدراسة الجدول ادناه يلاحظ الاتى:

شهد تعليم ابناء الرحل زيادة واضحة كما هو موضح في الجدول (5-1) أدناه. إذ بلغ معدل النمو السنوى للاستيعاب 15.7 % للجنسين 17.8 % للبنات مقارنة 14.5 % للبنين .أما مؤشر تعادل الجنسين ما زال ضعيفاً فقد بلغ 0.6 % إذ يحتاج تعليم البنات لهذه الفئة الكثير من الجهد، حتّى يتم تشجيع المجتمع بإرسال بناتهم الى المدرسة. بلغ أعداد المدارس المتنقلة للعام الدراسى 2011م 1476 مدرسة حتّى الصف الرابع ؛ وهى مدارس ذات المعلم الواحد تم تدريبه وتزويده بجرعات خاصة تناسب العمل فى هذه المدارس .

جدول (5-1) تطور استيعاب تعليم أبناء الرحل فى الفترة من 2001-2011 م

العام الدراسى	عدد المدارس	عدد التلاميذ		المجموع	تعادل الجنسين
		بنين	بنات		
2002/2001	762	41,690	22,400	64,090	0.5
2011/2010	1476	102529	62489	165018	0.6
معدل النمو السنوى	% 9.4	% 14.5	% 17.8	15.7%	

المصدر: وزارة التعليم العام،ادارة تعليم الرحل2006 - 2011م.

تم تقويم تعليم أبناء الرحل فى السودان ثلاث مرات ، وقد خرجت الدراسات بعدة نتائج أهمها (المؤتمر القومى 2012، الورقة المحورية لواقع التعليم) :

1. ليس كل مجتمعات الرحل متنقلة بالكامل مع اختلاف نمط الترحال فى كثير من الحالات.
2. أسهمت أنشطة التوعية وتحريك المجتمعات فى إيجاد اتجاه ايجابي بين بعض مجموعات الرحل تجاه أهمية تعليم أطفالهم بالإضافة إلى أن الأطفال أنفسهم يرغبون فى الذهاب إلى المدرسة بدافع ذاتي.
3. الصفوف المتعددة الحالية ووسائل المدرسة المتنقلة لم تعد تلبى الحاجات المتباينة وأسلوب الحياة للرحل والمجتمعات الرعوية.
4. 36 % من معلمي الرحل غير مدربين، وهم يركزون على الدورات التدريبية المكثفة بالإضافة إلى نقص واضح فى دليل المعلم.
5. قلة التمويل الحكومي مما أدى الى زيادة الأعباء الماليةعلي الأباء من حيث دعم المعلم، وتوفير المدخلات التعليمية للمدرسة.
6. عدم تشجيع الرحل لتعليم البنات بصفة عامة ، وقد أظهرت نتائج المسح الأخير ان 75 % من الأباء يفضلون الزواج المبكر، وقد انعكس ذلك فى زيادة ظاهرة الغياب والتسرب.
7. يحتاج تعليم الرحل فى السودان الى بذل المزيد من الجهد فى هذا القطاع المهم فى البنية الاقتصادية للسودان. وتكمن مشكلة تعليم ابناء الرحل فى ان المدرسة المتنقلة تصل حتى الصف الرابع، وتحتاج إلى تكملتها إلى الصف الثامن مع ضرورة وجود الداخليات لضمان بقاء التلاميذ فى المدرسة عند رحيل أسرهم فى موسم الترحال، وقد بدأ العمل بصورة محدودة فى بعض ولايات السودان، وبدعم من الحكومة الإتحادية، وهى تعتبر من التحديات بالإضافة إلى تدريب المعلم. حيث وضعت وزارة التربية والتعليم إستراتيجية خاصة للإسراع بتعليم أبناء الرحل 2013-2016 م.

ثانياً : فى مجال التربية الخاصة (الاطفال ذوى الحاجات الخاصة) :

1. اهتمت وزارة التعليم العام بأمر التربية الخاصة فقد صدر القرار الوزارى رقم (4) لسنة 2004 م بانشاء إدارات للتربية الخاصة بالولايات .
2. بلغت نسبة النمو السنوى لمؤسسات تعليم ذوي الاعاقة 11 % فى الفترة من 2001 الى 2011م كما بلغ معدل النمو السنوى للمستفيدين من إنتشار مراكز تعليم الاطفال ذوى الاعاقة 39.7 % حيث وصل عددهم فى عام 2011م الى 55,567 تلميذاً وتلميذة، .بلغ
3. عدد المعلمين العاملين بهذه المراكز 562 معلماً ومعلمة لعام 2011م . تراوحت نسب المؤسسات غير الحكومية (73 % الى 60 %) مما يدل على اهتمام الدولة بتوفير حق التعليم لجميع الأطفال، وبالتالى ازدياد مؤسساتها .
4. بلغ أعداد المستفيدين من هذه المراكز حسب حالات الإعاقة مثل الإعاقة المزدوجة والذهنية، الحركية، السمعية، والبصرية .. بلغ عدد المعلمين العاملين فى هذه المؤسسات 562 معلماً ومعلمة فى التخصصات المختلفة مثل علم النفس ، علم الاجتماع ، ولغة الإشارة وغيرها كما هو مبين في جدول (5-2) أدناه .

جدول رقم (5-2)

عدد المؤسسات والمعلمين والتلاميذ الملتحقين بالتربية الخاصة فى الفترة من 2001-2011م

العام	اعداد	اعاقة مذدوجة	ذهنيه	حركية	سمعية	بصرية	المجموع الكلى	المعلمون	% المؤسسات غير الحكومية
2001	27	250	590	142	600	380	1,962	269	73%
2011	77	2,680	21,989	6,971	7,417	16,510	55,567	562	62%
نسبة % النمو السنوى	11.0	26.8	43.6	47.6	28.6	45.8	39.7	7.6	

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، كتب الاحصاء التربوى لفترة من 2001-2011م

تقويم تعليم ذوى الحاجات الخاصة :

فى دراسة حديثة قام بها المجلس القومي لرعاية الطفولة لعام2007 م بالتعاون مع منظمة رعاية الطفولة السويدية، بعنوان دراسة مسحية استطلاعيه لأوضاع الأطفال ذوى الإعاقة بولايتي الخرطوم والنيل الأزرق.

أوضحت الدراسة فيما يتعلق بمؤسسات الدمج التعليمية للأطفال ذوى الإعاقة من مدارس ورياض أطفال بأن عدد الذكور المنتسبين لهذه المؤسسات أكبر من الإناث وتشمل أنواع الإعاقة الحركيه، العقلية، السمعية، البصرية وأخيراً الشلل الدماغى وصعوبات التعلم ، المعلمون غير مدربين للتعامل مع هؤلاء الأطفال، ولا يوجد أخصائيون، وبالتالي ليست هناك طرق ووسائل تدريس خاصة بهؤلاء الأطفال.

جاء فى توصيات هذه الدراسة :

1. الاهتمام بالجانب الاجتماعي والنفسي والتربوي للأطفال ذوى الإعاقة وتوفير الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين فى المؤسسات التربوية ومدارس الدمج ورياض الأطفال والمستشفيات.
2. وضع المناهج والبرامج الخاصة، وتوفير الوسائل التعليمية والتدريبية للأطفال ذوى الإعاقة داخل مدارس الدمج والرياض، وتوفير الوسائل الترفيهية والألعاب.
3. التبني الكامل لسياسة دمج الأطفال ذوى الإعاقة بالمدارس العادية والإهتمام بالتعليم قبل المدرسي.

فى عام 2012 م قامت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة اليونسيف بوضع استراتيجية تطوير تعليم الأطفال ذوى الاعاقة للفترة من (2013-2016م) ،كما عكفت الوزارة مع خبراء منظمة اليونسكو لتطوير البرامج الخاصة بهذه الفئة، مثل: انتاج دليل صعوبات التعلم ، تدريب مدربين لتدريب المعلمين وإصدار اللوائح الخاصة بمراعاة الدمج، خاصة عند بناء مؤسسات تعليمية جديده بالإضافة إلى طباعة المقرر الدراسى بلغة (برايل) مستفيدين من الجهات الداعمه فى هذا المجال.

ثالثاً : فى مجال تعليم الاطفال خارج المدرسة (التعليم البديل) محو الامية وتعليم الكبار:

يتم تطبيق نظام بديل مرن، وتم وضع منهج منفصل يجارى المنهج النظامي (مدرسة نظامية بفصول حقيقية) قام بتأليفه وأعداده المركز القومي للمناهج والبحث التربوي- بخت الرضا وفقاً لوثيقة المنهج التعويضي لعام 2005م وأقرته وزارة التربية والتعليم العام ليتم تعميمه لولايات السودان كافة.

إن أهدافه هي ذات أهداف منهج مرحلة التعليم الأساسي، وقد صمم خصيصا لفئات عمرية مختلفة حرمت من التعليم ، أو نالت حظاً ضئيلاً من التعليم الأساسى أو لم تتمكن من مواصلة التعليم العام النظامي بسبب ظروف إجتماعية، أو أقتصادية، أو سياسية ويتم من خلاله تدريس محاور التعليم الأساسي ذي الثماني سنوات في فترة أربع سنوات فقط، وذلك تقديرا لوضعهم كطلاب كبار في السن، ولديهم خبرات في الحياة تعينهم على فهم المنهج ليمتحن بعدها الطالب، وفقا لهذا المنهج لشهادة التعليم الأساسي مع رصفائه الذين أكملوا (8 سنوات) ، وقد سمي بالمنهج التعويضى لانهّ يمكن الفئة المستهدفة من تلقى التعليم الأساسي، والإندماج في نظام التعليم ،ويعوضهم عما فاتهم من تعليم رسمي أيضاً بالمنهج المضغوط، حيث يتم بمقتضاه تقليص عدد سنوات مرحلة الاساس من 8 سنوات إلى 4 سنوات (من المستوي الأول وحتي الرابع) ، حيث تصبح السنوات من الاولى وحتي الثالثة في عام واحد بما يعادل المستوى الاول ، ويعادل الصفين الرابع والخامس المستوى الثاني ، ويمثل المستوى الثالث الصفين السادس والسابع ، أما المستوى الرابع فيعادل الصف الثامن ويدرس فيه منهج الصف الثامن ويمكن من مواصلة التعليم للمرحلة العليا.

يستهدف البرنامج الاتى :

- الأطفال فى الفئة العمرية (7-9) سنوات من الذين لم يلتحقواأصلاً أو الذين فشلوا فى الإستمرار فى الدراسة .
- الأطفال فى الفئة العمرية (10-14) من الذين لم يلتحقوا أصلاً أو الذين التحقوا بالمدرسة من قبل، ولكنهم تركوا الدراسة من الحلقة الاولى أو الثانية.
- الشباب من فئة (15-24) سنّه ممن لم يلتحقوا أصلاً بالمدارس أو الذين التحقوا ولم يكملوا أو أكملوا مرحلة التعليم الاساس ولم يلتحقوا بالمدرسة الثانوية.

رابعاً : فى مجال تعزيز المجالس التربوية وصديقات المدرسة :

- يؤدي الجهد الشعبى دوراً بارزاً فى دعم المدارس من خلال المجالس التربوية التى تساعد فى تسيير وتلبية الاحتياجات المدرسية، لذا يسعى مديرو المدارس الى تكوين المجالس التربوية وفقاً للوائح والقوانيين التى تضم مجالس الاباء وصديقات المدرسة اللائى يقمن بدور عظيم فى استقرار التلاميذ فى المدرسة.بدأ تطبيق هذا المفهوم حديثاً فى مدارس المدن حيث لكل فصل مجموعة من الصديقات يعملن بالتشاور مع مرشد الصف ويقمن بزيارة يومية للمدرسة وتسهم الصديقات فى تلبية الاحتياجات التربوية مثل المساهمة فى طباعة الامتحانات الشهرية والاحتفالات واستقبال الضيوف فى المدارس والإعتناء بحل مشاكل التلاميذ مع مرشد الفصل، وتظل صديقات المدرسة حلقة الوصل بين المدرسة ومجالس الأباء.حيث تقوم المجالس التربوية بتغطية نفقات التسيير والصيانة بالمدرسة بينما تقوم المحليات بدفع مرتبات المعلمين وتدريبهم.

خامساً : فى مجال التعليم الالكترونى :

مشروع التعليم الإلكترونى من أهم الأنشطة التعليمية وإحدى الاولويات لخطتى التعليم للعام 2012م – 2014م فقد تم تحويل المبالغ المستقطعه من الولايات لصالح مشروع التعليم الإلكتروني بالولايات، فقد

بلغ متوسط عدد الفصول الإلكترونيه التى فتحت 75 فصلاً بالإضافة إلى تدريب 120 معلماً لنيل الرخصة السودانيه، وتوريد وتركيب عدد من أجهزة معامل الحاسوب (الشماليه ،النيل الابيض، نهر النيل ، شمال دارفور وشمال كردفان وجنوب كردفان والجزيرة التى تميزت بتأهيل مركز التعليم الالكترونى .

سادساً : فى مجال تطوير التعليم القرآنى والدراسات الاسلامية :

مشروع تاج الحافظين يتم تطبيقه فى مجال التعليم الدينى وهو يشمل 78 مدرسة على مستوى الولايات منها 12 مدرسة داخل ولاية الخرطوم، أما المنهج فقد تميز بأنه مضغوط في سنتين، يجلس الطالب لامتحانات شهادة الأساس، تم تطبيق هذه التجربة منذ عام 2012م ، وتوضح المؤشرات بأنها تجربة تحتاج إلى تقييم ، وهنالك رغبة قوية من بعض الدول المجاورة للمشاركة في التطبيق (تشاد، الصومال).

سابعاً : التعليم الاساسي(البنات والفتيات) :

- اهتمت الدولة بتعليم البنات منذ زمن بعيد ونتيجة لتباين المناطق الجغرافية والثقافية فقد استند برامج تعليم البنات على أساس الدراسات والبحوث التى حددت الأسباب التى حالت دون التحاق البنات بالمدارس فى بعض المناطق منذ القرن الماضى (دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر فى تعليم البنات وبعض الدراسات) بالتعاون مع منظمة اليونسيف وتم عقد مائدة مستديرة لتعليم البنات عام 1990 م حددت فيها المجالات التى يجب البدء بها مثل التوسع فى التعليم الأساسي بالتركيز على الفتيات. التركيز على التوعية بأهمية تعليم البنات مستفيدين من الإعلام الشعبى ،والحملات القومية لطرق الابواب لتسجيل الاطفال فى سن التعليم، وذلك بمشاركة كل فعاليات المجتمع وكذلك ايجاد البدائل فى توفير فرص التعليم للفتيات خارج المدرسة مثل تعليم وتأهيل اليافعين . وتأمين مصادر التمويل.

- وقد ترجم هذا العمل فى استراتيجية تسريع تعليم البنات لعام 2009-2014 م. والتى أهتمت بتنفيذ برامج التوعية فى تسجيل الاطفال فى يوم القيد الوطنى لتشجيع الأباء لإرسال أبنائهم إلى المدرسة خصوصاً البنات وتوفير الزى المدرسى ووجبة إفطار بالتركيز على المناطق الريفية والنائية بالإضافة إلى إنشاء بعض البرامج الخاصة بترفيع المهارات الأساسية من خلال تبنى مبادرة نادى الفتيات.

ثامناً : وحدة طوارئ التعليم –التدخل السريع فى وقت الازمات :

تم إنشاء وحدة الطوارئ، تم تفعيلها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدنى والمنظمات العالمية والأجنبيه مما ساعد فى التدخل السريع أثناء أزمة السيول والأمطار ،التى تأثرت بها البلاد هذا العام

2-5 مساهمة إطار التعليم للجميع في تطوير التعليم بالبلاد:

لقد أسهم إطار التعليم للجميع في زيادة الطلب الإجتماعي علي التعليم وتحريك المجتمع المحلي حيث قامت عدة منظمات وطنية فاعلة تبنت قضايا الدعم والمساندة لتحقيق أهداف التعليم للجميع وخاطبت متخذي السياسات من خلال المؤتمرات واللقاءات والندوات. وكان نتيجة هذا الحراك أن أحدث وعياً عاماً لدي المواطنين بأهمية التعليم ودوره في التنمية وبناء السلام.

أدي إلتزام الدولة بإعلان التعليم للجميع إلي تطوير القوانين والسياسات والاستراتيجيات الموفية إلي تعليم جيد النوعية ويقوم علي أسس العدالة والإنصاف.

3-5 العوامل الموثرة في تنفيذ أهداف التعليم للجميع :

تتمثل العوامل المؤثرة في تنفيذ التعليم للجميع في:

1. التخطيط الجيد القائم علي بيانات ومعلومات موثوقة وحديثة تمكن من تشخيص السياق الوطني، وتنبثق منها خطط تتسم بالواقعية وتلبي حاجات الفئات المختلفة للسكان.
2. التمويل الكافي لإنفاذ الخطط والبرامج.
3. الأطر الإدارية والفنية المقتدرة، والمنوط بها تنفيذ ومتابعة وتقويم برامج ومشروعات الخطط.
4. الإعلام الكافي بالخطة، وتنوير قطاعات المجتمع كافة بها، وانفعالهم بها وإشراكهم في تنفيذها وذلك منذ أن بدأ الإعداد للخطة.

القسم السادس
آفاق مابعد 2015م

6-1 أهم الدروس المستفادة فيما يتعلق بالتعليم للجميع منذ 2000

من أهم الدروس المستفادة من خلال الفترة السابقة، رغبة المجتمع بتشجيع أبنائهم للتعليم الأساس مما أدي لإنتشاره والتوسع فيه.

1. زيادة اهتمام الدولة بالتعليم، والذى ترجم فى وضع الاستراتيجيات لتطوير التعليم وتوفير حق التعليم للجميع لكل الفئات خاصة فى المناطق النائية والاطفال فى الظروف الصعبة مثل تعليم المعاقيين والرحل وغيرهم.
2. توسع فى الاستثمار فى مجال التعليم خاصة التعليم الخاص والقطاع الخاص خاصة فى المدن والحضر.
3. اللجوء الى المبادرات فى مجال التمويل مثل انشاء صندوق دعم التعليم (اعمار الشرق ، بالاضافة الى زيادة رغبة المنظمات الوطنيه والعالمية فى التمويل رغم محدوديتها.
4. وضع استراتيجية خاصة بتطوير التعليم الثانوى وإعادة صياغة سياسات وبناء القدرات للمعلمين.
5. التركيز على التعليم الفنى والحرفى وربطه بسوق العمل.

المسائل التي برزت والنقص وماذا يتعين القيام به

1. لم تتحقق كل أهداف التعليم للجميع إذ أنه ما زال هنالك فجوة لتحقيق الاهداف:
2. يوجد تفاوت واضح بين الولايات ، والفئات الخاصة.
3. لايوجد تمويل كافى لتعميم تعليم الاساس
4. نقص واضح فى تدريب المعلمين ورفع كفاياتهم.
5. تدنى فى البيئة التعليمية للمدارس

الأولويات والإستراتيجيات :

1. تطوير المناهج من خلال وثيقة المدى والتتابع المجازة .
2. اعتماد المواد المنفصلة وتطوير طرق التدريس.
3. التركيز على تطوير المناهج الخاصة باللغات: العربية والانجليزية والفرنسية
4. التركيز على المواد العلمية ومادة الرياضيات.
5. تخفيف المناهج والتركيز على المهارات الأساسيةالإهتمام بالجانب العملى وتوفير المعامل للمواد العلمية ومعامل الحاسوب.
6. الاهتمام بالمعلم وتدريبة وتمهينه، وفق معايير مهنية عالية الجودة ويتم ذلك من خلال :

إنشاء أكاديمية مهنية لتدريب المعلمين والتركيز على التطوير المهنى اثناء الخدمة .

1. وضع إستراتيجية تدريب المعلمين والإداريين فى الفترة من 2014-2016م
2. توفير التمويل الازم لتغطية التكلفة الكلية للتدريب والترقيات للمعلمين .
3. تخصيص الموارد الكافية لمستويات الحكم المحلى لتقوم بمهامها تجاه الصرف على التعليم .
4. زيادة التمويل للتعليم
5. انشاء صندوق دعم تطوير التعليم
6. إضافة عام دارسى للنظام التعليمى فى بداية العام الدراسى 2015-2016 .

7. تطوير التعليم الثانوى بأقسامه المختلفة من خلال:
إستراتيجية تطوير التعليم الثانوى وإصلاح السياسات وبناء القدرات.2014-2020م.
8. التركيز على التعليم الفنى والحرفى .
9. إزالة التفاوت بين الولايات والإهتمام بالفئات الأقل حظاً
10. إستراتيجية تطوير تعليم أبناء الرحل.
11. إستراتيجية تعليم البنات.
12. إستراتيجية تطوير تعليم الأطفال ذوي الإعاقة.
13. إستراتيجية الأطفال والشباب خارج المدرسة.
14. دعم إستراتيجية التغذية المدرسية، و الداخليات في الولايات المستهدفة لزيادة نسبة الاستيعاب والحد من التسرب .

6-2 التحديات ومقترحات الحلول:

1. القصور في التغطية والتفاوت في فرص التعليم وكفاءته وكفايته فى الولايات .
2. اختلال التوازن في فرص التعليم بين المناطق والأقاليم المختلفة، وكذلك تفاوت بين الفئات الاجتماعية والجنس والريف والحضر، في الإمكانات المتاحة، ومن أخطر نواتج هذا الاختلال هجرة الأسر الريفية إلى المدن.
3. كيفية توفير المدخلات التعليمية الملائمة والجيدة لتوفير بيئة تعليمية تمكن جميع الدارسين ولاسيما الفئات الأقل حظاً من بلوغ مستويات جيده فى التعليم فى ظروف موارد شحيحة تتجاذبها أولويات موضوعية متعددة .
4. الأثر السالب لأوضاع المعلم المهنية والاجتماعية والاقتصادية الذي تسبب فيه انتقال مسئوليات التعليم الأساسى إلى المحليات التي يعجز بعضها عن الوفاء بالتزاماته المالية.
5. ضعف نظام إدارة المعلومات التربوية أثر سلباً فى قيام آلية واضحة للتقويم والقياس لأهداف الإستراتيجية.

رغم ارتفاع نسب الإستيعاب والالتحاق بالتعليم توجد نسب مرتفعة من التسرب وعدم اكمال المرحلة مما أثر سلباً على توسيع نطاق الانتفاع بالتعليم.

6-3 التدخلات،الأولويات والإستراتيجيات الوطنية للمستقبل و الرؤى المستقبلية وآفاق ما بعد 2015م:

التعليم للجميع حق من حقوق الإنسان وفقاً لقانون تخطيط التعليم لعام 2001م وقانون حقوق الطفل لعام 2010م كما إن مصادقة السودان على المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل تعنى ضمنيا ترجمة الأحكام الواردة فيها إلى تشريعات وطنية، ولقد إشتمل صراحة في كثير من المواثيق والعهود والاتفاقات الدولية على الحق في التعليم.

معالجة قضية نوعية التعليم من اهداف التعليم للجميع :

الهدف الأول : الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة :

1/ لابد من وجود إتزان بين البرامج جيدة التصميم للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة بمثيلاتها من البرامج الشاملة التى تفضى إلى الارتقاء بالمستوى الصحى والغذائى للأطفال، لاسيما

لصالح الأطفال الأشد حرمانا، وهو الأمر الذي يطرح ضرورة الالتفات إلى الرعاية والتربية في هذه المرحلة، خاصة بوصفها مرحلة تمهيدية تؤهل الأطفال وتجعلهم أكثر استعداداً للإلتحاق بالتعليم الابتدائى وإتمامه مما يعد تعويضاً عن الحرمان و عدم المساواة بالنسبة لأطفال الأسر الفقيرة.

2/ يفتقر ما يقرب من نصف أطفال السودان إلى برامج من هذا النوع، وتقع مسؤولية هذه المرحلة على عاتق الأسر والأطفال المنتمين إلى الأسر الأشد فقرا والأسر الريفية، هم الذين يفترض أن يستفيدوا أكثر من غيرهم من برامج الرعاية والتربية في مراحل الطفولة المبكرة فإنهم أقل من غيرهم إلتحاقا بهذه البرامج.

الهدف الثاني : تعميم التعليم الابتدائي:

لقد خطا السودان خطوات واسعة إلى الأمام باتجاه تعميم التعليم الإساسي لجميع الأطفال إلا أن هذا الهدف لم يتحقق كاملاً مما يتطلب فى المرحلة القادمة الى ضرورة إبتكار الكثير من التجديدات التى تساعد على جذب هؤلاء الأطفال إلى الإستفادة من فرص الخدمات التعليمية المتوفرة وكذلك الإستمرار فيه وإلى الإنتقال إلى مرحلة الإلزامية وتوفير تعليم مجانى لكل الفئات بالإضافة إلى التركيز على إستيعاب الأطفال فى الظروف الصعبة مثل الرحل ، اطفال ذوي الإعاقة واللاجئيين والنازحين المتأثرين بالحروب الأهلية.

أوجه التفاوت في مجال التعليم:

يعانى السودان من اختلال واضح فى التوازن بين الولايات والمناطق بالإضافة إلى الجنسين خاصة فى المناطق الريفية ، مما يتطلب الاتى :

1/ وضع استراتنيجيات قطاعية مستهدفين سد الفجوة بين الاقاليم وبين الجنس .

2/ العمل على خفض أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس:رغم الجهد المبذول منذ العام 2000 م مازالت الفجوة قائمة خاصة فى المناطق النائية والريفية .

3/ إبتكار برامج مساعدة فى التقليل من التسرب وعدم اكمال المرحلة مثل برامج التغذية المدرسية ، مشاريع الحد من الفقر خاصة فى المناطق الريفية بالإضافة إلى إبتكار المدارس المنتجه .

الهدف الثالث : تلبية حاجات التعليم لدى النشء والكبار

ـ عمل السودان على تلبية حاجات التعلم لدى النشء والكبار من خلال التوسع في التعليم النظامي الثانوي والعالي و إكتساب المهارات بالطرق النظامية و غير النظامية ومن خلال التعليم غير النظامى الذى كثيرا ما يرتبط بتنمية المجتمعات المحلية، مثلما يرتبط بالمنظمات غير الحكومية التى تضطلع بدور مهم على هذا الصعيد حيث تتفرع برامج التعليم خارج نطاق التعليم النظامي.

ـ التركيز على المهارات الاساسية من خلال التوسع في المعاهد الحرفية والمدارس الفنية مع ضرورة ربطها بسوق العمل .

الهدف الرابع : محو الأمية وتوفير بيئات التعلم

هدف أساسى لا يزال يتطلب المزيد لتحقيقه ....

بلغت نسبة الأمية في السودان «31.8%» فيما أعلن المجلس القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار عن خطة جديدة لخفض نسبة الأمية إلى «10 %» بحلول العام «2015م»، وصنفت ولايات جنوبي كردفان ودارفور والنيل الأزرق الأعلى نسبة في الأمية. (الإنتباهة يوم 16 - 09 -2013-م)

الإنصاف ومحو الأمية : أعلى نسب الأمية في المناطق الأشد فقرا ... ونلاحظ هذه العلاقة بين الفقر والأمية على كل المستويات، وحتى على مستوى الأسر، ولأسباب اجتماعية أو ثقافية أو سياسية متنوعة، يوجد فئات سكانية بعينها(الرحل – مناطق الحرب والنزاع– الأشخاص ذوى الإعاقة) تعانى من قلة فرص الإنتفاع بالتعليم النظامى وبرامج محو الأمية.

تطوير استراتيجية محو الأمية للشباب والكبار، وربطها بمحو الأمية الوظيفى مع تقديم الدعم السياسى والمالى .

الاستفادة القصوى من الطاقات الشبابية فى محو أمية المجتمع.

الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى توفير حق التعليم للجميع.

الهدف الخامس : التكافؤ والمساواة بين الجنسين :

1/ بذل السودان جهداً مقدراً فى سد الفجوة بين الذكور والاناث خاصة فى المناطق الريفية والنائية مما يتطلب وضع استراتيجية واضحة لتركيز التعليم بين تلك الفئات

2/ رغم أنه لا يوجد أى نوع من أشكال التحيز في مضامين المواد التعليمية وذلك من خلال تحليل مضامين الكتب المدرسية وطرق التدريس يوجد بعض التمييز فى التحصيل الدارسى لكل من الذكور والاناث.

3/ ابتكار العديد من البرامج المصاحبة للمناهج والتى تساعد فى تطوير المهارات وتوفير مشاريع مدرة للدخل.

الهدف السادس : تحسين نوعية التعليم

إن الجودة هي جوهر عملية التعليم، فمن غير المرجح أن يتقن الأطفال المهارات الأساسية عندما لايوجد معلمون مؤهلون، ومواد تعليمية جيدة، ووقت كاف للدراسة، وتجهيزات مدرسية مناسبة.

التركيز على زيادة التحصيل الدراسى لجميع المستهدفين من خلال :

1. انشاء نظم مبتكرة للقياس والتحصيل الدراسى .
2. توفير الداخليات خاصة فى المناطق الريفية والفئات الخاصة.
3. تحسين البيئة التعليمية مثل الإجلاس، وتوفير الكتاب المدرسى، والوسائل التعليمية
4. التوسع فى التعليم الإلكترونى والإستفادة القصوى من وسائل التكنولوجيا والإتصال.
5. تكثيف التدريب أثناء الخدمة للمعلمين وفق المعايير المهنية.
6. تحسين وضع المعلم مع توفير كل العلاوات والضمانات الخاصة برفع مستواه المعيشى
7. الاهتمام بالمبانى وفق معايير الجودة
8. زيادة القوى العاملة في مجال التدريس وتحسين مهاراتها:
9. تعيين عدد الكافي من القوى العاملة في التدريس ، وتحديد نوعية تدريبها .
10. انشاء الاكاديمية المهنية لتدريب وتاهيل المعلمين .
11. تفعيل قانون التمهين لمهنة التعليم .
12. استحداث بيئة مؤاتية للسياسات الخاصة بالتعليم :

التركيز على التخطيط :

منذ العام 2000 بذلت وزارة التعليم جهداً مقدراً لوضع خطط وطنية لقطاع التعليم وأُدرجت تدابير محددة واضحة لمعالجة أوجه التفاوت وتحسين نوعية التعليم، تحديد الأولويات .وتلخص فى تنفيذ الاستراتيجية ربع القرنيه 2007-2031 م والخطط الخمسية بالاضافة الى الاستراتيجيات الموجهة

للفئات التى تعانى من ضعف مستوى التعليم (البنات ، التربية الخاصة ، الرحل ،النازحين) ويتطلب ذلك فى الاتى :

1. تقوية نظام ادارة المعلومات التربوية والتركيز على المدرسة والطالب.
2. ضرورة إدخال تغييرات جوهرية على الهيكل التنظيمى لنظم التعليم من أجل مواكبة التوسع والاهتمام بقضايا النوعية.
3. تغيير السلم التعليمى الجديد باضافة عام دراسى لمرحلة التعليم الاساسى بدءاً من العام الدراسى 2015 م – 2016م.
4. تطبيق منهجية الخريطة المدرسية لضمان التوزيع العادل للخدمات التعليمية بالتركيز على الفئات الضعيفة

المجتمع المدني :

منذ منتدى داكار يضطلع المجتمع المدنى بدور ترويجي بارز للعيان، ونادت سياسات قطاع التعليم إلى إقامة شراكة بين القطاع الحكومى و الأهلي، يتجاوز الدور التقليدي لتقديم الخدمات الي تقديم التصورات والمقترحات التى أثرت تاثيراً ملحوظاً في صياغة الخطط الوطنية للتعليم، ووسعت فرص المشاركة في برامج العمل.

1. تعزيز دور المجتمع المدنى ورفع قدراته للمناصرة مع تكثيف التدريب .
2. استحداث منظمات مثل المجالس التربوية ، اتحادات ومؤسسات المعلمين وصديقات المدارس .
3. تعزيز الشراكات لجميع المنظمات والمؤسسات الوطنيه ومنظمات الامم المتحده والمنظمات الاجنبية .

تطبيق اللامركزية :

تطبيق اللامركزية في مجال السياسات المالية والسياسية والإدارية في قطاع التعليم ،منحت المدارس فرصاً أكبر للاستجابة للاحتياجات الخاصة للمجتمعات المحلية.واثرت هذه السياسة بصورة واضحة فيما يتعلق بتأثيره على فرص الانتفاع وتحسين نوعية التعليم، ويمثل عدم الوضوح في تحديد الأدوار والمسؤوليات تحدياً كبيراً لذلك.

-تقوية نظام الامركزية فى مجال التمويل والادارة والاشراف على التعليم الاساسي

- زيادة التمويل الحكومى على التعليم خاصة تعليم الأساس.

- ايجاد مصادر بديلة للتمويل مثل صندوق دعم تطوير التعليم .

اعتماد أهداف محددة لزيادة الالتحاق بالتعليم :

تمثل تكلفة التعليم عبئا ثقيلا على كثير من الأسر، وخاصة الأشد فقرا، ولقد سعت الحكومة إلي إنشاء برامج موجهه لهذه الأسر لتقليل الأعباء المالية وتشجيعهم على تعليم أبنائهم خاصة الفتيات .. وقد برزت مجموعة من البرامج الناجحة في هذا الصدد.

مواجهة مسألة عمالة الأطفال :

على الرغم من أن البرامج المختلفة التي تقدم المساندة لأسر الأطفال العاملين قد نجحت نجاحاً نسبياً في تقليل عمل الأطفال، وعلى الرغم من وضع تشريعات تحظر عمل الأطفال، مازال هناك أطفال يعملون، وهو الأمر الذي أدى إلى إستحداث برامج بديلة ومبتكرة لتلبية احتياجات الأطفال العاملين ، وإن كانت هذه البرامج مازالت تتسم بالمحدودية، إحتمالات عودة الأطفال إلى العمل وتعاظم إمكانية استمرارهم في التعليم .

التقدم المحرز في تمويل التعليم للجميع،

على الرغم من منح المزيد من الأولوية المالية للتعليم خاصة التعليم الأساسي، مازال هناك تردى في وضع التعليم ومكانته في جدول الأعمال والأولويات.

- تفضيل الإنفاق على التعليم الابتدائي في البلدان ذات الدخل المنخفض:

يمثل الإنفاق على التعليم الابتدائى إحدى الوسائل القوية المتاحة للحكومات على صعيد السياسات لتحقيق مكاسب في مجال الحد من الفقر.

أعباء ثقيلة على كاهل الأسر الفقيرة :

على الرغم من أن قانون تخطيط التعليم يوفر أحكاما تكفل مجانية التعليم فإن معظم الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية العامة يتحملون نفقات من نوع ما، وتمثل التكاليف المدرسية ما يعادل جزءاً كبيراًمن تقدير صرف الأسرة مما يشكل عبئاً على عاتق الأسر الأشد فقرا وعادة ما يكون مواصلة الدراسة بعد المرحلة الابتدائية أثقل على كاهل الأسر ذات الدخل المنخفض مما يضعف من احتمالات مواصلة التعليم وأحيانا يؤدي إلى انخفاض نسب الإلتحاق بالتعليم.

المعونة الخارجية لصالح التعليم للجميع :

1. زيادة التمويل من خلال تعزيز الشراكات وابتكار برامج مرتبطة بتعميم تعليم الاساس.
2. تطبيق نماذج مسنحدثة فى التمويل مثل انشاء صندوق دعم تطوير التعليم
3. زيادة التركيز على المناطق الريفية والأكثر حوجة:

توجهت كثير من المنح نحو المناطق الأكثرحاجة، و ذات الدخل المنخفض حيث كانت المستفيد الأكبر من المعونة الخارجية حيث تركز العون في المناطق التي تنخفض فيها نسب الإلتحاق بالتعليم والمساعدات نسبيا ومقارنة بالمناطق الأخري التي لا تعانى نفس المشكلة.

استراتيجيات الجهات المانحة ازاء التعليم :

تتباين استراتيجيات الجهات المانحة تجاه التعليم فبينما يركز بعضها على التعليم الأساسي، تركز مجموعة من الدول المانحة على مساعدة دول بعينها بشكل سنوي في الغالب فإن دولاً مانحة أخرى تقدم مبادرات للاستفاده من برامج ومبادرات لتخفيف آثار الفقر وتبني سياسات الحد من الفقر وهو الأمر الذي يؤثر إيجابيا على زيادة الإنفاق على التعليم وتحسين جودته.

العمل من أجل تحقيق التعليم للجميع

1. تلتزم الحكومة ببقاء التعليم للجميع كأولوية في مواجهة القضايا الناشئة وتولى الاهتمام الكامل لجميع عناصر واستراتيجيات وبرامج عمل التعليم للجميع. و لتحقيق أهداف برنامج التعليم للجميع من خلال :
2. إشراك الأطفال الأشد فقراً والأكثر بعداً عن العاصمة من خلال تحسين البنى الأساسية المدرسية، وإلغاء الرسوم المدرسية، وتوفير دعم مالي إضافي للأسر الأشد فقراً من خلال برامج ديوان الزكاة وبرامج الرعاية الإجتماعية، وإتاحة نظام تعليمي مرن للأطفال والشباب والعاملين من خلال المنهج الموازى والمنهج المضغوط، وتوفير تعليم إستيعابى للأشخاص ذوى الإعاقة، والفئات الأكثر حرماناً.
3. ضمان إستدامة التكافؤ بين الجنسين، ومواصلة تحقيق المساواة.

4. حشد وتدريب المعلمين على نطاق واسع .
5. تشجيع التنوع في برامج تعليم الشباب والكبار.
6. توسيع نطاق برامج محو الأمية.
7. تأمين إكتساب التلاميذ للمهارات الأساسية من خلال إيلاء إهتمام خاص لتدريب المعلمين، وتوفير بيئات للتعلم آمنة وصحية، وإتاحة التعليم باللغة الأم مع توفير موارد التعليم والتعلم الكافية
8. الحفاظ على الإنفاق الحكومي وزيادته .
9. تحسين القدرات الإدارية على جميع المستويات الحكومية.
10. إشراك المجتمع المدني في صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها .

دور المجتمع المدنى :

1. تقوية منظمات المجتمع المدني التي تمكن المواطنين من الترويج للتعليم للجميع ومساعدة الحكومة والمجتمع الدولى .
2. ضمان المشاركة على نحو منتظم ومتسق ومتماشى مع أهداف وزارة التربية والتعليم في مجال رسم السياسات التعليمية وتنفيذها ورصدها
3. تشجيع تدريب أعضاء منظمات المجتمع المدني في مجال تحليل وتمويل السياسات التعليمية .

دور الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف :

1. زيادة حجم الدعم المقدم من المنظمات العالمية والأجنبية للتعليم الأساس وتوزيعه بعدالة.
2. زيادة حصة التعليم الأساسي من الميزانية العامة للدولة.
3. اعتماد المبادرات فى مجال السياسات التعليمية مع زيادة الإلتزامات من وزارة المالية والاقتصاد الوطنى .
4. إعطاء أولوية خاصة للاهتمام بالتنسيق والتمويل .
5. تخصيص المزيد من الموارد لبرامج الطفولة المبكرة ومحو الأمية وغيرها من البرامج المخصصة للشباب والكبار و تنمية القدرات.
6. تقديم المعونة الفنية والمادية إلي بناء الخطط أوالإستراتيجيات القطاعية ،التى تهدف إلى تنفيذ البرامج والانشطة .
7. العمل علي بناء قدرات أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية والشركاء الوطنيين والمعلمين .

6-4 ملخص أهم النتائج :

1. لا تزال تكاليف الالتحاق بالتعليم المدرسى عائقاً أمام تعليم كثيرمن الأطفال والشباب على الرغم من إلغاء الرسوم المدرسية .
2. لم يتم التحقيق الكامل للتكافؤ والمساواة بين الجنسين
3. انخفاض مستوى التحصيل الدراسي في بعض الأماكن خاصة فى الأماكن الريفية والنائية ، ووجود مستويات متباينة .
4. لا تحظى محو الأمية بالإهتمام المطلوب، وأن هنالك قصورا واضحاً مع محدودية البرامج .
5. تدنى فى البيئة المدرسية مع اكتظاظ الصفوف الدراسية وتدهور مبانى قاعات الدرس، وقلة الكتب المدرسية، وعدم كفاية الوقت المخصص للدراسة.

6. تدنى فى كفايات المعلمين مع قلة انواع التدريب اثناء الخدمة .
7. وفي الختام يمكن القول إن السودان يعمل على تحقيق أهداف التعليم للجميع بإمكاناته المحلية وما يجده من تعاون خاص أقليمياً ودولياً .

المصادر والمراجع

المصادر

1/ وزاة التربية والتعليم : خلفية عن خطوات الالتزام منذ عام 1990م

2/ وزارة التربية والتعليم ،الاداره العامة للتخطيط التربوى :خطة التعليم للجميع 2002م – 2015م ،الخرطوم 2002م

3/ وزارة التربية والتعليم ،الاداره العامة للتخطيط التربوى :تقييم منتصف الأمد 2000م – 2006م ،الخرطوم 2007م.

4/ وزارة التربية والتعليم ،الاداره العامة للتخطيط التربوى :تقييم ثلاث أرباع المدة 2007م – 2011م ،الخرطوم 2011م.

5/ تقارير المشاركة فى الحملات العالمية والداخلية للفترة من 2003-2012م .

6/ التشريعات والقوانين والتقاطعات مع الوزارات (الدستور + قانون تخطيط التعليم + قانون الطفل + حقوق الإنسان)

7/ وزارة التربية والتعليم :الخطة العشرية 1992م – 2002م لوزارة التربية والتعليم ،1992م.

8/ المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي: الخطة الربع قرنية للتعليم 2007 – 2031م والخطط الخمسية .

9/ وزارة التربية والتعليم :الاداره العامة للتخطيط التربوى :الخطط الخمسية للولايات (المعهد الدولي للتخطيط – باريس 2011-2012م)، الخرطوم ،2013م

10/ وزارة المالية والاقتصاد الوطنى : كتب العرض الاقتصادي 2000 – 2013م، الخرطوم 2000-2013م

11/ وزارة رئاسة الجمهورية :الإحصاء السكانى الخامس 2008 م الخرطوم ، 2010م .

12/ المشاركة فى مؤتمر جومتيان 1990م .

13/ مقررات دكار 2000م .

الدراسات والتقارير

الدراسات والتقارير

1/ وزارة التربية والتعليم والبنك الدولى : تحليل وضع التعليم ESR ،الخرطوم، 2012م .

2/ وزارة الصحة الاتحادية : المسح الاسري (اليونسيف) 2010 (HHS)،الخرطوم ،2010 .

3/ وزارة التربية والتعليم الاداره العامة للتخطيط التربوى : كتب الاحصاء التربوي 2000 – 2013م،الخرطوم .

4/ وزارة التربية والتعليم : تقاريروبيانات الملتقيات التنسيقية لوزراء التربية والتعليم، لاعوام 2010-2014م.

5/ وزارة التربية والتعليم : اوراق وتوصيات مؤتمر التعليم القومي(1990 – 2002 – 2012م) ، الخرطوم :لاعوام مختلفة.

6/ وزارة التربية والتعليم : تقارير الاداء السنوية 2000-2013م للخطة الاستراتيجية ، الخرطوم.

7/ وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع اليونسكو :دراسة التحليلية للتعليم الثانوي (2013م)، الخرطوم 2014 .

8/ وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع اليونسيف :دراسة وضع الاطفال خارج المدرسة 2013م، الخرطوم.

9/ وزارة التعليم العالى بالتعاون مع اليونسكو : دراسة تحليل واقع التعليم العالي 2013م، الخرطوم.

10/ تقرير لتحليل موقف السودان من تحقيق الاهداف الالفية الإنمائية.

11/ وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة اكسفام : دراسة تكلفة وتمويل التعليم 2007م – الخرطوم/ النيل الأزرق ، الخرطوم 2008م.

12/ وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الاتحاد اوروبى :دراسة تكلفة وتمويل التعليم 2007م ،

13/ وزارة التربية والتعليم ،التخطيط الاستراتيجي :دراسة تشخيصية للولايات – الخطة الخمسية 2012 – 2016م، الخرطوم 2014.

14/ وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة اليونسيف :دراسة المسح القاعدي مرحلة الاساس 2008م، الخرطوم 2008.

15/ وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع اليونسيف :دراسة موقف تدريب المعلمين – الخرطوم، 2011م

16/وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة اليونسيف : دراسة عن تعليم الرحل ، الخرطوم 2013م .

الملاحق

جمهورية السودان
Republic of the Sudan
وزارة التربيـــة والتعليـــم
Ministry of Education

الوكيل
Under Secertary

التاريخ : 2013/12/31م
الرقم : وت ك/43

قـرار إداري رقـم (76) لسنـة 2013م

بعد الإطلاع على توصية مدير الإدارة العامة للتخطيط التربوي أصدر القرار الآتي :

أولاً: اسم القـــرار وبدء العمل به

يسمى هذا القرار قرار وكيل وزارة التربية والتعليم ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه

ثانياً التشكيـــل

أولا : تشكل اللجنة العليا لمتابعة وإدارة تقرير التعليم للجميع للفترة من 2000 ـــ 2015م :-

1- السيد وكيل وزارة التربية والتعليم	رئيساً
2- ممثل الأمانة العامة لمجلس الوزراء	عضواً
3- الأمين العام للجنة الوطنية	عضواً
4- مدير الإدارة العامة للتخطيط التربوي	عضواً
5- مدير الإدارة العامة للتدريب والتأهيل التربوي	عضواً
6- الأمين العام لمجلس محو الأمية وتعليم الكبار	عضواً
7 - الأمين العام للمركز القومي للمناهج والبحث التربوي	عضواً
8 – رئيس لجنة التربية باللجنة الوطنية لليونسكو	عضواً
9-مدير جهاز الاحصاء السكاني	خبير وطني
10- د/ مبارك بني عباس	خبير وطني
11- د / إبراهيم سليمان النسيس	عضواً و مقرراً
12- المنسق الوطني للتعليم للجميع	

مهام واختصاصات اللجنة:-

1) إجازة الاطار العام لتقييم التقرير وفق الأهداف والتوجيهات .
2) الاشراف المباشر لمراحل تقييم التعليم للجميع .
3) اشراف على ورشة العمل لمناقشة التقرير
4) تسهيل مهام اللجنة الفنية .
5) تعبئة الامكانات والموارد المالية والبشرية واستقطاب العون الاجنبي .
6) وضع الرؤى لما بعد 2015م .
7- إجازة التقرير النهائي

السـودان - الخرطـوم - فاكس : ٢٤٩ ١٥٤٩٥٥٤٥٩+
Sudan - Khartoum - Fax: +249 154955459
E-mail: undersec@moe.gov.sd

ثانياً : اللجنة الفنية :- تشكل من :-

1. مدير الإدارة العامة للتخطيط التربوي -	رئيساً
2. مدير المشروعات التعليمية .	عضواً
3. ممثل النشاط الطلابي	عضواً
4 مدير إدارة إقتصاديات التعليم	عضواً
5 ممثل الجهاز المركزي للإحصاء .	عضواً
6ممثل للتعليم العالي (الإحصاء)	عضواً
7- إدارة الإحصاء التربوي (2).	عضواً
8منسق المرصد الوطني .	عضواً
9 ممثل لوزارة المالية والاقتصاد الوطني .	عضواً
10 ممثل لجنة التربية باللجنة الوطنية لليونسكو – لجنة التربية .	عضواً
11 ممثل المجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي	عضواً
12. ممثل المجلس القومي لتعليم الكبار	عضواً
13. منسق اليونيفوك – التعليم الفني والتقني .	عضواً
14. ممثل الإدارة العامة للتدريب والتأهيل .	عضواً
15. ممثل إدارة الإمتحانات والتقويم التربوي .	عضواً
16. ممثل المركز القومي للمناهج .	عضواً
17. ممثل المجلس القومي للطفولة .	عضواً
18. د / صديق عثمان خير وطني	عضواً
19. المنسق الوطني للتعليم للجميع –	عضوا و مقرراً .

المهام واختصاصات اللجنة :-

1/ حصر كل المعلومات والبيانات وفقاً لأهداف التعليم للجميع وفق الخطة الوطنية للتعليم للجميع

2 / تحليل المعلومات وتفسير كل الظواهر خلال 2002 ـــ 2015م

3 / حصر كل المبادرات التربوية والتجارب الرائدة في مجال التعليم .

4 / تنظيم ورشة العمل لمناقشة مسودة التقرير .

5 / تضمين التعديلات وفق لمخرجات الورشة .

6 / كتابة مسودة التقرير حسب التوجيهات .

7 / وضع خطة مابعد 2015م .

8 / على أن يتم تسليم التقرير في غضون شهر ونصف من تاريخه .

صـــدر تحت توقـــيعي في اليوم الثلاثاء 27/صفر 1435هـ الموافق 31 ديسمبر 2013م .

أ/ محمد أحمد حميد

وكيل وزارة التربية والتعليم

جمهورية السودان
Republic of the Sudan
وزارة التربيـــة والتعليـــم
Ministry of Education

الوكيل
Under Secertary

التاريخ : 2014/1/15م
النمرة : وت ت/43

قـرار إداري رقـم (3) لسنـــة 2014 ـــــة

أشير للقرار الإداري رقم (76) لسنة 2013م وبعد الإطلاع على توصية اللجنة العليا لمتابعة وإجازة تقرير التعليم للجميع للفترة (200 -2015م)أصدر القرار الآتي :-

أولاً : إسم القـرار وبدء العمل به

يسمى هذا القرار قرار وكيل وزارة التربية والتعليم ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

ثانـيـاً : القـــرار

1)يضاف المذكورين ادناه لعضوية اللجنة العليا لمتابعة وإجازة تقرير التعليم للجميع وهم :-

1- ممثل مكتب اليونسكو بالخرطوم .

2- ممثل منظمة اليونسيف .

3- ممثل اتحاد أصحاب العمل .

(2) يضاف المذكورين ادناه لعضوية اللجنة الفنية لاعداد تقرير التعليم للجميع وهم :-

1- ممثل وزارة الصحة .

2- ممثل وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي .

3- ممثل المجلس القومي للسكان .

4- ممثل الشبكة السودانية للتعليم للجميع .

5- مدير إدارة التخطيط الإستراتيجي بالإدارة العامة للتخطيط التربوي .

صـــدر تحـت توقيـــعي في يوم الأربـعاء 14/ربيع الأول 1435هـ الموافق 15 يناير 2014م

أ/ محمد أحمد حميده

وكيل وزارة التربية والتعليم

Dalia

الســـودان - الخرطـوم - فاكس : ٠٢٤٩ ١٥٤٩٥٥٤٥٩
Sudan - Khartoum - Fax: +249 154955459
E-mail: undersec@moe.gov.sd

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التربية والتعليم

لجنة التربية – اللجنة الوطنية لليونسكو

م	الاسم
1	د. محمد البشير عبد الهادي
2	د. عبد القادر محمد حسن نور الدين
3	د. ابتسام محمد الحسن
4	د. عبد الرحيم سالم
5	د. عبد الحفيظ محمد صلاح
6	د. الطيب أحمد المصطفى حياتي
7	د. مبارك يحيى عباس
8	د. محمد المزمل
9	د.فيصل عبدالله الحاج
10	أ. عاطفة عبد الله بدرى
11	د. المعتصم عبدالله وديدى